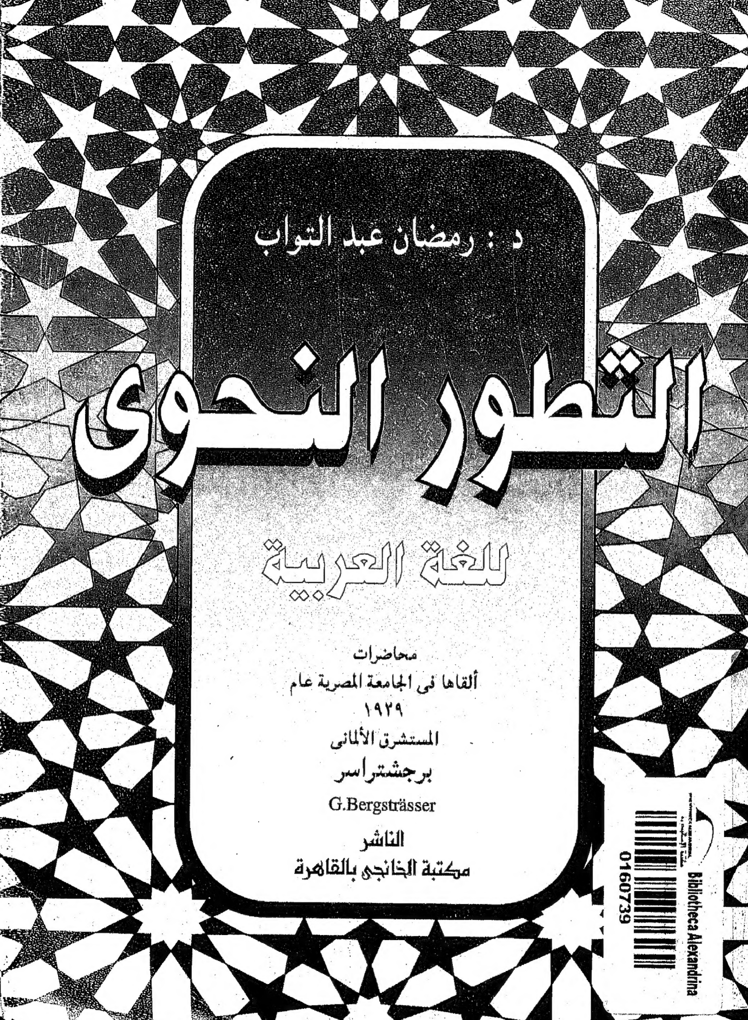

د : رمضان عبد التواب
التطور النحوى
للغة العربية
محاضرات
ألقاها فى الجامعة المصرية عام
١٩٢٩
المستشرق الألمانى
برجشتراسر
G.Bergsträsser
الناشر
مكتبة الخانجي بالقاهرة



محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م
المستشرق الألماني

برجشتراسر G. Bergsträsser

أخرجه وصححه وعلق عليه
الدكتور رمضان عبد التواب
أستاذ العلوم اللغوية ووكيل كلية الآداب
جامعة عين شمس

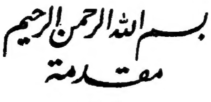
الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤

رقم الإيداع

٨٢/١٩٣٤



هذا كتاب صاغه صاحبه ، المستشرق الألمانى « برجشتراسر » ، باللغة العربية قبل خمسين سنة ، حين دعى لإلقاء محاضرات فى « التطور النحوى للغة العربية » ، بالجامعة المصرية القديمة ، سنة ١٩٢٩ م .

ومنذ ذلك التاريخ ، والكتاب يسدّ فراغا كبيرا فى المكتبة العربية ، فى ميدان الدراسات اللغوية التاريخية ، للغة العربية . وإنه ليندر أن تجد مؤلفا بالعربية ، فى علم اللغة وفقهها ، لم يفد من هذا الكتاب القيم ، على مدى نصف القرن الماضى .

أما صاحبه « برجشتراسر » فهو مستشرق ألمانى مشهور ، ولد فى عام ١٨٨٦ م ونال درجة الدكتوراه من جامعة ليبزج سنة ١٩١١ م ، برسالته عن « استعمال حروف النفى فى القرآن الكريم » .

وفى عام ١٩١٤ م ، حصل على إجازة من جامعة ليبزج ، ليقضى شهورا فى بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة ، ومنها إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها ، باحثا وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها .

وقد سجل كل هذه اللهجات ، ووضع أطلسا لغويا لسوريا وفلسطين ، عبارة عن ٤٢ خريطة تفصيلية ، وخريطة واحدة إجمالية ، مع شرح لغوى فى كتاب مستقل نشر فى ليبزج سنة ١٩١٥ م .

وقد دَرّس « برجشتراسر » فى جامعات : ليبزج ، وبرسلاو ، وهايدلبرج . واستقر به المطاف بعد ذلك فى جامعة ميونخ سنة ١٩٢٦ م ، وانتخب عميدا لكلية الآداب بها ، سنة ١٩٢٨ م .

وفى العام الجامعى ١٩٢٩/ ١٩٣٠ م ، دعته كلية الآداب ، بالجامعة المصرية القديمة ، لإلقاء محاضرات بها فى موضوع هذا الكتاب ، ثم دعته مرة أخرى فى العام

الجامعى ١٩٣١/١٩٣٢ م ، ليلقى بها محاضرات عن فن : تحقيق النصوص . وقد نشرت هذه المحاضرات بعد ذلك فى كتاب ، بعنوان : « نقد النصوص ونشر الكتب » فى مركز تحقيق التراث ، بدار الكتب المصرية سنة ١٩٦٩ م .

وكان « برجشتراسر » يكره « هتلر » ودعوته النازية ، لتفضيله الحديد على الزبد والعلوم العملية على العلوم النظرية ، وكان لايرى مانعا ، من حمل بندقيته والخروج لمحاربته ، فدفع «هتلر» إليه بمن يقتله ، وكان مغرما بتسلق الجبال ، ففى إحدى المرات ، حينما كان يتسلق الجبال ، ومعه طالب من طلبته ، إذ تعلق الطالب بقدمه ، فهوى من ارتفاع شاهق إلى قاع الوادى ، حيث لقى حتفه ، فى شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ م .

وقد وقعت على كتابه هذا « التطور النحوى » فى مكتبة معهد اللغات السامية بجامعة ميونخ ، فى أثناء دراستى بها ، لدرجة الدكتوراه ، وكانت نسخة المؤلف ، الذى آلت مكتبته الخاصة ، بعد وفاته ، إلى هذا المعهد الاستشراقى العريق . وقد صحح بقلمه فيها ، بعض أوهام الطباعة ، وعلق على حواشيها بعض التعليقات .

ولم يكن من السهل اقتناء نسخة من هذا الكتاب القيم ، كما أن تصوير الكتب لم يكن قد شاع أمره ، فى ذلك الزمان البعيد ، فنسخت لنفسى منه نسخة طبق الأصل فى ٤/٨/١٩٦١ م ، وكنت أعود إليها من حين لآخر ، للإفادة منها فى بحوثى اللغوية المتعددة ، أو لتقييد هذه الفائدة أو تلك فى حواشيها . وقد شرّقت نسختى هذه وغرّبت ، وصورها كثير من أصدقائى وتلاميذى ، بعد أن عرف الناس تصوير الكتب النادرة .

وكثيرا ما كان يلحّ هؤلاء الأصدقاء والتلاميذ ، راجين أن أخرج هذا الكتاب للناس ، بعد النظر فى إصلاح ما اعوجّ منه ، والتعليق على ماوهم فيه صاحبه ، وإكمال مافاته فى موضوعه .. ولكن شواغل الزمن ، كانت تحول بينى وبين تحقيق هذه الأمانى .

حتى جاء شهر رمضان المعظم ، فى العام الذى يختم القرن الرابع عشر الهجرى ، ووجدت الفرصة سانحة ، فى سهراته الروحية المباركة ، التى تمتد حتى صلاة الفجر من كل يوم ، فجلست إلى الكتاب ، أقرؤه ، وأدرسه ، وأتدبره ، وأعلّق عليه .

ولم يكن ذلك كله بالأمر الهين ، فقد كان النص غفلا من الضبط بالشكل إلا ماندر، كما كانت تشيع فيه العبارات الركيكة والملحونة ، ويبدو فى بعض أساليبه القلق والاضطراب ، وسقوط بعض الكلمات ، وبُعد شيء من أمثلته عن الصواب .

وقد تداركت ذلك كله ، فضبطت من أمثلة النص وعباراته ، ما يشكل أو يغمض على قارئه ، كما صححت كل ما وقعت عليه ، من خلل فيه ، مشيرا إلى ذلك فى هوامش الكتاب . وقد وضعت ما زدته لإقامة النص بين معقوفين ، تمييزا له عن الأصل .

أما قضايا الكتاب ومسائله ، وآراء المؤلف واجتهاداته المختلفة فى تفسير الظواهر اللغوية ، فقد كانت فى بعض الأحيان محل نظر ، فأجريت قلمى بالتعليق الموجز عليها ، وتقليب وجهات النظر المختلفة فيها ، فى ضوء النظريات العلمية ، التى ظهرت بعد صدور هذا الكتاب للمرة الأولى .

ولا يفوتنى هنا أن أتوجه بالشكر ، إلى أخى وصديقى الأستاذ محمد أمين الخانجى ، الذى عنى بإخراج هذا الكتاب وغيره ، فى ذلك الثوب الأنيق ، والذى ترسم خطى والده ، المرحوم الحاج نجيب الخانجى ، فى نفض غبار الزمن ، عن كنوز تراثنا العربى المجيد ، فله الشكر على ما قدّم ويقدّم للمكتبة العربية ، من مطبوعات فاخرة ، تخلد على الزمن .

وبعد ، فهذا هو كتاب : « التطور النحوى » ، فى ثوبه الجديد ، أقدمه للأصدقاء والتلاميذ ، الذين طال شوقهم إلى اقتنائه فى هذا الثوب القشيب ، وأملى أن

أكون عند حسن ظنهم بى ، وأن يغفروا لى التسويف ، الذى طال أمده .

ربنا آتنا من لدنك رحمة ، وهيىء لنا من أمرنا رشدا ، وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

د . رمضان عبد التواب

مقدمة المؤلف

أيها السادة .. إن الغرض من محاضراتى ، التى سألقيها عليكم ، هو درس اللسان العربى ، من الوجهة التاريخية ، أى من جهة نشأته ، وتكوّنه ، وأصول حروفه ، وأبنيته ، وأشكال الجملة فيه ، والتغييرات التى وقعت فيه ، مع توالى الأزمان ، واستنتاج العوامل التى سببت خصائص اللسان العربى ، التى تميز بها فى أزهى عصوره يعنى فى خلال القرون الأولى ، بُعَيْدَ الهجرة .

والوجهة الثانية ، التى يمكننا اتجاهها فى علم اللسان ، هى النظامية ، وهى أن ننظر إلى طور معين ، من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل : أىّ هى خصائص اللغة فى هذا الوقت ؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها ؟ وما فائدة حروفها وأبنيتها وماتحوزه من الوسائط لتأدية المعانى ؟ وكيف تستعملها ؟

ولتبين الفرق بين هاتين الوجهتين ، نورد مثل الجمع المكسر فى اللغة العربية ؛ فالمسألة التاريخية فيه هى : ماهو أصله ؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل ؟ فنجد أنه من الأصل ليس بجمع ، بل هو اسم جملة (Collectif) ، يعنى أنه يدل على جنس متركب من غير واحد من الأفراد ، والجمع يدل على الأفراد المتعددة . ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر ، ترجع إلى زمان قديم ، وأن القليل من أبنيته ، يوجد نظيره فى اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية ، إلى آخر ذلك .

والمسألة النظامية هى : أىّ نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم ، وسائر الأبنية الدالة على جملة أو كثرة ؟ وما الفرق بين هذه الأنواع كلها فى المعنى وفى الاستعمال ، إلى آخر ذلك .

فتبين أن هذه الوجهة الثانية ، قريبة من الصرف والنحو العاديين ، غير أنها هى أيضا علمية محضة لاعملية ؛ وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا أولا ؟ بل يكتفى بإثبات الموجود حقيقة فى السماع ، دون تفريق بين المقبول منه

والمردود . ومع ذلك فالوجهة النظامية ، أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية ، ولهذا السبب آثرنا أن نتبع فى هذا الدرس طريقة التاريخ ، وإن لم نرد أن نعرض موضوعنا ، على ترتيب تاريخى ، بل نطلع على أبواب الصرف والنحو باباً باباً ، ونفحص عن مسائلها التاريخية .

وأما ماقلناه من أنّا نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة باللغة العربية فى طور كمالها ، فيدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة ، وهى تاريخ اللغة العربية ، من ذلك الحين إلى الآن . وأهم موضوعاته تكون اللهجات الدارجة على اختلافها .

والنظر إلى اللسان العربى من الوجهة التاريخية ، له فائدتان ، أولاهما واضحة ، وهى : إكمال معرفة اللغة العربية وشئونها .

والأخرى هى : التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربى ، على العموم ، بأسهل وجه ، وذلك أن علم اللغة الغربى ، له طرقات السؤال والبرهان ، بعيدة عن تعليم اللغات فى المدارس ، لايسهل تفهّم مقاصدها ، والتعود على استعمالها ، فالأسهل أن يقرب الواحد إليها ، ويتعلمها فى لغته التى يعرفها أتم معرفة ، لافى لغة أجنبية . وغرضنا الأهم فى هذا الدرس ، أن نسهل تفهم معنى علم اللغة التاريخى ، بواسطة النظر إلى اللغة العربية .

والآن قبل أن نبتدئ بنفس الموضوع ، نريد أن نشير إلى بعض المصنفات التى تتناوله ومايقرب منه ، وليس بينها مايختص بالبحث فى تاريخ اللغة العربية وحدها ، ولكنها كلها تشمل الكلام عن تاريخ اللغات السامية ، وعنه ضمنا. وخير كتاب فى تاريخها ومقايستها هو :

C.Brockelmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, I-II 1908-1912.

« المطول فى المقايسة النحوية للغات السامية » [١]، وهو مجلدان كبيران ، أولهما فى الحروف ، وفى أبنية الاسم والفعل ، وثانيهما فى الجملة . وهذا الكتاب لا يستغنى عن الرجوع إليه ، كل من يشتغل باللغات السامية ، أيتها كانت فإنه كنز لايفنى ، ومنبع لاينضب معينه ، لمعرفة أحوال اللغات السامية ، عجيب الإحاطة بها كلها ، من الأكدية إلى اللهجات الدارجة العربية والآرامية والحبشية ، كثير النظريات الجديدة المصيبة . وأهم مجلديه ، هو المجلد الثانى ، فإن أكثره جديد ، لم يسبق مؤلفه إليه أحد .

وله كتابان أصغر حجما من المذكور ، يقتصران على موضوع المجلد الأول منه وأصغرهما نقل إلى الفرنسية بزيادات مفيدة [٢]، ومع ذلك فمنفعته قليلة بالنسبة إلى الكتاب الكبير ، لايمكنه القيام مقامه أصلا .

واللغة الفرنسية لا يوجد فيها كتاب خاص باللغات السامية ، وصرفها ونحوها ، غير المذكور ، إلا أنه يوجد فصل خاص بها فى كتاب :

A. Meillet et M. Cohen, Les Langues du Monde 1924 .

ولمؤلف هذا الفصل ، كتاب مهم يتناول الفعل فى اللغات السامية ، وتأديته لمعانى الماضى والحاضر والمستقبل ، وهو :

M. Cohen, Le Systéme verbal sémitique et rexpression du temps 1924.

واللغة الانكليزية فيها كتابات من هذا النوع ، أولهما هو أقدم كتاب صنف فى هذا الفن ، وهو :

W. Wright, Lectures on the comparative Grammar of the semitic Languages 1890.

(١) صواب ترجمة العنوان : « الأساس فى النحو المقارن للغات السامية » .

(٢) وقد ترجمناه عن الألمانية ونشرناه فى الرياض سنة ١٩٧٧ باسم : « فقه اللغات السامية » .

وكان مهما مفيدا فى زمانه ، ولم يبق له كثير من الفائدة الآن . والثانى أحدث كتاب صنف فى هذا الباب ، وهو :

De Lacy O'Leary , Comparative Grammar of the Semitic Languages 1929 .

وغلطاته كثيرة ، وفائدته قليلة .

* * *

الباب الأول
فى أصوات اللغة

[١ – الصوامت]

والآن نبدأ بالقسم الأول ، من الباب الأول ، فى الحروف الصامتة Les consonnes ونتكلم فيه عن تاريخ الحروف السامية فى اللسان العربى :

وقبل ذلك يلزمنا أن نبحث بإيجاز فى بعض قواعد علم الأصوات العمومى . ولم يسبق الغربيين فى هذا العلم ، إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند ، يعنى البراهمة ، والعرب . وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٧ هـ ، أو سنة ١٨٠ هـ . وقد كان علم الأصوات فى بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة ، مأخوذة من القرآن الكريم .

[مخارج الأصوات وصفاتها]

وكان أهم اعتناء [هؤلاء] كلهم ، ترتيب الحروف على المخارج والصفات . والمَخْرَج ، أو المُخْرَج هو الموضع من الفم ونواحيه الذى يَخرج أو يُخرج منه الحرف ، فاختلفوا فى عدد المخارج ؛ فمنهم من عدّ سبعة عشر ، ومنهم من عدّ ستة عشر ، ومنهم من عدّ دون ذلك . والمشهور هو سبعة عشر ، لكن أولها ليس بمخرج حقيقى ، وسنهمله الآن ، على أن نعود إلى الكلام عنه فيما بعد . أما الستة عشر الباقية ، فهى :

(١) مخرج ء ، هـ من أقصى الحلق .
(٢) « ع ، ح من وسط الحلق .
(٣) « غ ، خ من أدنى الحلق إلى الفم .

(٤) « ق من أقصى اللسان مما يلى الحلق وما فوقه من الحنك .

(٥) « ك من أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلا ، وما يليه من الحنك

(٦) « ج ، ش، ى من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، [وتسمى] الحروف الشَّجْرِيّة .

(٧) « ض من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس .

(٨) « ل من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى .

(٩) « ن من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا أسفل اللام قليلا .

(١٠) « ر من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين مافوق الثنايا العليا .

(١١) « ط ، د ، ت من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك ، [وهى] الحروف النطعية .

(١٢) « ص ، س، ز من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى ، وهى الحروف الأسلية .

(١٣) « ظ ، ذ ، ث من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، وهى الحروف اللثوية .

(١٤) « ف من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .

(١٥) « و ، ب، م مما بين الشفتين ، [وهى] الحروف الشفهية أو الشفوية .

(١٦) « الغنة من الخيشوم .

فهذا كله صحيح مافيه شك ، من وجهة نظر علماء الغرب ، غير أن فيه نقصا مخلا ؛ لأن المخرج يشترك فيه أكثر من حرف واحد ؛ لأنه يمكننا أن نلفظ من مخرج واحد أحرفا عديدة مختلفة فى صفاتها .

وعلى ذلك فلا يكفى لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده ، دون علامة ثانية هى صفة الحرف ؛ مثال ذلك : أنه إذا أطبقنا الشفتين ، ثم فتحناهما ، فالصوت الخارج إما الباء ، أو البِاء الإفرنجية (P) . والفرق الأهم بينهما ، أنه إذا نطقنا الباء . وُجِدَ صوت ثان علاوة على صوت فتح الشفتين ، وهو صوت خارج من الحنجرة ، من اهتزاز الأوتار الصوتية . وعند نطق البِاء (P) ينعدم هذا الصوت . وأسهل طريق للوقوف على الفرق بينهما ، هو سد الأذنين بالأصابع ، فإنه يسمع إذاً عند نطق الباء ، رنّة لاتسمع عند نطق البِاء (P) .

وإذا لم نطبق الشفتين تماما ، بل تركنا فتحة صغيرة ، ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى ، والثنايا العليا ، صار الصوت فاء ؛ فهذه الحروف الثلاثة ، يعنى : الباء ، والبِاء الإفرنجية ، والفاء ، قريبة المخرج بعضها من بعض مختلفة الصفات ، فالحرفان : الباء ، والبِاء ، آنيّان . وثالثها أى : الفاء ، متمادّ.وأول الآنيين ، أى : الباء ، صوتى . والثانى والثالث أى : البِاء الإفرنجية (P) ، والفاء ، غير صوتيين . فيمكن أن نقسم هذه الحروف الثلاثة ، على ثلاثة أنواع :

(١) آنى صوتى ، وهو الباء .

(٢) آنى غير صوتى ، وهو البِاء (P) .

(٣) متماد غير صوتى ، وهو الفاء .

وأما النوع الرابع أى المتماد الصوتى ، فلا يوجد حرف شفهى منه ، فى اللسان العربى ، لكنه يوجد فى كثير من اللغات ، وهو الـ (V) الفرنسية والإنكليزية .

[وهذا جدول يبين العلاقة بين هذه الحروف الأربعة]

[صفات الصوت]	آنى (شديد)	متمادّ (رخو)
صوتى (مجهور)	ب وحروف القلقلة	V
غير صوتى (مهموس)	پ P	ف

فهذا التقسيم على الأنواع الأربعة المذكورة ، جائز أيضا فى سائر الحروف غير الشفهية . ونحويو العرب ومقرئوها ، استعملوه كما نستعمله فى الزمان الحاضر ، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين :

الأول : أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ، أصل بعضها غامض ، لكن معناها واضح ، وهى : مجهور ، بمعنى : صوتى ؛ ومهموس ، بمعنى : غير صوتى ؛ وشديد ، بمعنى : آنى ، ورخو ، بمعنى : متماد . فعندهم حروف مهموسة شديدة ، ومجهورة[1] شديدة .. إلخ . فأما الحروف المجهورة الشديدة ، كالباء ، فلها عندهم اسم خاص ، وهى حروف القلقلة .

والفرق الثانى هو : أنهم أثبتوا صفة ثالثة بين الشدة والرخاوة[2] ، وهى : التوسط . والحروف المتوسطة كلها مجهورة عندهم ، وهى : ع ؛ ل ؛ ن ؛ ر ؛ م ؛ فنقول إنه وإن كانت هذه الحروف إلا العين متمادة[3] ، بدون شك ، فلهم مع ذلك

---

(١) فى الأصل : « ورخوة » وهو خطأ .
(٢) فى الأصل : « والرخوة » وهو خطأ .
(٣) فى الأصل هنا وفيما يلى : « متمادية » وهو خطأ .

حق فى تمييزها عن الحروف الرخوة المجهورة ، كالذال ، والغين ؛ لأن أمثال الذال والغين ، لها دوى ناشىء من مخرجها من الفم ، مع الصوت الناشىء من الحنجرة ، وتلك الأربعة ، أى : ل ؛ ن ؛ ر ؛ م لادوى فيها البتة ؛ ومن أجل ذلك نفرقها نحن عن سائر الحروف ، فرقا تاما ، تسميها : صوتية محضة ، ونسمى غيرها : ذات دوىّ .

وأما العين ، وهو الحرف الخامس من الحروف المتوسطة المذكورة ، فصعب تكييفها ، ونطقها متنوع ؛ فهى أحيانا متمادة ، وأحيانا آنية . والدوى الممازج لها أحيانا قوى ، وأحيانا ضعيف ، فهى فى الحقيقة متوسطة[1] بين الحروف ذوات الدوىّ الصوتية المحضة ، وبين الحروف الشديدة والرخوة .

وهذا الجدول يبين تقسيم الحروف على الصفات المذكورة :

صفات الحروف	شديدة	متوسطة	رخوة
مجهورة	ء ؛ ق ؛ ج ؛ ط د ؛ ب وهى حروف القلقلة	ع ؛ ل ؛ ن ر ؛ م	غ ؛ ى ؛ ض ؛ ذ ؛ ظ ؛ ز ؛ و
مهموسة	ك ؛ ت	—	هـ ؛ ح ؛ خ ؛ ش ؛ ص س ؛ ث ؛ ف

---

(١) تابع المؤلف هنا سيبويه وغيره من القدماء ، فى عدهم صوت العين من الأصوات المتوسطة ، « وربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك فى نطقه وضوحا سمعيا ، ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعها فى خصائص ، ليست موجودة فى نطق العين ، وأوضح هذه الخصائص حرية مرور الهواء فى المجرى الأنفى ، أو المجرى الفمى ، دون سدّ طريقه ، أو عرقلة سيره ، بالتضييق عند نقطة ما . وقد اتضح بصورة الأشعة ، أن فى نطق العين تضييقا كبيرا للحلق ، وهذا مايدعونا ومادعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك ، إلى اعتبار صوت العين رخوا لامتوسطا » (انظر : مناهج البحث فى اللغة ١٠٢) .

هذه هى صورة الجدول الموجودة عند أهل التجويد [١] المتأخرين ، لكن مادته قديمة ماتغيرت ، منذ زمان الخليل وسيبويه .

وهذه الصفات الخمس ، المقسمة عليها الحروف فى هذا الجدول ، ليست بكافة الصفات ، التى يمكن وصف بعض الحروف بها ، بل نجد عند قدماء العرب وعند الغربيين ، صفات متعددة سواها ، أهمها أن العرب قسموا الحروف إلى : مستعلية ومستفلة ؛ فالمستعلية ، هى التى يستعلى اللسان عند تلفظها ، ويرفع نحو الحنك ، وهى : غ ؛ خ ؛ ق ؛ ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ . والمستفلة ، أى التى يستفل اللسان عند تلفظها ، هى باقى الحروف .

ولبعض الحروف المستعلية ، وهى : ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ صفة خاصة وهى الإطباق ، فهى مطبقة ، أى : emphatiques فى الاصطلاح الغربى ، وسنذكر معنى هذه الصفة بعد ذلك ، [وباقى الحروف غير مطبقة] ؛ فهذه تسع صفات . والعاشرة أن : ش ؛ ص ؛ س ؛ ز توسم بحروف الصفير ، وهذا بين لايحتاج إلى تفسير ، وماعدا هذه الصفات العشر المذكورة ، نضرب عنه صفحا ؛ لعدم أهميته لتاريخ اللغات .

[بين نطقنا ونطق القدماء]

ونفهم من الجدول والصفات المذكورة بعده ، ومن جدول المخارج ، أن بعض الحروف ، يختلف نطقه الحالى ، عنه فى الزمان القديم ، وهى : ق ؛ ج ؛ ط ؛ ض ؛ ظ .

أما **القاف** ، فهى فى العادة اليوم مهموسة ، لكنها فى الجدول مجهورة ، كما هى الآن عند بعض البدو .

والطاء أيضا مهموسة اليوم ، مجهورة فى الجدول . والفرق بينها وبين القاف ،

---

(١) فى الأصل : « التحديد » وهو تحريف

أن نطق القاف العتيق ، لايزال باقيا فى بعض الجهات ، ونطق الطاء العتيق قد انمحى وتلاشى تماما [١] .

وأماالجيم، فهى عند أكثر العرب معطشة مركبة من لفظى الدال والزاى أى الـ (ge) الفرنسية ، وهى فى الجدول بسيطة مجهورة شديدة ، مثل نطقها الحالى عند المصريين ، لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها ؛ لأن مخرج الجيم المصرية ، هو مخرج الكاف ، ومخرج الجيم العتيقة فى جدول المخارج ، هو مخرج الشين والياء . فالرأى الأقرب إلى الصواب ، أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية ، فى مثل كلمة : « كاه » أى أنها كانت مشجرة palatalisé . وهذا الرأى يعضده أن كثيرا من البدو لايزال ينطقها كذلك حتى اليوم ، وأنه يحتمل اشتقاق نطق الجيم الكثير الاختلاف عند غيرهم من العرب ، من هذا النطق المذكور ؛ فالجيم المصرية (g) مثله ، إلا أنه لاتشجير فيها . والجيم العادية المعطشة ، أصلها أن نطق (gi) المذكور ، صار (di) ثم (dž).

وهذا الانقلاب كثير فى تاريخ اللغات ، نجده مثلا فى الطليانية ؛ فإن الكلمة اللاتينية : gentem صارت : gientem ثم dientem ثم gente .

وأما النطق الأوسط فى هذه السلسلة بين الـ (gi) العتيق ، والجيم الاعتيادية المعطشة ، وهو الـ (di) فموجود أيضا عند بعض البدو . وبعضهم يلفظون الجيم ، مثل الياء الألمانية ، أى (J) . وهذا النطق مشتق من (di) فإنا إذا أردنا أن نلفظ الـ (di) لزمنا أولا أن نعمد طرف اللسان ، على أصول الثنايا العليا ، وقسما من ظهر اللسان على الحنك . وإذا لم نعمد اللسان بل قربناه من الثنايا والحنك ، زالت الدال ، وبقيت الياء الألمانية .

---

(١) لابل يسمع بوضوح فى بعض جهات اليمن ، عند قولهم مثلا : الضْبِيب والضَبّاخ ، فى : الطبيب والطباخ . وقد روى المستشرق « شاده » عنهم : مَضَر وقَضَع ، فى : مطر وقطع (انظر له : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا١٣) .

وأما نطق الزاى القائمة مقام الجيم عند كثير من أهل الشام وغيرهم فمنشؤه من الجيم المعطشة ، مثل منشأ نطق الياء الألمانية من الـ (di)[١] .

إلى هنا نختم بحثنا فى الجيم ، وهى ثالث الحروف التى لفظها العتيق غير لفظها الحاضر . وأما رابعها وهى : **الضاد** ، فهى الآن شديدة عند أكثر أهل المدن ، وهى رخوة فى الجدول ، كما هى الآن عند أكثر البدو . ومع ذلك فليس لفظها البدوى الحاضر ، نفس لفظها العتيق ؛ لأن مخرج الضاد فى جدول المخارج ، من حافة اللسان . ومن القدماء من يقول : من جانبه الأيسر ، ومنهم من يقول : من الأيمن ، ومنهم من يقول : من كليهما ، فمخرجها قريب من مخرج اللام ، الذى هو أيضا من حافة اللسان ؛ وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه . والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالصاد ، وأنها من ذوات الدوىّ ، واللام غير مطبقة صوتية محضة ؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جدا ، غير موجود حسبما أعرف فى لغة من اللغات ، إلا العربية ؛ ولذلك كانوا يكنون عن العرب بالناطقين بالضاد .

---

(١) هذا الرأى فى تفسير أصل صوت الجيم فى العربية ، غير مسلم للمؤلف تماما ؛ إذ تشير مقارنة اللغات السامية كلها ، إلى أن النطق الأصلى لهذا الصوت ، كان بغير تعطيش ، كالجيم القاهرية تماما ؛ فكلمة « جَمل » فى العربية مثلا ، هى فى اللغة العبرية gāmāl وفى الآرامية gamlā وفى الحبشية gamal . أما العربية الفصحى ، فقد تحول فيها نطق هذا الصوت من الطبق إلى الغار ، أى من أقصى الحنك إلى وسطه ، كما تحول من صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدال من الغار ، ثم ينتهى بشين مجهورة ، غير أن ذلك لم يحدث فى البداية مع كل جيم ، وإنما كان يقتصر على الجيم المكسورة ، تبعا لقانون الأصوات الحنكية (انظر : التطور اللغوى وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٦٣) ، ثم عمّم القياسُ هذا النطق الجديد فى كل جيم ، طرداً للباب على وتيرة واحدة . وقد حدث ذلك فى العربية القديمة ، فى العصور السابقة لظهور الإسلام ، وصار هو النطق المميز للفصحى ، ولذلك جاء به القرآن الكريم . غير أن نحاة العربية لم يصفوه الوصف الدقيق (انظر بحث إنو ليتمان : بقايا اللهجات العربية فى الأدب العربى ، فى مجلة كلية الآداب المجلد العاشر / الجزء الأول والثانى سنة ١٩٤٨ م).

ويغلب على ظنى أن النطق العتيق للضاد ، لا يوجد الآن عند أحد من العرب ، غير أن للضاد نطقا قريبا منه جدا عند أهل حضرموت ، وهو كاللام المطبقة . ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ؛ ولذلك استبدلها[1] الأسبان بالـ (ld) فى الكلمات العربية المستعارة فى لغتهم ؛ مثال ذلك أن كلمة : « القاضى » صارت فى الأسبانية : alcalde .

ومما يدل أيضا على أن الضاد كانت فى نطقها قريبة من اللام ، أن الزمخشرى ذكر فى كتاب المفصل أن بعض العرب ، كانت تقول : « الطجع » بدل : «اضطجع» .

ونشأ نطق الضاد عند البدو ، من نطقها العتيق ، بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه . ونطقها عند أهل المدن نشأ من هذا النطق البدوى ، بإعماد طرف اللسان على الفك الأعلى ، بدل تقريبه منه فقط ، فصار الحرف بذلك فى نطقه شديدا بعد أن كان رخوا[2] .

والآن نتكلم عن آخر الحروف الخمسة ، التى يختلف نطقها قديما ، عنه الآن وهو : **الظاء** ، وهى الآن عند كثير من أهل المدن أحد حروف الصفير ، وعند سائر العرب مثل ذال مطبقة ، وهذا هو نفس نطقها العتيق ؛ فنرى من ذلك أن نطق الظاء كان قريبا من نطق الضاد . وكثيرا ماتطابقتا وتبادلتا فى تاريخ اللغة العربية ، وأقدم مثل لذلك مأخوذ من القرآن الكريم ، وهو « الضنين » فى سورة التكوير ، فقد قرأها كثيرون : « الظنين » بالظاء مكان الضاد ، التى رسمت بها فى كل المصاحف . وممن

---

(١) كذا أدخل المؤلف الباء مع مادة (بدل) على غير المتروك ، وهو من اللحن فى العربية .

(٢) انظر عرضنا للآراء المختلفة فى صوت « الضاد » العربى ، ومناقشاتنا لهذه الآراء ، فى كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٤٥ – ٥٩ ومقدمتنا لتحقيق كتاب : زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء ، لأبى البركات بن الأنبارى ١٥ – ٢١

قرأها بالظاء : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائى ، وكذلك النبى ﷺ ، كما قال مكى فى كتاب الكشف[١] .

[الرموز اللاتينية لكتابة اللغات السامية]

والآن لكى نقيد خلاصة بحثنا كتابة ، نحتاج إلى واسطة ووسيلة ، غير الخط العربى ؛ وذلك لأن الخط العربى ، لايبين تماما الاختلافات الجزئية للنطق ، التى تكلمنا عنها . وكذلك الأبجدية اللاتينية ، فهى لاتفى بالغرض أيضا ؛ ولهذا السبب اخترع الألسنيون أبجديات صوتية ، عددها كثير ، لا محل لذكرها هنا ، إذ يكفى لغرضنا الأبجدية اللاتينية ، بزيادة بعض إشارات متممة ، زادها فيها المستشرقون ، لتأدية الحروف السامية خاصة .

فنشير إلى الحروف المطبقة ، بزيادة نقطة أسفل الحرف اللاتينى ، نحو : (ṣ) أى الصاد . وهذه النقطة نستعملها أيضا لتأدية الحاء ، فنكتبها : (ḥ) ومنهم من يستعملها لتأدية القاف ، فيكتبها : (ḳ) وسنكتبها كذلك[٢] والحروف الرخوة نشير إليها بزيادة خطيط ، تحت الحرف ، نحو : (ḏ) و (ṯ) ؛ فالأول حرف مخرجه مخرج الدال[٣] ، لكنه ليس بشديد كالدال ، بل رخو ، أى الذال . والثانى معناه : الثاء .

والحروف المشابهة للشين من حروف الصفير ، نشير إليها بزيادة زاوية صغيرة فوق الحرف ، نحو : (š) أى الشين ، و : (ǧ) أى الجيم المعطشة .

والتشجير نشير إليه بزيادة خط صغير ، مثل : accent aigu نحو : (ǵ) وهو نطق الجيم العتيق .

---

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ٢/٣٦٤

(٢) كان فى الأصل : « ونحن نكتبها q » . غير أننا آثرنا الرمز(ḳ) لأمور تخص الوضوح الطباعى .

(٣) هذا وهم من المؤلف ، فالذال ليس من مخرج الدال ؛ إذ الأول صوت أسنانى أما الثانى فهو أسنانى لثوى .

فبقى : الغين ، والخاء ، والعين ، والهمز . أما الغين فعلامتها : (ġ) والخاء علامتها (ḫ) والهمز علامته (ᵓ) مثلا : ᵓan أى : أن . والعين علامتها (ᶜ) مثلا : ᶜan أى عن[1] .

فنقدر الآن أن نرتب جدولا للحروف العربية ، حسب نطقها العتيق عند قدماء النحويين والمقرئين . وسنرتبه على الترتيب المعتاد عند مستشرقى العرب .

وللحروف الصامتة صنفان :

(١) الصنف الأول : الحروف ذوات الدوى ، وهى قسمان :

(أ) القسم الأول : الحروف الحلقية ، وهى : ء (ᵓ) ع (ᶜ) هـ (h) ح (ḥ)

(ب) القسم الثانى : الحروف الفمية . [ويوضحها الجدول التالى] :

المخرج	الصفة							
أ - حروف الشفة والأسنان والحنك :	شديد				رخو			
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس	
	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق
من شفة أو شفتين	b		p				f	
من الثنايا واللثة	d	ط ḍ	t		د ḏ	ظ ḏ̣	t	
						ص ḏ́		
من الحنك الأدنى	ǵ		k					
من الحنك الأقصى	ḳ				غ ġ		ḫ	
ب - حروف الصفير :								
المشابهة للسين					z		s	ṣ
المشابهة للشين							š	

(١) هناك رموز أخرى استخدمها المؤلف تاريخيا ، أهمها هو (P) - فى أى الفاء التى

(٢) الصنف الثانى[1]: الحروف الصوتية المحضة . [وهى قسمان] :

(أ) الحروف الفمية : r ؛ l .

(ب) الحروف الفمية الأنفية :

المخرج الفمى { من الثنايا : n .
من الشفتين : m .

و (ḏ̣)فى هذا الجدول علامة خاصة ، اخترعناها لتأدية ذلك النطق النادر العتيق للضاد ، ومعناها : حرف رخو مجهور مطبق ، مخرجه قريب من مخرج الدال ، وهو يشبه اللام .

ويمكننا الآن أن نقيد تغيرات نطق الحروف التى ذكرناها ، فتكتب :ḳ < g= ق.هذه الإشارة : < تفيد أن الحرف أو الكلمة ، قد تغير نطقه إلى نطق آخر ، وضدها علامة : > ومعناها أن الحرف أو الكلمة ، صدرت من حرف آخر أو كلمة أخرى ؛ [مثل] :

عند المصريين ǵ > g = ج

عند سائر أهل المدن d > ǧ = ج

ḍ > ṭ = ط

ḏ̣ > ḍ̣ > ḍ = ض

عند كثير من أهل المدن ḏ̣ > ṭ = ظ

فهذه خلاصة بحثنا المتقدم .

= هى فرق فونيم الباء المهموسة فى العبرية والآرامية . والثانى هو (ḇ) = ڤ ، وهى كذلك فرع فونيم الباء المجهورة ، فى هاتين اللغتين أيضا .

(١) فى الأصل : « القسم الثانى » وهو خطأ .

[بين العربية والساميات]

والآن نوجه نظرنا إلى مسألة أخرى ، وهى العلاقة بين نطق الحرف العربى القديم ، ونطق الحروف فى اللغة السامية الأم ، أى الأصلية ، التى نفرض أن كل اللغات السامية نشأ منها .

هل كانت الحروف تنطق فى اللغة العربية ، فى عهد الخليل بن أحمد ، وسيبويه كما كانت تنطق فى عهد اللغة السامية الأصلية ، أم هل تغير نطقها ؟ والفرق بين العهدين كبير جدا ، يمكننا إدراكه إذا ما علمنا أن اللغة الأكدية ، أى اللغة السامية التى كانت سائدة فى العراق ونواحيه ، فى زمان البابليين والآشوريين ، ترجع مستنداتها إلى الألف الرابع قبل المسيح ، ولا ريب أنها أحدث من اللغة السامية الأصلية ، بأجيال لانعرف عددها .

وللإجابة على هذا السؤال ، يجب علينا مقابلة حروف اللغات السامية كلها ، وهذا عمل لايمكننا تفصيله الآن[1] ، ونكتفى بإيراد نتائجه ، وهى أن اللغة العربية رغما لطول الزمان الماضى عليها ، قبل بروزها فى ميدان التاريخ ، قد حفظت الحروف الأصلية حفظا أتم من سائر اللغات السامية الأخرى ، ماعدا لغة الكتابات اليمانية العتيقة ، أى لغة معين وسبأ ، إلى آخره .

ونستثنى من ذلك الإطلاق عدة عوارض ، وهى : الفاء والسين والشين ، والحروف المطبقة . أما الفاء ، فكان أصلها الباء ، مثل ماتجدها فى كل اللغات السامية غير العربية والحبشية ؛ مثلا : « الفم » هو فى اللغة الحبشية العتيقة : ʾaf لكنه فى الأكدية : pū وفى العبرية : pē وفى الآرامية : pum . والخط الصغير فوق الحرف الصائت يفيد أنه ممدود .

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى فصل : « أصوات اللغات السامية » من كتابنا : اللغة العبرية ١٢٠ -- ١٣٤

وأما السين والشين ، فكانتا فى الأصل ثلاثة أحرف : سينا وشينا وثالثا لا نعرف نطقه الأصلى تماما ، وربما كان سينا جنبية ، مخرجها من حافة اللسان ، أو شَجْرية . أما الجنبية ، فتوجد فى بعض اللهجات اليمانية الدارجة ، كالمهرية . أما الشَّجْرية فتشبه حرف ich فى اللغة الألمانية .

والنسبة بين هذه الأحرف الثلاثة الأصلية ، وبين الحرفين المذكورين فى العربية ، غريبة جدا ، فإنا نجد السين بقى نطقها على ماكان عليه ؛ مثاله كلمة : « أسر » التى هى : eseru' فى الأكدية ، و esar' فى الآرامية . والشين الأصلية صارت سينا عربية ، مثاله كلمة : « سمع » التى هى : šemu فى الأكادية ، و šāma' فى العبرية ، و šma' فى الآرامية .

وأما الحرف الثالث ، وهو السين الجنبية والشجرية ، وعلامتها : (ś) فصارت شينا ، مثاله كلمة : « عشر » التى هى : eśer' فى العبرية ، و ēšer فى المهرية . وأما فى الأكدية ، فصار هذا الحرف شينا ، مثلما صار فى العربية ، فعشر فيها : ešru وفى الآرامية ، صار أخيرا سينا ، بعدما كان فى أول الأمر كالحرف العبرى نطقا ، فعشر فيها : 'śar ثم صار 'sar.

فالسين العربية ، نشأت من حرفين : السين السامية الأصلية فى بعض الكلمات ، والشين فى بعضها . والشين العربية ، نشأت من السين الجنبية أو الشجرية [وهذا جدول بالمقابلات السامية ، فى الحروف الثلاثة] :

سامى أصلى	s	š	ś
عربى وحبشى	s	s	š
عبرى	s	š	ś
أكدى	s	š	š
آرامى	s	š	ś > s

ونود الآن أن نعلم ، متى حصل الانقلاب المذكور ، الذى تبادل به بعض حروف الصفير فى اللغة العربية ؟ وليس لنا من سبيل لتعيين ذلك الوقت تاريخا مطلقا ، أى لنعين فى أى سنة كان ، أو فى أى جيل ؟ ولكن يمكننا أن نؤرخه تأريخا نسبيا ، أى بالنسبة إلى حوادث معروفة ، حصل قبلها أو بعدها . وهذا هو الطريق المؤدى إلى ذلك .

إننا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، اشتركت فى هذا التبادل ، فصارت الشين الآرامية فيها سينا عربية ، والسين الجنبية أو الشجرية الآرامية شينا عربية ؛ مثال ذلك : « السارية » ، أى : العمود والخشبة الكبيرة ، معربة من šārīṯā . و« السياع » أى : الكلس الذى يبيض به الجدار ، معرب : šyāʿā (y علامة الياء) . وبالعكس : اسم « دمشق » مأخوذ من : dammesek، و« الشيطان » معرب من : sāṭānā ، فمن المحال أن تكون العرب بدلت الشين بالسين ، والسين الجنبية أو الشجرية بالشين عند استعارتها لهذه الكلمات ، بل كانت عرّبت مثلا šārīṯā بالشارية ، ثم صارت بعد ذلك : « سارية » وقت ما صارت الشين شينا ، فى كل الكلمات العربية والكلمات المعربة معها .

ومع ذلك ، فإنا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم يمسّها تبادل حروف الصفير ، نحو كلمة : « الشرقراق » وهو اسم طائر ، معرب من :šraḳrāḳā و « السكين » المعربة من : śakkīnā . والسبب فى عدم تغيرها ، وبقاء حروفها على ما كانت عليه فى الآرامية ، هو أنها عربت بعد زمان تغير حروف الصفير ، فإنه لو كانت عربت قبله ، فى وقت تعريب « السياع » ، وما من نوعه ، لكان « الشرقراق » صار : « سرقراقا » ، كما صار : « الشياع » : سياعا .

فالحاصل أن تبادل بعض حروف الصفير فى اللغة العربية ، وقع فى طور تعريب الكلمات الآرامية الموجودة فى اللغة العربية ، منذ أقدم زمان . وأما نفس هذا التعريب ، فهو أيضا لايمكن أن يؤرخ إلا تأريخا نسبيا ؛ وذلك أنا نعلم أن العرب جاورت

الآراميين وخالطتهم ، منذ حوالى القرن الخامس قبل الميلاد . فهذا وقت ابتداء لاستعارة الكلمات الآرامية ، أى وقت لايمكن أن تكون استعيرت إلا بعده . وأما وقت انتهاء لها ، أى وقت لم تستعر إلا قبله ، فيستنتج من أن كلمة : « السكين » تقع فى القرآن الكريم ، فنرى أن الشين السامية ، صارت سينا فى العربية ، والسين الجنبية أو الشجرية صارت شينا ، فى مدة الألف سنة ، بين القرن الخامس قبل الميلاد والهجرة .

[الإطباق]

ويلزمنا الآن أن نعود إلى مسألة الإطباق ، التى كنا أهملناها ، عند الكلام عن صفات الحروف . فالإطباق فى اللغة العربية نوع من الاستعلاء ، الذى هو رفع أقصى اللسان ، نحو مايليه من الحنك ، ويزاد على ذلك تقلص مافى الحلق وأقصى الفم .

وهذا الضرب من النطق للحروف المطبقة ، سائد فى كل اللهجات العربية والآرامية المستعملة اليوم . لكن اللهجات الحبشية ، يوجد فيها نطق يخالفه تماما ، وخاصته زيادة صوت كالهمز ، إلى الحروف المطبقة ، يعنى أنه قبل إخراج الحرف من مخرجه يغلق فم الحنجرة تماما ، ثم ينطق الحرف ، ثم يفتح فم الحنجرة ، فيصدر من ذلك الصوت الزائد المذكور ، الشبيه بالهمز ، نحو :ʼṣʼ! ويحتمل أن يكون هذا النطق الحبشى للحروف المطبقة ، هو الأصلى ، أو القريب من الأصلى ، وأن النطق العربى لها مشتق منه .

وما عدا ذلك ، فيظهر أن الطاء ، والظاء ، ومعهما القاف ، كانت مهموسة فى الأصل ، وصارت مجهورة فى اللغة العربية ، عند انقلاب طريقة الإطباق .

[القوانين الصوتية]

وهذه التغيرات كلها ، مما سماه قدماء العرب أصولا مطردة ، ونحن نسميه : « قوانين صوتية » . ومعنى ذلك أن كل باء مثلا فى أى كلمة وجدت من السامية الأم (الأصلية) ، صارت فاء فى اللغة العربية ، بغير استثناء . وإن وجدت استثناءات قليلة فلها سبب خاص يلزمنا استخراجه .

وضد المطرد ، هو : الاتفاق[١] وتسمى تغيرات الحروف اتفاقية ، إذا حصلت ليس فى كل كلمة وقع فيها هذا الحرف ، بل فى بعضها فقط ، فلا قانون لحصولها ، بل هى فى الظاهر حصلت اتفاقا ، وفى الباطن ينبغى أن يكون لحصولها ، وعدم حصولها ، سبب لانعرفه نحن .

والتغيرات المطردة منها مطلقة ، ومنها مقيدة بالشروط . أما المطلقة فكإبدال الباء فاء ، فإنا لانجد لهذا الانقلاب شرطا صوتيا يقيد به . وأما المقيدة فمثالها أن الميم الأصلية فى أواخر الكلمات ، صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا ، مطرد من جهة أنه حصل فى كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعدّها[٢] إلى أوائلها ، ولا أواسطها ؛ مثاله التنوين ، فإن أصله ميم كما كان فى الأكدية والسبئية مثل : بيتٌ baytun ، بيتٍ baytin ، بيتاً baytan أصلها : بيتُمْ baytum ، بيتِمْ baytim ، بيتَمْ baytam . وكلمة : إن inʾ فإنها فى العبرية : imʾ . وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغيير ، لسبب خاص ، مثالها : الضمائر ، نحو : « أنتم » و « هم » . والسبب فى بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن فى الأصل انتهائية فى هذه الضمائر ، فأصلها : أنتمو ، وهمو ، بالواو . وكثيرا ماتوجد على هذه الصورة فى قراءات القرآن الكريم ، وفى الشعر .

فإن تساءلنا : أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية ، أى المطردة ؟ لن يمكننا أن نرد جوابا شافيا ، فإنا لانعلم علل تغيرات النطق ، علما بينا يقينيا ، إلا فى قليل من الحالات ؛ منها أن الأكدية فقدت كل الحروف الحلقية الحنجرية ، كالعين والحاء . وسبب ذلك أن العراق كان يسكنه فى أول الوقت

(١) حاصل التغيرات عند المؤلف ، أنها قسمان : مطردة ، واتفاقية وهى الشاذة . أما المطرد فينقسم إلى مطلقة (تاريخية) ومقيدة (تركيبية) . وانظر مقالتنا : « التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات » فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٥٠/١ (سنة ١٩٧٥ م) .

(٢) فى الأصل : « ولم يتعداها » وهو خطأ .

السومريون [١] ، ثم دخله قوم من الساميين ، وامتزجوا بأهله ، فاتخذ السومريون لغة الساميين لغة لهم ، ولما كانت الحروف الحلقية ، غير معروفة ، لم ينطقوا بها فى اللغة السامية أيضا ، بل أهملوها فتلاشت ، ولا توجد فى اللغة الأكدية ، التى نشأت هكذا[٢] . فالعلة التى أوجبت انقلاب الحروف فى هذه الحال ، هى امتزاج اللغتين ، وهى من أهم علل تغير اللغات عامة .

وعلة أخرى ، هى ذوق العصر . مثال ذلك فى اللغة العربية ، أن بعض أهل القاهرة ، كان استخشن نطق القاف واستغلظه ، فأبدله بالهمز . وهذه العادة سادت بين أهل القاهرة الخاصة ثم العامة ، ثم سرت منها إلى بعض المدن الكبيرة ، كدمشق ، ثم إلى أصغر منها ، كالقدس الشريف . فهذه أيضا علة مهمة لتغير اللغات ، لكننا كثيرا ما لايمكننا إثباتها ، وخاصة فى الأزمان السالفة التى لانعرف كيف كان ذوق أهلها .

[المماثلة الصوتية والإدغام]

وإننا إن لم نعرف العلة الأولية لتغيرات الحروف فى أكثر الحالات ، فقد عرفنا أحيانا العلة الثانوية الصوتية ، وخاصة فى التغيرات الاتفاقية ، وبعض المطردة المقيدة بالشروط .

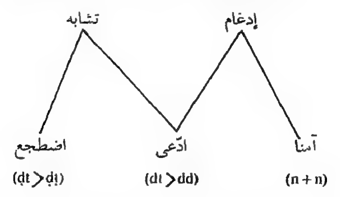
---

(١) فى الأصل هنا وفيما يلى : « الشومريون » .

(٢) هكذا يرى المؤلف كغيره من المستشرقين ، أن الأكديين فقدوا أصوات الحلق الأربعة : العين والحاء والغين والهاء ، بسبب اختلاطهم بالشعب السومرى ، وهو أمر يشك فيه الإنسان كثيرا ، لأنه يبعد عندنا أن تنسى أقوام سامية نطقها لأصوات الحلق ، وهى أقوام غازية غالبة فى منطقة الرافدين . وأغلب الظن أن الأكديين حينما استعملوا لكتابة لغتهم السامية ، الخط السومرى ، الذى كان موجودا فى المنطقة التى استعمروها فى بلاد الرافدين ، لم يجدوا رموزا فى هذا الخط لتلك الأصوات الأربعة ، فاستخدموا أقرب الرموز دلالة ، للتعبير عن نطق هذه الأصوات ، تماما كما لو تصورنا أن جماعة من البدو العرب لايكتبون ولا يقرءون ، استعمروا جزءا من انجلترا ، ووجدوا أمامهم الخط اللاتينى ، واستخدموه لكتابة لغتهم العربية ، فإنه مما لاشك فيه ، أنهم سيستعيضون بالرمز (A) مثلا ، عن الرمز لصوت العين ، وبالرمز (H) عن الحاء والخاء فى الكتابة فقط ، غير أنهم لن ينسوا نطقهم لهذه الأصوات الأصلية فى لغتهم .

وأهم مثال لذلك : التشابه والتماثل Assimilation أى أن حروف الكلمة مع توالى الأزمان ، كثيرا ما تتقارب بعضها من بعض فى النطق وتتشابه . وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما ، غير أن التشابه والإدغام ، وإن اشتركا فى بعض المعانى ، اختلفا فى بعضها ؛ وذلك أن معنى الإدغام : اتّحاد الحرفين فى حرف واحد مشدّد ، تماثلا أو اختلفا ، نحو : « آمنّا » و « ادّعى » . أما « آمنّا » فالنون المشددة نشأت عن نونين ، أولاهما لام الفعل ، والثانية الضمير ، فاتّحادهما إدغام وليس بتشابه . وأما « ادّعى » فأصل الدال المشددة : دال وتاء ، الدال فاء الفعل ، والتاء تاء الافتعال ، قلبت دالا فهذا إدغام وهو تشابه أيضا .

[وهذا تخطيط يبين العلاقة بين الإدغام والتشابه] :



والتشابه فى هذا المثال كلى ؛ إذ تطابق الحرفان تماما . وأما إذا تشابه الحرفان ، ولم يتطابقا ، كان التشابه جزئيا ؛ نحو : « اضطجع » و « ازدجر » الطاء والدال أصلهما تاء ، وقلبت طاء لتشابه الضاد ، ودالا لتشابه الزاى . فهذا تشابه ، وليس بإدغام ؛ إذ الحرفان لم يتحدا إلى حرف واحد مشدد .

فينقسم التشابه إلى كلى وجزئى . وينقسم من جهة أخرى إلى مقبل ومدبر ومتبادل . والأمثلة المذكورة هى من التشابه المقبل ؛ فادّعى من التشابه المقبل الكلى ، واضطجع ، وازدجر من التشابه المقبل الجزئى . ومقبل معناه أن اتجاه التغير من الحرف السابق ، وهو فاء الفعل ، إلى الحرف التالى ، وهو تاء الافتعال ، فأثّر الحرف السابق فى التالى وغيّره .

ومثال التشابه المدبر : كلمة : « عبدت » و « ربطت » ، بإسقاط الدال والطاء ، وبتشديد التاء فى النطق ، فاتجاه التغير هنا من الحرف التالى إلى السابق ، وأثر التالى أى تاء الضمير ، فى السابق أى لام الفعل ، وقلبه إلى ما يشابهه فى النطق ، وإن لم يعتبر التغير فى الإملاء ، بخلاف المثالين السابقين ، أى : ادعى واضطجع ، اللذان يكتبان مثلما ينطقان ، وعبدت وربطت ، لاتكتبان مثلما تنطقان ، بل إملاؤهما تابع لأصل حروفهما .

ومثال التشابه المتبادل كلمة : « ادّكر » ؛ فإن فاء الفعل أى الذال ، وتاء الافتعال ، تشابهتا واستبدلتا بحرف ثالث مخالف لهما جميعا ، وهو الدال .

[وهذا جدول يوضح كل ذلك]

نوع التشابه	مقبل	مدبر	متبادل
كلى	ادّعى – اطّرد – اذّكر	عبدت – ربطت – أخذتم	ادّكر
جزئى	اضطجع – ازدجر	جَنْب (أى جمب)	ادّكر

وإذا نظرنا إلى أنواع التشابه من وجهة علم الأصوات ، وجدنا أنها تتفاوت تبع مقدار تغير الحروف ؛ فقد تتغير فى الحرف صفة واحدة فقط . وأمثلة ذلك عديدة ، منها ماهو تشابه كلى مقبل ، نحو كلمة : « ادّعى » فإنه تغيرت صفة واحدة للتاء فقط ، فصارت مجهورة بعد أن كانت مهموسة . ونحو كلمة : « اطّرد » التى أصبحت تاء الافتعال فيها مطبقة ، وقد كانت غير مطبقة .

ومنها ماهو تشابه جزئى مقبل ، مثل : « اضطجع » و « ازدجر » . ومنها ماهو تشابه مدبر مثل : « عبدت » و « ربطت » . ثم منها تشابه متبادل ، مثل : « ادّكر »

فإن الذال الرخوة صارت شديدة ، أى دالا ، والتاء المهموسة أصبحت مجهورة ، أى دالا أيضا .

وإذا قلنا : « اذّكر » بدل : « ادّكر » أو : أخذتم (أَخَتُّم) بتشديد التاء ، بدل « أخذتم » [حدث] تغير أشد من السابق ذكره ؛ فإن أصل الحرف المتغير فى الأولى تاء مهموسة شديدة ، أصبحت ذالا مجهورة رخوة . وفى الثانية على العكس . وأمثال ذلك نادرة .

وقد لا يقتصر التغير فى الحرف على صفة أو صفتين ، بل يتعدى ذلك إلى المخرج ؛ مثاله : كلمة : « جنب » ، فإن نونها تنطق ميما ، فصار مخرجها من الشفتين بعد أن كان من طرف اللسان والثنايا العليا . وهذا تشابه جزئى مدبر .

وقد يصيب التغير المخرج والصفات معا ، فيتجرد الحرف عن طبيعته تماما ، ولا يبقى منه أثر إلا المدة من الزمان ، التى كان يحتاج إليها لنطقه ، فإنها تضاف إلى مدة نطق الحرف الآخر ، فتضاعف ويشدد ذلك الحرف ؛ مثال ذلك : « اتّصل » ، و « اتّسر » ، فإن أصل التاء المشددة فيهما تاء الافتعال ، وفاء الفعل التى هى فى الأصل واو أو ياء مختلفة عن التاء التى قبلت إليها اختلافا تاما .

وكل التشابهات المذكورة ، يتلاحق فيها الحرفان المتشابهان فى كلمة واحدة . ويوجد سواها تشابه بين الكلمتين ، يتشابه فيه آخر حرف من الكلمة الأولى ، مع أول[1] حرف من الكلمة الثانية ، أشهره إدْغام النون المجزومة[2] فى آخر الكلمة ، تنوينا كانت ، أو غير تنوين ، فى[3] : ر ، ل ، و ، ى ، م . فأمثلة التشابه بين الكلمتين غير هذه كثيرة فى قراءات القرآن الكريم .

---

(١) فى الأصل : « إلى أول » .

(٢) يقصد : الساكنة .

(٣) فى الأصل : « إلى » .

وأنواع التشابه المذكورة كلها مطردة ، أى يحصل التشابه فيها ، فى كل الكلمات المماثل بناؤها ، لبناء الأمثال التى أوردناها . ومنها اتفاقية ، لا تحصل إلا فى بعض الكلمات ، وعددها كثير جدا ، نكتفى بذكر القليل منها ؛ مثال ذلك مماقلب فيه صفة واحدة ، كلمة : « المَطْقة » أى : الحلاوة ، أصلها : « المَتْقَة » بالتاء ، فإن[1] مطابقها فى العبرية : mōṯeḵ بالثاء المستبدلة من التاء ، حسب القوانين الصوتية للغة العبرية — فشبهت التاء غير[2] المطبقة ، بالقاف القريبة من الحروف المطبقة ، فصارت طاء مطبقة .

ومما قلب فيه المخرج كلمة : « عند » ، أصلها : « عمد » ، كما هى فى العبرية : ʿimmāḏī ومعناها : معى ، بالميم ، فصارت الميم الشفهية ، نونا سنّية ، لسبب جوار الدال السّنّية .

ومما تلاشى فيه الحرف الأصلى تماما : كلمة : « اتّخذ » ، فأصل التاء المشددة فيها تاء الافتعال والهمزة ، التى هى فاء الفعل . والفرق بين : « اتعد » و « اتخذ » ، أن التشابه فى الأولى مطرد ، يشترك فيه كل الأفعال التى فاؤها واو[3] . وفى الثانية اتفاق ، لأن كثيرا من الأفعال التى فاؤها همز ، لايشترك فيه ، بل يخفف الهمز فيها ، نحو : « ايتمر » وهذه الأمثلة[4] من التشابه المدبر .

أما المتبادل ، فمثاله : كلمة : « ستّ » ، أصلها : « سدث » ، كما هى فى الكتابات اليمانية العتيقة ، فشبهت الدال بالثاء[5]، بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر

---

(١) فى الأصل : « فأما » !

(٢) فى الأصل : « الغير » وهو لحن .

(٣) فى الأصل : « واوا » وهو خطأ

(٤) فى الأصل : « وهذه الأمثال »

(٥) فى الأصل : « بالتاء » وهو تصحيف .

وشهبت الثاء بالذال ، بالانقلاب إلى الشدة بدل الرخاوة[١]، فصار الحرفان تاء مشددة . وإذا كان أصل : الست : سدثا ، كان الأولى أن يكون السادس : سادثا ، بالثاء ، غير أن الثاء[٢]قلبت سينا ، مشابهة للسين الابتدائية . وهذا التشابه يخالف التشابهات المذكورة كلها ، فى أن الحرفين المتشابهين ، لايتصل أحدهما بالآخر[٣]، فهو تشابه منفصل ، بخلاف المتصل . وأمثلة التشابه المنفصل أقل بكثير من أمثلة المتصل . منها ما ذكره نحويو العرب من أن السين إذا وقعت قبل غين ، أو خاء ، أوقاف ، أو طاء ، جاز إبدالها صادا ، كقولك : « صلخ » بدل : « سلخ » ، و « صراط » بدل : « سراط » .

فخلاصة القول أنه كثيرا ما تشابهت حروف الكلمة ، بعضها ببعض ، وأن هذا التشابه ، من أهم العوامل التى سببت إبدال الحروف .

[المخالفة الصوتية]

ومن الغريب وجود هذا الضرب من إبدال الحروف أيضا ، وهو : التخالف Dissimilation . فإن قال قائل : ما بال اللغة تتشابه فيها الحروف المختلفة ، فى بعض الأوقات ، وتتخالف الحروف المتشابهة فى بعضها ؟

قلنا : أما التشابه[٤] ، فقد رأيناه يحصل فى أكثر الحالات بين الحروف المتصلة ، ونادرا بين الحروف المنفصلة . والأمر فى التخالف على عكس ذلك . ولهما فرق فى العلة أيضا ؛ أما التشابه فإنه وإن أثرت فيه النفس نوعا ، فيرجع أكثر التأثير إلى الأعصاب والعضلات ، وكيفية حركتها ، وذلك أن نتيجة التشابه أبدا تسهيل

---

(١) فى الأصل : « الرخوة » وهو خطأ .
(٢) فى الأصل : « القاف » وهو تحريف عجيب !
(٣) فى الأصل : « للآخر » وهو تحريف .
(٤) فى الأصل هنا وفيما يلى « التشابهة » وهو تحريف .

واختصار للنطق ؛ مثال ذلك : أنا إذا انطقنا كلمة : « جنب » بالنون ، لزمنا مد اللسان نحو الثنايا العليا وإعماده على أصولها ، ثم نجتذبه إلى وراء ، ونطبق الشفتين . وإذا نطقناها بالميم ، أى : « جمب » ، استغنينا عن حركة اللسان ، بتقديم إطباق الشفتين لحظة . وكل التشابهات أو أكثرها على هذا المثال .

وأما التخالف ، فالعلة [فيه] نفسية محضة ، نظيره الخطأ فى النطق ؛ فإنا نرى الناس كثيرا مايخطئون فى النطق ، ويلفظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر مايكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة ، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه ، بعد حصوله بمدة قصيرة . ومن هنا ينشأ الخطأ ، إذا أسرع الإنسان فى نطق جملة محتوية على كلمات ، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة . وكثيرا ما يتسامر الصبيان ، بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ .

والتخالف[1] نوعان : منفصل ومتصل ؛ فالمنفصل ماكان بين حرفيه فارق ، نحو كلمة : « اخضوضر » ، أصلها : اخضرضر ، من : أخضر ، فأبدلت الراء الأولى واوا لجوار مثلها . وهذا النوع هو الغالب . والمتصل ماتجاور فيه الحرفان ، وهو على الأخص فى الحروف المشددة .

والحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان ، مدغمان فى حرف[2] واحد . وقد يفك الإدغام ، ويصير الحرف المشدد حرفين مختلفين ، بقلب أول نصفيه إلى حرف آخر ؛ مثال ذلك أن « السُّنبلة » فى العبرية : šibbōlet وفى الآرامية : šebbeltā بالباء المشددة أى الباءين ، وصارت أولاهما فى العربية نونا . و « القنفذ » فى الآرامية : kuppdā بالباء المشددة ، أى الباءين وصارت أولاهما فى العربية نونا أيضا .

---

(١) فى الأصل : « وللتخالف » .

(٢) فى الأصل : « إلى حرف » !

وهذا النوع من تخالف الحروف المشددة ، بقلب أول حرف منها إلى النون هو الأكثر وقوعا . وقد يصير النصف الأول من الحرف المشدد : راء ، أو لاما ؛ نحو كلمة « فرقع » ، أصلها : فقّع » بتشديد القاف ، وكلمة : « بلطح » أى ضرب بنفسه الأرض ، أصلها : « بطّح » ، بتشديد الطاء .

وتخالف الحروف المشددة له علة نفسية أيضا ، مختلفة قليلا عن علة التخالف المنفصل ، وهى أن المتكلم يرجو أن يؤثر فى نفس السامع تأثيرا زائدا ، فلا يكتفى بالضغط على الحرف وتشديده ، بل يضيف إليه حرفا آخر لزيادة ذلك التأثير .

والتخالف نادر بالنسبة إلى التشابه ، وهو نادر فى اللغة العربية ، بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية ، خصوصا الأكدية والآرامية .

[القلب المكانى]

ونجد تغيّرا آخر ، أصله قريب من أصل التخالف ، وهو : التقديم ، والتأخير ، أى أن حرفا[1] من حروف الكلمة يقدم ، وآخر يؤخر مكانه . وعلته أن تغير ترتيب الحركات فى التصورات ، أسهل من تغيرها الموجب للتخالف . ونحن نشاهد ذلك فى الكتابة بالآلة الكاتبة ، فإذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة ، لكن على ترتيب غير ترتيبها .

واللغة العربية ، كثيرا ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة ، مع الصورة الجديدة ، أى التى طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحيانا يمكن معرفة أيتهما هى الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال فى كلمة : « مزراب » و « مرزاب » ، فحيث إن الفعل منهما : زرب ، لا رزب ، يتقرر أن الكلمة الأصلية : مزراب ، وأن مرزاب مقلوب منها .

وأحيانا نحتاج إلى استعراض الكلمات المقابلة معنى ، فى سائر اللغات

---

(١) فى الأصل : « حرف » وهو خطأ .

السامية . مثال ذلك أنا نجد فى العربية : « شمأل » و « شأمل » أى : الشمال ، ونرى من العبرية أن شمأل هو الأصل(١)، وشأمل مقلوب منه .

وأحيانا فقدت اللغة العربية الصورة الأصلية ، وحافظت على الصورة الجديدة فقط . ومثال ذلك كلمة : « مع » فإنها فى العربية دائما على هذه الصورة ، إلا أنا نجدها تقابل الكلمة العبرية : ʿim فمع العربية ، مقلوبة من (عِمْ) . ومثال آخر : كلمة : « رُكْبة » ، هى فى الأكدية : birku(٢) ، وفى العبرية : béreḵ وفى الآرامية burkā وفى الحبشية : berk فأصلها(٣) : « بُرْكة » ثم قلبت إلى : « ركبة » .

وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جدا فى اللغة العربية ، نكتفى بذكر بعضها ؛ نحو : غضروف أو غرضوف ، ومبهوت أو مهبوت ، وصفحة أو صحفة ، وصفيحة أو صحيفة ، وجدث أو جثد ، وجبذ أو جذب .

[التغير الاتفاقى للأصوات]

تكلمنا حتى الآن عن تغيرات اتفاقية للحروف ، أمكننا أن نعرف علتها الثانوية الصوتية ، وكثيرا مالايمكننا ذلك ؛ فسنعدد أمثلة لها ، على ترتيب صوتى مع صرف النظر عن سببها . والترتيب الصوتى ، هو الذى استعملناه عند التكلم عن أنواع التشابه الصوتية ؛ فمن التغيرات الاتفاقية للحروف ما ينقلب فيه صفة واحدة للحرف ؛ نحو كلمة : « نزع » يقابلها فى العبرية : nāsaʿ بالسين ، فنرى من ذلك أن أصل الزاى سين مهموسة ، صارت مجهورة . وكلمة : « سلب » التى هى فى العبرية : šālap̄ بالفاء الناشئة عن الباء ، حسب قوانين الأصوات السائدة فى اللغة

---

(١) فى العبرية : שמאל śmōl وفيها الهمزة مكتوبة ، وإن لم تنطق .

(٢) فى الأصل : birke وهو تحريف . وهناك صورة أخرى للكلمة فى الأكادية وهى : burku . انظر : Gesenius, Handwörterbuch 117

(٣) الدليل على هذا أيضا استخدام الفعل منها : « بَرَكَ » على أصله فى العربية .

العبرية ، فصارت الياء باء فى العربية . ومثلها كلمة : « بذر » وهى فى العبرية : pāzar ، و « برغوث » وهو فى العبرية : parʿōš أما سائر حروف هذه الكلمات ، فهى أيضا فى العربية مخالفة لها فى العبرية ، غير أن الاختلاف من نوع التغير المطرد ، السابق ذكره آنفا ؛ فإنا بيّنا أن الشين السامية ، صارت سينا فى العربية . ونزيد الآن أن الذال السامية ، صارت فى العبرية زايا ، والثاء شينا ، والغين عينا ، والخاء حاء .

وضد الانقلاب من الهمس إلى الجهر ، نشاهده فى كلمة : « جحد » ، فإنها فى العبرية : kiḥēḏ[1] بالكاف ، فصارت الكاف المهموسة ، جيما مجهورة مثل المصرية ، ثم جيما معطشة ؛ ففى كل هذه الأمثلة ، انقلبت فى الحرف صفة واحدة فقط .

ومثال ما انقلب فيه صفتان ، كلمة : « زادٌ » أى طعام يتخذ للسفر ؛ فإنها فى العبرية : ṣēḏā بالصاد ، فأصبحت الصاد المهموسة المطبقة ، زايا مجهورة غير مطبقة .

ومثال ما انقلب فيه المخرج كلمة : « نسى » ، يطابقها فى الأكدية : mašū بالميم الشفهية ، فأصبحت نونا سنية .

وقد يوجد بين تغيرات الحروف ، ماظاهرة اتفاق ، وهو فى الحقيقة : مطرد . مثال ذلك : إبدال الثاء بالفاء فى بعض الكلمات ، نحو : « الثُّوم » أو « الفوم » وهى على هذه الصورة فى القرآن الكريم[2] . والثدام أو الفدام ، أى المصفاة . والثُّرقُبيّة والفُرقبية أى ثياب بيض من الكتان . والجدث أو الجدف ، أى القبر .

والأرجح أن الأصل فيها كلها هو الثاء . والدليل على ذلك ، أن « الثوم » بالعبرية : šūm وبالآرامية : tūmā بالشين والتاء الناشئتين عن الثاء . وحقيقة الأمر فى

---

(١) على وزن : فعّل ، بتشديد العين .

(٢) فى قوله تعالى : « مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها » البقرة ٢/٦١

ذلك ، أنه فى بعض لهجات العرب ، كانت الثاء تنطق فاء فى كل الكلمات التى وقعت فيها[1] ؛ فإبدال الثاء بالفاء فى تلك اللهجة أو اللهجات ، مطّرد ، غير أن سائر العرب استعاروا النطق بالفاء ، بدل الثاء فى قليل من الكلمات ، فيظهر الإبدال عندهم اتفاقيا .

وإبدال الفاء من الثاء كثير فى تاريخ اللغات ، نقابله فى بعض لهجات اللغة الإنكليزية ، وخصوصا فى اللغة الروسية ، حتى إن الحرف اليونانى ، الذى يدل على الثاء ، صار معناه فى الروسية فاء[2] .

[أصوات كثيرة التغيّر]

إلى هنا تكلمنا عن إبدالات الحروف بحالة عامة . والآن نريد أن نوجه نظرنا بحالة خاصة إلى تغيرات بعض الحروف ، التى كثرت انقلاباتها فى العربية ، وهى زمرتان ؛ أولاهما : الحروف الصوتية المحضة . والثانية : حروف اللين والهمز .

أما الحروف الصوتية المحضة[3]، وهى : ل ر ن م ، فيماثل[4] بعضها بعضا ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها الصوت الناشىء عن اهتزاز الأوتار الصوتية فى الحنجرة ؛ ولهذا السبب كثيرا مايستبدل بعضها من بعض ، أو تقدم وتؤخر . ومثال الإبدال كلمة : « تأمّل » ، فإنها تقارب الكلمة الأكدية : amāru بالراء ، التى معناها : رأى . وكلمة : « صنم » ، وهى فى العبرية : ṣélem وفى الآرامية : ṣalmā باللام .

وأحيانا نجد الإبدال فى داخل اللغة العربية ؛ نحو : « البرسام » و « البلسام » .

---

(١) لا تزال هذه الظاهرة باقية فى لهجة « القطيف » من لهجات الجزيرة العربية فى العصر الحاضر ؛ إذ يقول الناس هناك مثلا : « فعلب » فى : « ثعلب » و« فار » فى : « ثار » بمعنى الثأر ، وغير ذلك .

(٢) انظر فى ذلك مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٧٤

(٣) وهى التى تسمى بالأصوات المتوسطة ، أو المائعة ، أو السائلة .

(٤) فى الأصل : « فيتماثل » تحريف .

ومثال التقديم والتأخير ، مضافا إلى الإبدال كلمة : « خصر » ، بتقديم الصاد إلى الوسط ، وهى فى سائر اللغات فى آخر الكلمة ، مع إبدال الراء من اللام أو النون فى بعضها ؛ فإنها فى الأكدية : ḫinṣu وفى العبرية : ḥlāṣayin وفى الآرامية : ḥanṣā أو ḥalṣā ومثال آخر : كلمة : « صحن » ، وهى فى أكثر اللغات السامية باللام ، مع تأخير الحاء المقدمة فى العربية فى بعضها ؛ فإنها فى العبرية : ṣallaḥat وفى الآرامية : ṣlāḥā أو : ṣaḥnā وفى الحبشية : ṣaḥl . وأغرب الأمثلة كلمة : « أرملة » المحتوية على ثلاثة من الحروف الصوتية المحضة ، فإنها فى الأكدية : ʾalmattu ، أصلها : ʾalmantu وفى العبرية : ʾalmānāمثل الأكدية ، وفى الحبشية maballat فأبدل واحد من الحروف الصوتية المحضة بالباء ،التى ليست منها . واللغة الآرامية تتفق مع العربية فى هذه الكلمة ، فإن فيها ʾarmaltā كأرملة .

[أحوال الهمز]

وأحوال الهمز متنوعة ، والنحويون والمقرئون وفوها حقها شرحا وتفصيلا . ونحن نقتصر هنا على مايهمنا منها ، من وجهة تاريخ اللغة العربية .

كثيرا مايحذف الهمز بالإبدال واوًا أوياء ، أو بغير عوض . وأقدم ماحدث فى ذلك فى اللغة السامية الأم ، قبل أن تفترق الأقوام الناطقون بها . والقانون الصوتى لهذا الحذف الأقدم ، هو أنه إذا توالى همزتان ، أولاهما فى أول مقطع ، والثانية فى آخره ، حذفت الثانية ، ومدت الحركة قبلها ؛ مثال ذلك : كلمة : « آو » ، أصلها : « أْأو » . (أْأْ) مقطع أوله همزة وآخره همزة أيضا ، فحذفت الهمزة الثانية ، ومُدّت الفتحة قبلها . والدليل على أن هذا الحذف سامى الأصل ، وجوده فى العبرية والآرامية أيضا ؛ فإن كلمة : « آمُرُ » يطابقها فى العبرية ʾōmar ، وحركة (ō) نشأت عن الفتحة الممدودة ، حسب القوانين الصوتية الخاصة باللغة العبرية ، وفى الآرامية يطابقها : ʾēmar ، وحركة (ē) تقابل حركة (ō) العبرية فى هذه الحالات .

ومثال آخر لهذا النوع ، من حذف الهمز ، كلمة : « إيثر » وما يوازن بناءها

من أبنية الأمر ، أصلها : i'tir» . ومما يدلنا على أن سبب حذف الهمزة الثانية ، التى هى فاء الفعل هو وقوع همزة قبلها ، هو أنه إذا وصَلْنا هذا الأمر بالفاء أو بالواو ، بقيت الهمزة الثانية على حالها ، لزوال همزة الوصل قبلها ، فكان : « فَأْثر وَ أْثر »

ومثال شاذ من هذا النوع ، كلمة : « أول » فإنها كان يلزم أن تكون : « أأول » على وزن : « أفْعل » ، كما أن المؤنث : « أُولَى » على وزن : « فُعْلَى »[١] . و « أأول » لم تصر : « آوَل » ، كما أن « أأو » صارت « آوِ » ، بل عُوِّض عن مدّ الحركة بتشديد الحرف بعدها ، فصارت الكلمة : أوّل .

هذا هو أقدم أنواع الحذف ، وبعده أتى النوع الثانى ، وهو أنه إذا وقع همزتان ، فى أول مقطعين متتاليين ، خففت الثانية ، وهذا النوع قسمان : منه مايكون مقطعه الأول من الهمزة المتحركة فقط ، ومنه ماتركب مقطعه الأول من الهمزة المتحركة وحرف ساكن .

مثال الأول : كلمة : « أيمة » أصلها : « أئمة » ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة (أَ) فخففت الهمزة الثانية وأبدلت ياء . ومنهم من يقول : « أئمة » بتحقيق الهمزة ، والنحويون يستنكرون ذلك .

ومنه كلمة : « رياء »[٢]، أصلها : « رئاء » أى المراءاة . و « آيب » أصلها : « آئب » ، و « جاءٍ » أصلها : « جائى » . ومنه أيضا : « بُرَاء »[٣] جمع : « برىء » ، وكان الأولى أن تكون : « بُرَءَاء » على قياس : « ظرفاء » جمع « ظريف » ، فحذفت الهمزة وامتد المقطعان[٤] ، وعوض عن المقطع الناقص بالتنوين ، فصارت الكلمة

---

(١) هذا على عكس مايرى نحاة العرب ، من أن (أول) أصلها : وولى ، وأن أول فاؤها وعينها واو .

(٢) المؤلف يتحدث عن تخفيف الهمزة الثانية ، مع أن الذى حذف هنا هو الهمزة الأولى .

(٣) وهذا المثال حذفت منه الهمزة الأولى كذلك .

(٤) لم أهتد إلى معنى عبارة : « وامتد المقطعان » هنا !

منصرفة ، بعد أن كانت غير منصرفة ، كما أنه عوض بالتنوين عن مقطع محذوف فى مثل : « جَوَارٍ » جمع : « جارية » ، فإنه على القياس : « جوارى » كفواعل غير منصرف .

وربما كان من هذا القسم صيغة المتكلم من مضارع الأفعال الرباعية ؛ فإنها : أُفْعِل ، وأصلها : أُأَفْعِل ، نحو : ušakšid فى الأكدية ، والشين الأكدية تقابل هنا الهمزة العربية ، فحذفت الهمزة الثانية ، مع حركتها . وعلى قياس هذه الصيغة ، حُذِف الهمز فى سائر الصيغ أيضا ، فقالوا : يُفْعِل ، بدل : يُؤَفْعِل .. إلخ

ومن القسم الثانى ، الذى فيه المقطع الأول مركب من همزة متحركة وحرف ساكن ، كلمة : « أَرَيْتُ » ، أصلها : « أَرْأَيْت » ، فحذفت الهمزة الثانية ، و « أَرَى » بدل : « أَرْأَى » . ومن : « أرى » سرى الحذف إلى يَرَى وإلى يُرِى إلخ . ومنه كلمة « أَسَل » بدل : « أسأل » ، ومنها سرى حذف الهمز إلى « تَسَل » وغيرها . وبالعكس فإن تحقيق الهمزة ، أى عدم تخفيفها وحذفها ، الذى هو صحيح لامانع له فى : « تسأل » نقل إلى المتكلم ، فقالوا : « أسْأل » بدل : « أَسَل » فكان الأصل هو الحذف فى المتكلم الواحد ، والتحقيق فى الباقى ؛ نحو : يَسْأَل تَسْأَل أَسَل .

ومن المرجح أن تكون كلمة : « أنا » من هذا القسم أيضا ، فالظاهر أنها مركبة من : « أنْ » الموجودة فى : أنت وأنتم ، ومن (أ) الموجودة فى صيغة المتكلم من مضارع الفعل ، نحو : أفعل ، كما أن « أنت » مركبة من (أنْ)بعينها ، ومن : ta الموجودة فى صيغة المخاطب من مضارع الفعل .

ومن ذلك القسم جمع التكسير على صيغة : « أَفْعُل » و « أفعال » للكلمات التى عينها همز ، نحو : « آرُس » جمع : « رأس » و « آبار » جمع : « بئر »[1] .

---

(١) يرى الصرفيون العرب ، حدوث القلب المكانى ، فى مثل هذه الأمثلة !

والفرق بين هذه الأمثلة ، والمذكورة قبلها من هذا القسم ، هو أن حركة المقطع السابق تمد فى هذه ، ولا تمد فى تلك ، فإنا نجد : « أرى وأسل » وأمثالها ، بالفتحة المقصورة ، و « آرس وآبار » وأمثالهما ، بالفتحة الممدودة . والعلة فى هذا الفرق ، أنه فى النوع الأول ، الذى لامدّ فيه ، حذفت الهمزة [منه] فى وقت أقدم بكثير من وقت حذف الهمزة فى النوع الثانى ؛ فإنا نرى كلمة : « أنا » يقابلها فى الآرامية : ʾenā التى حذفت فيها الهمزة أيضا بغير مد للحركة قبلها . وحذف الهمزة فى مثل : « آرس وآبار » ، مع مد الحركة قبلها ، خاص باللغة العربية ، لايرتقى إلى زمان أقدم ، من زمان افتراق العرب عن الأقوام السامية الشمالية .

وهذا الباب من تخفيف الهمز ، كله باب من أبواب التخالف المذكور آنفا ، ضد التشابه ؛ وذلك أن سبب الحذف والإبدال فيه ، توالى حرفين متماثلين ، لكن يختلف هذا التخالف عن الأنواع الأخرى ، بأن نتيجته تسهيل النطق أكثر مما لو حذف ، أو أبدل أى حرف آخر ؛ إذ إن الهمزة أصعب إخراجا من غيرها من الحروف ، فينبغى لإخراجها تغليق فم الحنجرة ، وهو مفتوح فى غيرها ، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام .

والنوعان المذكوران من تخفيف الهمز ، شائعان فى اللغة العربية قديما وحديثا ، وعليهما و [على] نظيرهما فقط ، تقتصر اللغة العربية الفصحى السائدة ، وقراءة القرآن السائدة فى الشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم . وأما سائر قراءات القرآن الكريم ، فمنها مايخفف فيه الهمز تخفيفا أكثر من ذلك بكثير ، والنحويون أيضا يذكرون أن الهمزة كانت تخفف تخفيفا زائدا ، فى بعض لهجات العرب القديمة المختلفة ، فكان تدرج تخفيف الهمز من أهم علاماتها ، وكانت لهجة الحجاز تخفيف الهمز أكثر من اللهجات الأخرى .

ويؤيد قول النحويين ، رسم القرآن الكريم ، التابع للهجة الحجاز ، فكثيرا ما يبدل فيه الهمز بالواو والياء أو يحذف . وإذا أردنا أن نفهم ما يدل عليه

رسم القرآن فى حالة تخفيف الهمز ، ينبغى أن تترك كل الحركات[١] والأشكال المضافةللحروف الهجائية ، مكتفين بالحروف نفسها ، فنشرحها على الطريقة التى نشرح عليها المستندات الآرامية ؛ فإن الخط العربى مشتق من الآرامى ، والإملاء العربى العتيق ، قريب من الإملاء الآرامى ، فإذا اطلعنا على الإملاء الآرامى ، رأينا الهمزة موسومة بالألف دائما ، وبالعكس كل ألف تشير إلى همزة ، إلا فى أواخر الكلمات ، فإن الألف فيها حرف مدّ يشير إلى الفتحة الممدودة ، وإلى غيرها من الحركات الممدودة ، فى بعض الأوقات ؛ مثال ذلك أن : ܡܐܬ بالسريانية ، المقابلة لمات حرفا بحرف ، لاتشير إلى : māt أبدا ، بل معناها : mā'eṯ ، و ܡܐܬ المقابلة لمائت ، هى بالعكس maʾʾīṯ ، و ܪܡܐ تحتمل أن تقرأ : rmā و rāmē .

فأهم فرق بين الإملاء الآرامى والعربى ، أن استخدام الألف كحرف مد فى الإملاء العربى ، لايقتصر على أواخر الكلمات فقط ، بل يكون فى أواسطها أيضا . وهذا نشاهده فى رسم القرآن الكريم ، فى حال الانكشاف ، لا فى حال الكمال ، فكثير من الألفات المستعملة فى الإملاء العربى العادى ، لتأدية الفتحة الممدودة ، ساقط فى القرآن الكريم ؛ نحو : « فعلنه » أى : فَعَلْنَاه ، و « فعلت » أى : فاعِلات ، و « كتب » أى : كتاب ، و « يقوم » أى : ياقَوْمِ . وأمثال ذلك كثيرة .

فالخلاصة أن الألف فى رسم القرآن ، تدل على الهمز فى بعض الحالات ، وعلى المد فى بعضها[٢] ، وأنه لاهمزة بغير ألف دالة عليها ؛ فإذا وجدنا أن كثيرا من الهمزات لاتوسم بألف ، عزونا ذلك إلى أن الهمزة كانت تخفف فى لهجة الحجاز ، فكانت إذن الهمزة تحذف بعد كل ساكن ، نحو : « مِلّ » milun بدل : mil'un و « شطه » أى : šaṭahū بدل : šaṭ'ahū ، و « قرانا » أى : ḳurānā بدل :

---

(١) فى الأصل : « الحركات » .

(٢) انظر فصل « مشكلة الخط العربى » فى كتابنا : « فصول فى فقه العربية » ٣٩٩

kur'ānan ومثله : « المَوْدَة » أى : al-mawūdatu بدل : al-maw'ūdatu . إلا بعد لام التعريف فكانت الهمزة تكتب بالألف ، نحو : « الإبل » ، طبقا لرسم الكلمة بغير الألف واللام ، أى « إبل » . غير أن كلمة : « أصحابُ الأَيْكة » ترسم بالألف فى بعض المواضع ، وبغيرها أى : « أصحابُ لَيْكة » فى بعضها[1] . ولا ريب أن سبب ذلك هو أن بعض كتاب القرآن الكريم ، لم يكن يعرف كلمة : « أيكة » بغير الألف واللام ، فحذف همزة « الأيكة » ، قياسا على حذف سائر الهمزات ، الواقع قبلها حرف ساكن .

وكانت الهمزة تحذف إذا وقعت هى ساكنة بعد حركة ، مع مد هذه الحركة ؛ وذلك واضح فى الكسر والضم ، نحو : « بير » و « يوخذ » . وأما فى الفتح ، فنجد فى الرسم ألفا فى أكثر الحالات ، نحو : « تاويل » و « أخطانا » لا نعرف ، أهى علامة الهمز ، أم علامة المد ؟ غير أن المقرئين يذكرون أن كلمة : « ادَّارَتُم » فى سورة البقرة[2] ترسم بغير ألف ، بدل « ادارأتم »[3] . ونعثر على أمثلة لذلك غير المذكورة ، فى كثيرة من المصاحف العتيقة الكوفية نحو : « أخطنا » ، بدل : « أخطأنا » ، و« تويل » بدل : « تأويل » ، و « استجرت » بدل : « استأجرت » ، فنستنتج من ذلك ، أن الألف فى هذا الباب كله ، تشير إلى المد لا الهمز ، وأن نطق الكلمات فى لهجة الحجاز ، كان : tāwīl و ʾahṭānā .

وأما الهمزة بين حركتين ، يعنى الهمزة المتحركة ، بعد حرف متحرك أو حرف مد ؛ فإنها بعد الكسرة والضمة ، أو قبلهما ، كانت تبدل بالياء أو الواو ، فى أكثر

---

(١) فى المقنع فى رسم مصاحف الأمصار للدانى ٢٩ : « وكتبوا فى كل المصاحف : أصحاب ليكة فى الشعراء (١٧٦/٢٦) وص (١٣/٣٨) بلام من غير ألف قبلها ولا بعدها . وفى الحجر (٧٨/١٥) وق (١٤/٥٠) : الأيكة بالألف واللام . قال أبو عبيد : وكذلك رأيت ذلك فى الإمام » . وانظر المقنع ٩٥ أيضا .

(٢) فى الأصل : « فى سورة ق » وهو خطأ . والصواب : سورة البقرة (٧٢/٢).

(٣) فى المقنع للدانى ٣٤ : « واتفق جميع المصاحف ، على حذف الألف التى هى صورة الهمزة ، فى قوله تعالى فى البقرة (٧٢/٢) : فادرتم ، لاغير » . وانظر كذلك المقنع ٨٨

الحالات رسما ونطقا . وإذا وقعت بين فتحتين ، بقيت على حالها فى الإملاء العادى ، وكتبت بالألف ؛ بيد أن نطقها على ماذكره النحويون ، كان وسطا بين النطق بالهمز وبغير الهمز[١] . ويغلب هذا على رسم القرآن الكريم أيضا ، لكنا نجد شواذ لهذه القواعد ، حذفت فيها الهمزة أصلا ؛ منها أن كلمة : « رأى » ترسم : برا . وخاطئين ، بخاطين.ويستنبئونك بيستنبونك[٢] . ومنها فى بعض المصاحف العتيقة : « يومذ » بدل : يومئذ ، و « مطمن » بدل : مطمئن ، و « جار » بدل : جائر ، و « لأملن » بدل : لأملأن ، و « اطمنوا » بدل : اطمأنوا ، و « اشمزت » بدل : اشمأزت ، و « أريتم » بدل : أرأيتم ، و « المنشت » بدل : المنشآت . ومما يشترك فيه لهجات اللغة العربية من هذا أن : « لا أنْ » صارت : لن ، وأن « يا آل » صارت : يَالَ ؛ نحو « يالَقَوم » ، وأن « ياأبا » كثيرا ماتبدل بيابا .

مجمل القول ، أن أكثر الهمزات كانت لاتنطق فى لهجة الحجاز ، إلا ماكان منها فى أوائل الكلمات ، وبعض ماوقع منها بين حركتين . وبعض لهجات نجد خالفت لهجة الحجاز فى ذلك ، فبقيت أكثر الهمزات فيها سالمة على حالها ، كما نشاهدها فى شعرهم .

ومما حذف فيه الهمز فى كل اللهجات العربية ، لسبب خاص ، لام التعريف فأصلها فيما يظهر : (أل) بهمزة القطع ، غير أنهم سللكوا فيها مسلك همزة الوصل ، فأسقطوها فى وسط الكلام ، وثبتوها فى الابتداء فقط .

وهمزة الوصل نفسها ، ليست بحرف أصلى ، من حروف اللغات السامية . وأصلها أن الحرف الأول من بعض الكلمات ، صار ساكنا فى وسط الكلام ، نحو :

---

(١) وهو النطق الذى يسميه نحاة العربية : « همزة بين بين » . وهو فى الحقيقة عبارة عن سقوط الهمزة من النطق ، ونطق الفتحتين قبلها وبعدها ، بسكتة لطيفة بينهما ، ولنا فى ذلك دراسة مفصلة ، ننشرها فى القريب إن شاء الله تعالى .

(٢) السبب فى هذا الذى رآه برجشتراسر شذوذا ، هو أن الإملائيين العرب كانوا يكرهون توالى الأمثال فى الخط العربى ، ولولا ذلك لكتبوا : « رأا » و « خاطيين » و « يستنبيونك » وغير ذلك .!

« يا ابنى » أصله : yābinī ، و« بِسْم » أصله : bisimi ، و« فافْعَلْ » وربما كان أصله : fa-fa'al فإذا وقعت كلمة منها ابتداء ، زادوا إلى أولها همزة الوصل ؛ لأن الابتداء بساكن لايمكن فى اللغة العربية ، بخلاف كثير من اللغات ، فقالوا : « ابن » و « اسم » و « افعل » . [و] فى وسط الكلام ، أى إذا وقعت بعد حركة ، لا تمس الحاجة إلى ألف الوصل ، إلا أنهم أثبتوها فى الإملاء خلافا للنطق . وقد تكون الهمزة الزائدة أحيانا همزة قطع لاهمزة وصل ؛ مثالها : « أعجوبة » بدل : « عجوبة » ؛ فتبقى على حالها فى وسط الكلام أيضا ؛ نحو : « بأعجوبة » .

[الواو الياء]

هذا جل مايهمنا من أحوال الهمز ، ولننتقل الآن إلى الكلام عن الواو والياء ، وتاريخ تبدلاتهما . وقد ميّز[1] قدماء العرب هذين الحرفين من سائر الحروف الهجائية ،وخصصوهما بمخرج ، وهو الأول عندهم ، وسموه بالجوف . ونحن نخالفهم فى ذلك ؛ فإنا نرى نطق الواو والياء ، أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما ، مطابق تلك الخاصة بنطق الضمة والكسرة ، مطابقة تامة ، فنعد الواو والياء بين الحركات ، أو الحروف الصائتة (voyelles) ، لابين الحروف الصامتة .

غير أنا نثبت فرقا بين الواو والضمة ، وبين الياء والكسرة ، من جهة بنية مقطع الكلمة ؛ فإن المقطع يتركب من حروف ، يؤثر على السمع أحدها أكثر من باقيها . وأشدها تأثيرا نسميه بمركز المقطع ، وما عداه من الحروف هو طرفا المقطع . ومركز المقطع يكون فى أكثر الحالات حركة ، أى حرفا صائتا ، بيد أنه قديكون أحيانا حرفا صوتيا محضا ، من الحروف الصامتة ، أو حرفا من حروف الصفير أو غيرها .

وأمثلة ذلك كثيرة ، خصوصا فى اللغات السلافية[2] (slaves) وتوجد أيضا

---

(١) فى الأصل : « وقد عدّ » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) فى الأصل : « الاسلافية » !

فى بعض اللهجات العربية الدارجة ، وخصوصا فى المغربية ؛ مثال ذلك : أن لام التعريف ، كثيرا مافقدت الحركة السابقة للام ، فيقولون : flbayt بدل : « فى البيت » .

فالواو والياء إذا كانت مركزا للمقطع ، نسميها : ضمة أو كسرة . وبالعكس إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفا للمقطع ، نسميها واوا أو ياء ؛ فالواو فى نفسها عين الضمة ، والياء فى نفسها عين الكسرة[1] . وإنما تفترق الواو عن الضمة ، والياء عن الكسرة ، من جهة وظيفتهما فى مقطع الكلمة ؛ ولذلك نسمى الواو والياء : شِبْهَى الحركات[2] .

ويتقرر مما وصفناه من طبيعة الواو والياء ، أنهما حرفا العلة ، لأنه يسهل انتقالهما عن طرف المقطع إلى مركزه ، ويسهل أيضا اتحادهما بالحركات ، إلى حركة واحدة ممدودة .

فالاتحاد نوعان ؛ الأول : اتحاد الواو أو الياء الساكنة ، مع ضمة أو كسرة سابقة لها ؛ فمثال الواو مع الضمة : « يُوجَد » ، ومثال الياء مع الكسرة : « سيرة » فهاتان الحالتان بسيطتان . وأما الواو مع الكسرة ، فتصير كسرة ممدودة ؛ نحو : « مِيتة » أصلها : « مِوْتة » . والياء مع الضمة منها مايصير كسرة ممدودة أيضا ؛ نحو : « بِيض » جمع : أبيض ، أصلها : « بُيْض » . ومنها مايصير ضمة ممدودة ، نحو : « يُوبِس » ، أصلها : « يُيْبِس » .

(١) هذا كلام فيه تجوز كبير من المؤلف ؛ فالواو والياء الصامتان ، تفترقان عن الضمة والكسرة ، باحتكاك الهواء بمخرجيهما ، علاوة على ذبذبات الأوتار الصوتية ، التى لايوجد غيرها فى نطق الحركات . انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٩٤

(٢) يشير المؤلف هنا إلى المصطلح العلمى ، لمثل هذا النوع من الأصوات ، وهو : semivowel . وفى الأصل بعد ذلك عبارة : « ونشير إليهما فى الخط الصوتى بعين علامتى الضمة والكسرة ، أى : u و i بزيادة هلال صغير تحتهما » . وقد حذفنا هذه العبارة ؛ لأننا نكتب الواو هنا : (w) والياء : (y) كما ذكرنا ذلك من قبل .

والنوع الثانى هو اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء ، بالحركة التالية لها ، مع حذف الواو أو الياء نفسها ؛ مثال ذلك : « غزا » ، أصلها : « غَزَوَ » ، و « رَمَى » أصلها : « رَمَيَ »[1] .

وللواو والياء انقلابات غير الاتحاد ، منها أنهما فى بعض الحالات ، حذفتا إذا وقعتا بعد حرف ساكن ، نحو : « مَقُول » بدل : « مَقْوُول » ، و « مَخِيط » بدل : « مَخْيِيط » التى أبدلت من : « مَخْيُوط » ، و « لُغَة » بدل : « لُغْوَة » ، و « كُرَة » بدل : « كُرْوة » ، و « قُلَة » بدل : « قُلْوة » ، و « إِرَة » بدل : « إِرْية » . والواو أو الياء فى هذه الأمثلة ، تحذف بغير عوض ، كالهمز فى مثل : أرى ، وأسل .

وقد يعوض عن الواو أو الياء المحذوفة ، بمد الحركة التى قبلها ، كمدها فى مثل « آرس » و « آبار » مع حذف الهمزة فيهما ؛ مثال ذلك : كلمة : « آسُق » جمع : سوق ، و « آدُر » جمع : دار ، على وزن أَفْعُل .

وحذف الواو والياء فى الأمثلة[2] المذكورة ، مما يشبه التخالف ؛ وذلك أن حركة الواو فيها كلها هى الضمة ، وحركة الياء هى الكسرة ، فيتتابع حرفان مثلان .

ومن انقلابات الواو ، أنها إذا كانت لام الفعل ، صارت ياء فى كثير من أبنية الفعل ، وبعض أبنية الاسم ؛ مثال ذلك من الدلو : « أدليت » و « تدلّيت » و « أدلٍ » ، وهى مستمدة عن : أُدْلِيْ ، التى أبدلت من : أَدْلُوْ . ونظيرها : « عِصِيّ » جمع : عصاً ، أصلها : عُصُوى .

[و] قلبت الواو ياء أيضا ، فى كل الحالات التى وقعت فيها ساكنة قبل ياء أو متحركة بعد كسرة ، نحو : « كَيّ » من : كَوَى ، بدل : كَوْى ، و « جياد » جمع : جَوَاد ، و « رَضِيَ » من : الرِّضوان ، و « عَلِيّ » من العلوّ ، بدل : عَلِيْو .

---

(١) انظر فى مراحل تطور هذه الأفعال المعتلة كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ٣٧٤ – ٣٧٧

(٢) فى الأصل : « الأمثال » .

وأما : « جوار » و « طوال » وأمثالهما ، فاشتقت حديثا عن : جاوره ، وطويل ، فحافظوا فيهما على واو أصولهما .

وقد تبدل الواو ياء فى غير هذه المواضع ، نحو : « دَيْمُومة » من الدوام ، وهذا للتخالف بين المقطعين .

وعكس هذا الانقلاب ، أى قلب الياء واوا ، أقل بكثير ؛ مثاله : « الأموى » من أُمَيّة ، بواو بدل الياء . وهذا نوع من التخالف أيضا .

والواو والياء قد تستبدلان من الهمزة وبها . وأكثر هذا التغير اتفاق ، يذكر النحويون أمثلة له ، منها أن « أسماء » اسم العلم ، أصلها : « وَسْماء »[١] وأن « أديّة » اسم علم مذكر ، تصغير اليد ، أصلها : « يُدَيَّة » ، وأن فى اسم « يثرب » لغة بالهمز ، بدل الياء ، أى « أثرب » ، وأن جمع الخال : « خؤولة » . ومنه فى القرآن الكريم : « أُقّتت » بدل : وُقّتت ، وكذلك قرأها أبو عمرو[١] .

وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة ، مطرد قديم جدا ، وهو فى حالة وقوعهما بعد فتحة ممدودة ؛ مثاله : « قائم » و « سائر » إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل ، يرتقى إلى اللغة السامية الأم ، هو أنا نجده فى الأكدية والآرامية . ويوجد فى اللغة العربية شواذ لهذا القانون الصوتى ، لها علل تختص بها ، منها : « قاوِل » و « زاوية وزوايا » .

[نحاة العربية والأصوات الصامتة]

ونود أن نختم كلامنا عن انقلابات الحروف الصامتة ، بمناقشة ماذكره نحويّو العرب ؛ فقد أورد الزمخشرى مثلا ، وهو من أشهر علماء النحو ، القسم الرابع من

---

(١) انظر : التيسير للدانى ٢١٩

كتاب « المفصّل » لما سماه المشترك ، وهو مايشترك فيه سائر أجزاء الكلام[١] من الأسماء والأفعال والحروف ، أى الأدوات ، وهو يقرب مما نسميه نحن : بحث الأصوات .

وبين أبوابه مما يخص[٢] الحروف الصامتة : باب فى تخفيف الهمز ، وأومأنا إليه من قبل ، وباب فى الإدغام ، وذكرناه آنفا ، وباب فى الاعتلال أى فى الواو والياء ، وبابان فى زيادة الحروف ، وفى إبدال الحروف .

أما باب زيادة الحروف ، فقد تكلم فيه عن الحروف التى زيدت إلى مادة الفعل ، لإفادة معنى من المعانى ، كزيادة الهمز فى الأفعال الرباعية ، وهذا مما يخص الحروف ، لامن جهة صوتها ونطقها ، بل من جهة معناها وخدمتها[٣] ، ولا حاجة لنا الآن إلى تفصيله .

وفى باب إبدال الحروف ذكر كثيرا مماهو إبدال للحروف فى الحقيقة ، غير أن بعضه ليس بعام فى العربية ، بل هو خاص بلهجة من لهجاتها ، نحو : « هِنْ » بدل « إنْ » عند طيىء ، وهى تشبه : hen الآرامية ، التى معناها عين معنى : « إنْ » العربية .

وأضاف الزمخشري إلى ذلك أشياء ليس هذا موضعها ؛ مثال ذلك : أنه ذكر أن الهمزة فى ماء وأمواء ، أبدلت من الهاء ، مستندا فى حكمه على وجود الهاء فى : مياه جمع : ماء . وهذا خلاف الحقيقة ؛ إذ إنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى ، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء ، كانت : māy أو قريبة منها ، وأن الهاء فى

---

(١) يستخدم المؤلف كلمة : « سائر » هنا بمعنى : جميع ، وهو لحن . انظر : درة الغواص للحريرى ٣

(٢) فى الأصل : « ما يخص » تحريف .

(٣) يقصد : ووظيفتها .

« مياه » وما ماثلها من الجموع زائدة . ولو ألمّ الزمخشرى باللغات السامية ، لسلم من الوقوع فى هذا الخطأ .

وذكر الزمخشرى أن الميم فى كلمة : « فم » أبدلت من الواو ، ونحن نعرف أنها ميم التمييم ، الذى هو التنوين فى اللغة العربية ، فكان الرفع : fum والخفض : fim والنصب : fam . والميم فيها لم تصر نونا مع سائر الميمات الانتهائية ، بل بقيت على حالها ؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين ، فصارت : فمٌ ، فَمٍ ، فماً ، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها ، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتى الذى بمقتضاه ، أصبحت الميم الانتهائية ، نونا فى اللغة العربية .

وذكر الزمخشرى أن التاء فى : « الأخت » و « البنت » أبدلت من الواو ، وذلك أنه ظن أن مادتهما : « أخو » و « بنو » ، وأن التاء أصلية لام الفعل ، قامت مقام الواو .

ونحن نعرف أن « الأخ » و « الابن » من الأسماء القديمة جدا ، التى مادتها مركبة من حرفين فقط ، لامن ثلاثة أحرف ، وأن التاء وإن لم تسبقها فتحة[1] هى تاء التأنيث ، فهى فى غير اللغة العربية ، وخصوصا فى الأكدية والعبرية ، كثيرا ما لا فتحة قبلها . مثال ذلك أن « الخمسة » فى الأكدية : ḫamištu وفى العبرية : ḫămēšet أصلها : ḫamišt كلاهما بشين ساكنة . ففى الأمثلة المذكورة كلها ، كان أصل الحرف غير ما ذكره الزمخشرى .

وقد أصاب الزمخشرى ، فى معرفة أصل الحرف ، فى كثير من الكلمات ، غير أنه ضل طريقة الإبدال فى بعضها ، فزعم أنها قصيرة ، وهى فى الحقيقة طويلة منحرفة ؛ فقد ذكر مثلا أن التاء فى كلمة « تهمة » أبدلت من الواو ، وهذا هو عين

---

(١) انظر سبب سقوط هذه الفتحة ، فى مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٢ وانظر كذلك كتابنا : اللغة العبرية ١٥٤

الصواب ، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة ، كما رأى هو ، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة « بناء الأبنية »[١] ، وذلك أن الافتعال من : « وهم » هو : « اتّهم » ، بقلب الواو تاء بالتشابه ، ثم إدغامها فى تاء الافتعال ، و « اتهم » كاتبع فى مظهرها ، فظنوا أنها من : « تهم » كتبع ، فاشتقوا منها كلمات عديدة ، فاؤها التاء ، منها : « التهمة » .

وأحيانا ذكر الزمخشرى ، أن حرفا مبدل من آخر ، والأمر فى الحقيقة على العكس ؛ مثال ذلك أنه زعم أن التاء فى كلمة : « لصت » أبدلت من الصاد الثانية فى : « لِصّ » . والحقيقة أن التاء هى الأصل ، والصاد الثانية مبدلة منها ، فنحن نعرف أن « اللصّ » معرب من اليونانية ، بواسطة الآرامية أى السريانية ، وهو فى اليونانية λῃστής أى : Lēstēs وفى السريانية Lesṭā فيتضح من ذلك أن : « لصت » هى الأصل ، وأن « لص » أبدلت منها بتشابه التاء للصاد ، ثم إدْغامها فيها[٢] .

ومن هنا نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء ، نشأ من جهلهم باللغات السامية ، على أن بعضها كان شائع الاستعمال فى زمانهم .

* * *

---

(١) يقصد المؤلف بهذا المصطلح ، مايسمى بالألمانية : Retrograde Ableitung وهو ماسميناه « بالقياس البنائى » فى ترجمتنا لكتاب بروكلمان : فقه اللغات السامية .

(٢) فى الأصل : « ثم إدغامها إليها » ! .

[٢ - الحركات]

والآن بعد الكلام عن الحروف الصامتة ، ننتقل إلى القسم الثانى من الباب الأول ، فى الحروف الصائتة ، فنقول : إن النحويين القدماء ، وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة ، إلماما مقبولا حسنا ، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة ؛ لأنهم كانوا يتأثرون بالخط ، خلافا للنطق ، فرأوا أنه فى بعض الأحيان لايكتب شىء البتة بين الحروف الصامتة ؛ نحو : « فَعَلَ » ، وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المد ، نحو : « فاعَلَ » ، فلم يدروا أن الحالتين سيان ، فى أن تنطق بعد الفاء حركة فى كلتيهما ، إلا أنها مقصورة فى الأولى ، وممدودة فى الثانية ، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة فى كلتا الحالتين ، أضيف إلى الحركة فى الحالة الثانية شىء غيرها هو الألف .

وهذه الضلالة هى منبع ضلالات ومشكلات كثيرة ، نجتنبها نحن ، إذا فهمنا أن الحركات منها مقصورة ومنها ممدودة ، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد[١] .

ولهذا السبب نرمز للحركة المقصورة والممدودة بإشارة واحدة ؛ نحو : (a) للفتحة ، ولانفرق بين الممدود منها [والمقصور إلا بخط أفقى فوقها] ؛ نحو (ā) .

وللمد موضع ثان فى تركيب الأصوات ، غير مدّ الحركات ، هو التشديد ، فإن الحروف المشددة ، وخصوصا المتمادة[٢] منها ، من أهم خصائصها أن امتداد نطقها ، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة . فالتشديد مدّ للحروف الصامتة ، نظير لمد الحروف الصائتة ، أى الحركات . وفى بعض اللغات تقتصر الحروف المشددة ، على كونها ممدودة ، وفى بعضها يحتوى التشديد على خصائص أخرى غير المد .

---

(١) انظر السر فى كتابة الحركات الطويلة على هذا النحو ، فى كتابنا : فصول فى فقه العربية ٣٩٩

(٢) يقصد : الرخوة . وفى الأصل : « المتمادية » تحريف .

[عدد الحركات]

أما عدد الحروف الصائتة ، فهى فى اللغة العربية ثلاثة : الفتحة أى (a) والكسرة أى (i) والضمة أى (u) . والحركات الممدودة الموجودة فى اللغة العربية توافق الحركات الممدودة الموجودة فى اللغة السامية الأم . والفرق بينهما فى اللغتين طفيف ، غير أنه يحتمل أن اللغة السامية الأم ، كان لها حركة ممدودة رابعة ، هى : (ē) ، وهذه الحركة صارت : (ā) فى العربية الفصيحة ؛ مثال ذلك أن كلمة : « جار » يطابقها فى العبرية : gēr و « نار » يطابقها : nēr وإن خالفتها فى المعنى ؛ فإن معنى : nēr فى العبرية : النور ، و « على » فى العبرية : ʿlē .

وأما الحركات المقصورة ، فيظهر أنها كانت فى الأصل ، اثنتين لاثلاث ، يعنى حركة كاملة ، هى الفتحة ، وحركة ناقصة أحيانا تشبه الكسرة ، وأحيانا تشبه الضمة . ونحن نشاهد فى العربية آثارا كثيرة ، تدل على أن الكسرة والضمة ، لافرق بينهما فى الأصل معنى ووظيفة ، منها أن كثيرا من الأفعال ماضيها إما فَعِلَ أو فَعُلَ ، وقد يوجد فرق بين الصيغتين ، لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين : فَعَلَ و فَعِلَ ، أو بين فَعَلَ وفَعُلَ . وكثير من الأفعال مضارعه إما يفعُل أو يفعِل . والفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعِلَ وفَعُلَ . وأحيانا لايقتصر التطابق على الحركتين المقصورتين ، بل يتعداهما إلى الممدودتين ، مثال ذلك أن : فَعِل وفَعُول ، قريب بعضه من بعض .

هذه هى الحالة فى اللغة العربية . ومقابلة سائر اللغات السامية ، تؤكد ما استنتجناه من العربية[١] ؛ وذلك خصلتان ، إحداهما : أن اللغة الحبشية فيها حركتان مقصورتان فقط ، هما الفتحة المقابلة للفتحة العربية ، والـ(e) المقابلة للكسرة الضمة . والأخرى أن كثيرا من الكلمات التى وزنها : « فِعْل » ، يقابله فى سائر اللغات السامية « فُعْل » وبالعكس . مثال ذلك : أن « البِكْر » هو فى الأكدية : bukru وفى العبرية :

---

(١) الذى نعرفه أن « الظل » فى الآرامية هو : ṭellālā .

bkōr وفى الآرامية bukrā . و « ظِلّ » فى الآرامية : ṭullā[1] ، والأكدية والعبرية توافقان العربية ، فى أن « الظلّ » فيهما : ṣillu ؛ ṣēl . و « البئر » فى الأكدية : būru والآرامية توافق العربية ، فهو فيها : bērā وأما العبرية فيوجد فيها كلا الشكلين ، يعنى : bōr ؛ b'ēr . و« الاسم » فى الأكدية : šumu وفى الآرامية : šmā أصلها : šum والعبرية توافق العربية ، فهو فيها šēm . وبالعكس « فاللب » فى الأكدية : libbu وفى العبرية : lēḇ وفى الآرامية : lebbā . و « الأم » فى العبرية : ʾēm وفى الآرامية : emmā ʾ وهى فى الأكدية : ʾummu كما هى فى العربية . ومن الغريب أن بعض القراء قرءوا : « إمّ » فى القرآن الكريم[2] ، حسب نطقها فى بعض اللهجات العربية العتيقة . و « الرُّكبة » ذكرنا أنها فى الأكدية : birku وفى العبرية : bérek̲ وهى الآرامية : burkā بالضمة ، مثل العربية . و « الظفر » فى الآرامية : ṭeprā وفى العبرية يشتق منه كلمة : ṣippōren وهى فى الأكدية : ṣupru موافقة للعربية ، وقد يوجد فى العربية بالكسرة أيضا .

ومما يجب اعتباره ، أنه فى أكثر الكلمات المذكورة ، يلاحق الكسرة والضمة حرف شفهى ؛ كالباء فى : البكر والبئر واللب ، أو الفاء فى : الظفر ، أو الميم فى الأم والاسم . وسنرجع إلى هذه المسألة فيما بعد .

وكأنى بكم تتساءلون : كيف يكون أصل حركتين متضادتين ، تضاد الكسر والضم ، حركة واحدة ؟ أجل إن أصلهما واحد . وسأعرض لكم من النظريات الصوتية ، والمشاهدات فى اللغة العربية نفسها ، ما يثبت لكم صحة ذلك :

إن كل الأصوات ، صامتة كانت أوصائتة ، جنسان : صوت ثبات ، وصوت انتقال ؛ وذلك أن الصوت إما أن يخرج وآلات النطق من اللسان والحنك

---

(١) الذى نعرفه أن « الظل » فى الآرامية هو : ṭellālā .

(٢) انظر : النشر فى القراءات العشر ٢٤٨/٢

والشفتين وغيرهما ، ثابتة باقية فى وضعها ، أو يخرج وآلات النطق تمر وتنتقل وتتحرك من وضع إلى وضع . والأول هو الغالب على النطق ، ولو لم يكن كذلك ، لما أمكن فهم الكلام البتة .

غير أنه لابد من تداخل أصوات انتقالية فى الأصوات الثباتية ؛ مثال ذلك : أنه إذا نطقنا كلمة : « ما » وجب ضرورة أن تكون الشفتان أولا مطبقتين[1] ، ثم مفتوحتين ، فلا بد من تحركهما وانتقالهما من وضع الانطباق إلى وضع الفتح ، فإذ إنّا لانقطع النطق فى هذه الأثناء ، بل تظل الحنجرة مفتوحة ، والأوتار الصوتية مهتزة ، وسير الزفير متواصلا ، يخرج صوت أو أصوات أثناء ذلك الانتقال ضرورة ، وهى أصوات انتقالية ، غير أن مدة الانتقال قصيرة جدا ، بالنسبة إلى مدتى الثبات قبله ، أثناء نطق الميم ، وبعده أثناء نطق الفتحة الممدودة ؛ ولذلك لاندرك أكثر الأصوات الانتقالية بالسمع .

[الضمة والكسرة حركة واحدة فى الأصل]

ولنرجع الآن إلى مسألة تطابق الكسرة والضمة ؛ فنقول : إن الفتحة فى اللغات السامية ، كانت دائما حرفا ثباتيا ، فإن آلات النطق ، كانت توضع فى وضع تعين لنطقها ، فهى حركة كاملة معينة ، وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافا جزئيا ظاهرا .

والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين ، فهما حركتان ناقصتان ، غير معينتين ليس بينهما فرق معلوم ثابت ، بل صوتهما تابع للحروف الصامتة ، السابقة والتالية لهما فى الكلمة .

ومما يؤكد ذلك ، ماذكرناه من أن التردد بين الكسرة والضمة ، أكثره فى جوار حرف شفهى ، فيكون مبدأ انتقال أعضاء النطق أو منتهاه ، شبيها بمخرج الضمة

---

(١) فى الأصل : « مطبوقتين » .

الذى هو أيضا من الشفتين ، فيحتمل أن تكون الحركة الانتقالية ضمة ، تبعا لذلك الحرف الشفهى ، أو كسرة ، تبعا لمخرج الحرف الآخر الذى يلاصقه .

ومن هنا نتوجه إلى المسألة العملية وهى : هل يوجد فى اللغة العربية نطق للكسرة والضمة ، كالذى وصفناه آنفا ؟ فربما قال قائل : إنه توجد حركة متوسطة بين الكسرة والضمة ، فيما ذكره النحويون والمقرئون ، من إشمام الكسرة بالضمة ، أو بالعكس ؛ فى مثل : « قيل » و « رُدّ » أى : kûla و rûdda بالـ (û) الفرنسية ، أو الـ (ü) الألمانية .

فنقول هذا صحيح لاشك فيه ، غير أن هذه الحركة المتوسطة بين الكسرة والضمة ، ليست بحرف انتقالى ، بل هى حرف ثباتى ، ومخرجها معين ، فلاعلاقة لها بمسألتنا .

ومما يعيننا على حلها حقيقة ، أنا نشاهد فى بعض اللهجات العربية الدارجة ، مثل لهجة الشام ، أن الكسرة والضمة كثيرا ماتلفظان بغير مخرج قائم ثابت ، بل فى أثناء انتقال أعضاء النطق[١] ، من مخرج الحرف السابق لهما ، إلى مخرج الحرف التالى ، فهما لاكسرة ولا ضمة ، ولا (ü) ، بل أنواع من الصوت مضطربة[٢] مبهمة ، تؤثر على كيفيتها الحروف المجاورة لها ، وبناء الكلمة . مثال ذلك : كلمة : l'ydes أى : « القدس » ، فحركتها حركة لانظير لها بين الحركات المعينة المحدودة الكاملة ، بل هى حركة ناقصة انتقالية .

فيتضح مما بيناه أن عدد الحركات فى اللغة السامية الأم ، كان قليلا جدا ، فكانت الممدودة منها ثلاثا أو أربعا ، والمقصورة اثنتين . ومعنى ذلك : عدد الحركات المتخالفة معنى ووظيفة لانطقا ؛ فإنا قد رأينا أن الحركة الناقصة الانتقالية ، كانت

---

(١) فى الأصل : « البطن » وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : « مضربة » وهو تحريف .

تقارب الضمة فى بعض الحالات ، والكسرة فى بعضها . ولها مع ذلك أنواع لاتحصى ولا تحدد ، غير أنه لافرق بينها فى المعنى والوظيفة[١] .

والحركة الكاملة ، أى الفتحة ، لها أيضا أنواع من النطق متعددة ، فنراها أحيانا تقارب الـ (e) وأحيانا الـ (o) على حسب طبائع الحروف الصامتة المجاورة لها . فهذا التنوع فى نطق الفتحة ، جنس من أجناس التشابه ، وهو من تشابه الحروف الصائتة للصامتة .

وقد يؤثر على نطق الفتحة عوامل غير المذكور . ونشاهد فى بعض اللهجات العربية ، مثل لهجة الشام ، أن أنواع نطق الفتحة ، متصلة بعضها ببعض لافارق بين اثنين منها ؛ وذلك أننا إذا ابتدأنا مثلا بكلمة تنطق الفتحة فيها :(e) نحو : telž[٢] ، أمكننا أن نجد كلمة أخرى ، يفترق نطق الفتحة فيها عنه فى الأولى ، فرقا لايكاد أن يدرك بالسمع ، وهلم جرا ، إلى أن نصل إلى الكلمات ، التى فيها نطق الفتحة مثل (o) نحو rotl[٣] والأرجح أن الحالة فى الفتحة وسائر الحركات ، كانت فى اللغة السامية مثل هذه .

فهذا من أهم خصائص اللغة السامية ، خلافا مثلا للغات الهندية والإيرانية والغربية[٤] ، الموسومة بالـ Indo-European Languages فإنا نرى أمها التى اشتقت منها ، كانت تحتوى على خمس حركات مقصورة متخالفة وظيفة ومعنى . وكثير من بناتها ، أى اللغات الهندية والإيرانية والغربية المستعملة اليوم ، تحتو على أكثر من ذلك من الحركات المقصورة . والحركات فى هذه اللغات ، لا يتصل بعضها ببعض كأنواع

---

(١) يفطن برجشتراسر هنا إلى « الفونيم » وتنوعاته ، قبل أن تتحدد مثل هذه المفاهيم ، على يد « تروبتسكوى » بسنوات .

(٢) يعنى : « ثلج » .

(٣) يعنى : « رطل » .

(٤) فى الأصل : « المغربية » وهو تحريف .

الفتحة فى لهجة الشام ، بل بين كل اثنتين منها فارق ، فتجد مثلا فى الإنكليزية كلمات : but, bat, bet (و but إملاؤها الضمة ونطقها نوع من أنواع الفتحة) لايختلف بعضها عن بعض إلا بالحركة ، وترى الحركات متقاربة تقاربا بينا ، غير أن بين كل اثنتين فارقا ، فلا توجد كلمة فى الإنكليزية حركتها بين حركتى : bat, bet أو بين : but, bat والكلمات المذكورة وإن تقاربت حركاتها ، فهى مختلفة فى المعنى اختلافا تاما ، فـ bet معناها : المخاطرة ، و bat معناها : الوطواط ، و but معناها : لكن .

[الإمالة]

والحركات الممدودة فى اللغة السامية الأم ، عددها أكثر ، وتنوعها أقل منها فى الحركات المقصورة ؛ فالفتحة الممدودة دائما كانت قريبة من (ā) إلى غير ذلك .

وأما اللغة العربية ، فالفتحة الممدودة على ماقاله النحاة والمقرئون ، كثيرا ما كانت تقارب حركة (ē) ، ونشاهد مثله فى كثير من اللهجات الدارجة ، وهذا ماسموه إمالة الفتحة والألف ، نحو الكسرة أو الياء .

والمقرئون وفوا الإمالة كل حقها ، مقتصرين على ماوجد منها فى قراءات القرآن الكريم . والنحويون لم يوفقوا إلى ضبط حالاتها ، وتقييد قواعدها تماما ، وهم يناقضون المقرئين فى كثير من التفصيلات . ونحن لايمكننا ولا يلزمنا هنا تبيين كل ذلك ، بل نستغنى عنه بنظر عام .

فالإمالة جنسان ، الأول : هو تنوع نطق الفتحة الممدودة ، تشبيها لها بالحروف المجاورة لها ، وبسائر حركات الكلمة ، وهو نظير ماذكرناه من تنوع نطق الفتحة المقصورة . ومن هذا الجنس كل[1] مايوجد من الإمالة فى اللهجات الدارجة أو أكثره . ومنه أيضا ما أماله القراء البصريون ، وأشهرهم أبو عمرو ، وبعض الكوفيين والمدنيين ، كإمالة الألف الممدودة قبل راء مكسورة ، فى مثل : « أبصارِهم » و « حمارِك » . وهذا الباب واسع جدا .

---

(١) فى الأصل : « قل » تحريف .

والجنس الثانى ، وهو أهم الجنسين : إمالة مالا داعى لإمالته فى الحروف المجاورة للفتحة الممالة ، ولا فى سائر حركات الكلمة . ومن هذا الجنس ، ما أومأ إلى إمالته الإملاء ، وبالأخص رسم القرآن بياء تكون حرف المد ، بدل الألف ؛ نحو : « رَمَى » . ومن المهم أن الياء أُثبت فى رسم القرآن ، قبل الضمائر أيضا ؛ نحو : « رَمَيهاَ » ، والإملاء العادى أبدلها بالألف فى هذه الحالة ؛ فكانت : « رماها » ، فنرى من رسم القرآن أن الفتحة الممدودة ، كانت ممالة عند الحجازيين ، فى أواخر كثير من الكلمات ؛ نحو : « إلى » و « إحدى » و « رمى » وما يشابهها فى أن لامه ياء و « رماها » إلى آخره .

وقد ذكرنا قبل أن أصل الفتحة المدودة ، فى : « على » و « إحدى » ومثلهما : حركة : (ē)[1] . وقد بينا أن الفتحة الممدودة فى مثل : « رَمَى » ، نشأت من اتحاد : aya فى : « رَمَىَ » ، فالأرجح أن الياء كانت أثرت فى نطق الفتحتين المجاورتين لها ، وأمالتهما إلى الـ (e) فصارت الحركة المتحدة : (ē) لا (ā)[2] .

فيتضح الآن أن لهجة الحجاز ، حافظت على كثير من الفتحات الممالة ، أى (e) الموجودة فى اللغة السامية الأم ، ولم تبدلها بالفتحة الخالصة ، مع أكثر لهجات العرب ، ولم تحتفظ بها كلها ؛ فإنا نرى كلمتى : « جار » و « نار » اللتين أصلهما : nēr , gēr ترسمان بالألف لا بالياء .

والقراء منهم من تبع الرسم فى إمالة الفتحات المرسومة بالياء ، أو الكثير منها . ومنهم من أهمله ولم يمل تلك الفتحات . والأول هو الحال عند الكوفيين خاصة ماعدا عاصما ؛ ولهذا السبب لاتمال الألف فى قراءة القرآن الكريم السائدة اليوم فى المشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم ، إلا فى قليل من الحالات .

(١) انظر : أول الفقرة الخاصة بعدد الحركات فيما مضى .

(٢) انظر رأينا فى سبب هذه الظاهرة ، فى كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ٣٧٤ ٣٧٧

ومن القراء من يميل بعض ماهو مرسوم بالألف أيضا ، من هذا الجنس ؛ من ذلك أن حمزة أمال الفتحة فى مثل : « جاء » و « زاد » و « شاء » ، التى عينها ياء ، وفى « خاف » التى عينها واو ، غير أنها تشبه ذوات الياء ، فى أن صيغة المتكلم منها : « خِفتُ » على وزن : « زِدتُ » ، فربما كانت الفتحة الممدودة فى « زاد » وأمثالها متحدة aya ، كما هى فى : « رمى » ، فأصلها : (ē) لا (ā) .

ومما يؤكد هذا الرأى ، أن بعض المصاحف المكية ، كان رسم فيها : « جيا » بدل : « جا »[1] ، على ماوراه المقرئون ؛ فإذا كان الأمر كذلك ، لزمنا أن نفرض أنه فى لهجة الحجاز ، المتبعة فى رسم القرآن ، كانت حركة (ē) العتيقة ، سالمة على حالها فى أواخر الكلمات ، مبدلة منها[2] الفتحة الخالصة فى أواسطها ، وأن لهجة مكة خاصة وبعض لهجات غيرها ، كانت تحافظ على (ē) فى أواسط الكلمات أيضا .

[تغير الحركات]

وأكثر تغيرات الحروف الصائتة ، الواقعة فى اللغة العربية ، غير المذكورة إلى الآن ، اتفاقية ، وليس فيها إلا قليل من المطردة ، فبقيت الحركات السامية على العموم سالمة على حالها فى اللغة العربية ، إلا أن الحركة القصيرة الناقصة الانتقالية صارت حركتين كاملتين ، فى كثير من اللهجات العربية ، فهى فى بعض ضمة ، وفى بعض كسرة[3] .

وأما التغيرات للحروف الصائتة ، فهى فى الممدودة التقصير ، وفى المقصورة الإبدال والحذف والزيادة ، فلا يوجد فى العربية إبدال للحركات الممدودة ، إلا نادرا

---

(١) فى : المقنع للدانى : « وقال أبو حاتم : فى مصحف أهل مكة : جاء : جيا ، وجاءتهم : جياتهم : كتبتا على الأصل . قال أبو عمرو : ولم نجد ذلك كذلك مرسوما فى شىء من مصاحف أهل الأمصار » .

(٢) فى الأصل : « من » تحريف .

(٣) فى الأصل : « فهى بعضا ضمة ، وبعضا كسرة » .

جدا ، إذا صرفنا نظرنا عن الإمالة المذكورة آنفا . ولا يوجد مد للحركات المقصورة إلا نادرا أيضا .

والإبدال هو انقلاب مخرج الحركة ، فللحروف الصائتة مخارج ، مثل مخارج الحروف الصامتة ، غير أن تحديدها وتمييزها مشكل ، ولا تمس الحاجة إلى الكلام عنها هنا .

والمد والتقصير والحذف والزيادة ، كلها تغيير للمدة التى يشغلها نطق الحركة . أما الإبدال فأهم أنواعه : التشابه ، وهو جنسان : تشابه الحركة لحركة أخرى ، أو تشابهها لحرف صامت . والأول : لابد أن يكون منفصلا ؛ لأن بين الحركتين حرفا صامتا فارقا بينهما ، مثال ذلك : « مُنْذُ » أصلها : « مِنْ ذُو » و « مُنْخُل » أصلها : « مِنْخَل »[1] ، فهى من أسماء الآلة ، التى ميمها مكسورة دائما ، و « سِنِين » جمع : سنة ، بدل : « سَنِين » ، و « عِصِىّ » جمع : عصا ، بدل : « عُصِىّ » على وزن : فُعول ، فأصبحت العين مكسورة تبعا لكسر الصاد ، التى سنذكرها بعد .

وكثيرا مايكون الحرف الفارق بين الحركتين ، حرفا حلقيا ، نحو : « امرِيء » و « امرُؤٌ » بدل : « امْرَيِء » و « امْرَؤٌ » . و « نِعْم » و « بِئْس » أصلهما : « نَعِمَ » و « بَئِس » على وزن : فَعِلَ .

وأشهر مثال لذلك : ضمير الغائب المتصل ، الذى تقلب ضمته كسرة بعد كسرة ، أو ياء ساكنة ، نحو : « بِهِ » و « فيهِ » و « عليهِ » و « بِهِم » و « فيهِم » و « عليهِم » . وهذا من التشابه المقبل ، وما ذكر قبله من : « سنين » و « امرىء » و « نعم » الخ ، من التشابه المدبر .

ومن أنواع هذا الجنس من التشابه [نوع] مطرد ، وقانونه الصوتى : أن كل

---

(١) ليس فى هذا المثال مماثلة صوتية ، فلم تكن الخاء مضمومة فى الأصل الذى تصوره المؤلف .

« فَعْلُول » و « فَعْلِيل » صار : فُعْلولا وفِعْليلا ، فى اللغة الفصحى . وكثير من اللهجات احتفظت بفَعلول وفَعليل ، مثال ذلك : « تلميذ » وهو معرب من : talmīḏā الآرامية ، و « جُمهور » أصله : « جَمهور » غير أنه فى صيغتى : مَفعول وتَفعيل ، إذا كانت مصدرا ، لم تنقلب الفتحة ضمة أو كسرة .

وتشابه الحركة لحرف صامت نوعان ، فالحرف إما أن يكون حرفا حلقيا ، أو من شبه الحركات أى واو أو ياء ، ومن هذا الباب بعض إبدالات مطردة ؛ منها أن مضارع الأفعال التى لامها حرف حلقى دائما من وزن (يفعَل) لا (يفعُل) ولا (يفعِل) ، نحو : فتح يفتح ، وكان ينبغى أن تكون : يفتُح ، أو يفتِح ، كمضارع سائر الأفعال التى ماضيها على (فَعَلَ) . وسبب الميل إلى الفتحة أن اللسان فى نطق الحروف الحلقية ، يُجذب إلى وراء ، مع بسط وتسطيح له ، وهذا هو وضعه فى نطق الفتحة .

وإذا قال قائل : ما السبب فى أنهم مالوا إلى الفتحة فى مضارع(فَعَلَ) خاصة وليس فى سائر أبنية الفعل والاسم ؟ فالجواب : أما الفرق بين مثل : « يفتَحُ » ، ومثل : « يُفتِّح » إلى آخره ، فهو أن « يفتَحُ » أقدم بكثير من سائر المضارعات ، وهى ترتقى إلى أول طور تكون اللغات السامية ، وكان القياس ليس بقوى بعد فى ذلك العهد . ونشاهد آثار ذلك فى أن الأفعال متنوعة تنوعا زائدا فى بنائها : منها ما ماضيه بالفتحة ومضارعه بالفتحة ، أو بالكسرة أو بهما .. إلى آخره ؛ فغلب فى مثل : « يفتَحُ » التشابة الصوتى على القياس فى اللغة السامية الأم ، وبقى كذلك فى أكثر اللغات السامية والعربية معها ، وإن وجد بينها شواذ قليلة ، فـ « يفتح » فى الأكدية : iptē أصله : yiptaḥ وفى العبرية : yip̄taḥ وفى الآرامية : nep̄taḥ وفى الحبشية : yeftāḥ . ومثل : « يُفَتِّح » أحدث بكثير ، وكل أمثاله بنيت على قياس واحد ، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتى .

وأما الفرق بين مثل : « يفتح » ومثل : « وَسِع » أو « فاتِحٌ » ، فهو أن

المضارع ، كان فى الأصل مجزوما ، ثم زيد إليه فى العربية : الضمة فى الرفع ، والفتحة فى النصب . والماضى آخره مفتوح من زمان قديم جدا ، والأسماء لاتكون أواخرها مجزومة أبدا إلا فى الوقف ، فكانت الحركة فى مثل : « يفْتَحْ » تجاور الحرف الحلقى فى مقطع واحد ، وهما فى مثل : « وسع » و « فاتح » من مقطعين (fā-ti-ḥun) . فهذا الجوار أقل اتصالا[١] من الأول ، فلم يؤثر فيه الحرف الحلقى على الحركة تأثيره فى الحالة الأولى .

وأما الأفعال التى عينها حرف حلقى ، فتأثيره فى الحركة التالية له ، وقلبه[٢] إياها فتحة ، اتفاق نادر بالنسبة [لغيره] . منه فى المضارع : « يَضَع »[٣] و « يَهَب » ، فينبغى أن تكون قد كانت : « يَهِب » و « يَضِع » ؛ لأن الواو فى الأفعال التى فاؤها واو ، حذفت فيما مضارعه بالكسرة فقط ، ولم تحذف فى مثل : « يَوْجل » .

ومن ذلك فى الماضى : « سأل » و « رأى » اللتان مضارعهما بالفتحة أيضا ، أى : « يسأل » و « يرى » ، فلابد أن تكون الحركة أبدلت فى واحد منهما ، أى فى الماضى أو المضارع[٤] . ومما يدلنا على أيهما هو ، أنا نرى « سأل » يقابلها فى العبرية : šā'al [٥] ، وفى الآرامية : šel ، و « رأى » يقابلها فى الحبشية : re'eya . وزد على ذلك أن « سمع » ماضيها بالكسرة ، فالأفعال المذكورة ، أى : سمع ، ورأى ، وسأل ، وعدد قليل غير هذه ، هى مجموعة فى نفسها موجبة الالتفات ، فهى وإن كانت متعدية ، شبهت بالأفعال اللازمة ، وبنيت على : فَعِل يَفْعَل ، رعاية لأن الإدراك بالحواس ، والاستخبار ، ليس بعمل وفعل ، بل تأثر وانطباع .

---

(١) فى الأصل : « اتصال » وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « وتقليبه » .

(٣) هذا المثال فيه نظر ، لأن عينه ليست من حروف الحلق !

(٤) فى الأصل : « فى أحد منهما ، أى من الماضى والمضارع » !

(٥) فى الأصل : šā'el وهو تحريف .

فهذا أول نوعى تشابه الحركة لحرف صامت حلقى[١] . وثانيهما تشابه الضمة لياء بعدها ، وقلبها كسرة . وهذا الإبدال من [الإبدالات] المطردة . ومثاله من الضمة الممدودة : « مَرْمِىّ » بدل : مَرْمُوى ، و « عِصِىّ » بدل : عُصُوى . ومن الضمة المقصورة : « أَدْلٍ » جمع : دلو ، على وزن : أَفْعُل ، فكان يلزم أن يكون : أَدْلُو ، وقد ذكرنا آنفا إبدال الواو بالياء ، فصار أَدْلُىٌ ، ثم شبهت الضمة بالياء ، فأصبح : أَدْلِىٌ ، ثم اتحد المقطعان الأخيران[٢] ، فنتج : أَدْلٍ .

[تقصير الحركات]

إلى هنا تكلمنا عن إبدال الحركات . ونوجه نظرنا الآن إلى تقصير الحركات الممدودة ، فهو مطرد قبل حرف ساكن[٣] . مثال ذلك : « رَمَت » ، أصلها : ramayat ، فكان ينبغى أن تكون : ramāt بالفتحة الممدودة ، فقصرت و « رامٍ » أصلها : rāmiyin فاتحدث الحركتان ، فأصبحت : rāmīn ، ثم : رامٍ .

وبمقتضى هذا القانون الصوتى ، ينطق مثلا : « فى البيت » بالكسرة المقصورة . والإملاء يحافظ على الياء ، تبعا لأصل الكلمة . وهذا القانون قديم سائد فى أكثر اللغات السامية ، والشواذ منه قليلة فى اللغة العربية ؛ منها [اسم] الفاعل من الأفعال المضاعفة ، نحو : « دَالٌّ » .

ومن الغريب أن التقصير ، قد يتعدى الحركات الممدودة البسيطة ، إلى المتركبتين ، أى diphthongues وهما الفتحة مع الكسرة ، يعنى : (ai) أو مع الضمة ،

---

(١) فى الأصل : « صامت اختيارى » ولا معنى له .!

(٢) فى الأصل : « الآخران » وهو تحريف .

(٣) إلا إذا كان ذلك الساكن مدغما فى مثله ، كما يقول نحاة العربية ، فى نحو : شابّة ودابّة وما أشبهها . وقد تنبه إلى ذلك المؤلف بعد سطور . وانظر كذلك مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٤٤

يعنى : (au) ، فالفتحة مركز المقطع ، والكسرة أو الضمة طرفه الأخير[١] ؛ ولذلك تكتب بالواو أو الياء .

فمثال تقصير الحركة المتركبة : « لَسْت » ، فأصلها : « لَيْسَتُ » من : ليس فقصرت الـ ai لأجل الساكن بعدها ، وأصبحت فتحة مقصورة .

وأكثر أنواع تقصير الحركات الممدودة اتفاق ؛ منه تقصيرها فى أواخر الكلمات فإنا نرى الحركة الممدودة الانتهائية فى بعضها ، قد تحافظ على الامتداد ؛ نحو « بما » و « فيما » و « لما » . وقد تقصر نحو : « بمَ » و « فيمَ » و « لمَ » . وقد يحذف نحو : « كمْ » أصلها : كما . وفى بعضها تقصر أو تحذف ، نحو : « أنتم » و « هم » وأمثالهما ، فهى مجزومة[٢] ، وإذا وقعت قبل ألف الوصل فمضمومة على أصلها ، نحو « همُ المفلحون » .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة فى الأصل ، يكتب دائما بحرف المد ؛ نحو « على » و « رمى » و « غزا » و « مِعًى » و « فيها » و « فعلنا » .. إلخ . وكلمة : « أنا » ليست من هذا القبيل ، فالألف فيها زائدة ، لا تشير إلى مد الحركة ، وهى فى الشعر العتيق تكاد أن تكون مقصورة دائما[٣] .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة فى الأصل ، يكتب أبدا بغير حرف مد ؛ نحو : « فيه » و « له » و « أنت » ، فالحركة الأخيرة فى هذه الكلمات كلها ، كانت ممدودة فى الأصل ، ونعرف ذلك من مقابلة سائر اللغات السامية ؛ فضمير :

---

(١) ليس فى العربية حركات مركبة حقيقية ، بالمعنى الذى نعرفه فى اللغات الأوربية . وما فى مثل : بيت ويوم ، ليس فى الحقيقة إلا ياء أو واوا بعد فتحة . وإطلاق اسم الحركات المركبة على مثل هذه الأصوات فى العربية ، إطلاق فيه تجوّز !

(٢) يقصد : ساكنة الآخر .

(٣) انظر : ما كتبه عن ذلك « نولدكه » فى كتابه : Zur Grammatik ص ١٤

(ـهُ)يقابله : šū في الأكدية ، وhū في الحبشية . و « أنت » في العبرية : ʾattā .
و « أنتم » في الحبشية : ʾantemmū إلى آخر ذلك .

والأرجح أن كل الحركات الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في اللغة السامية الأم في بعض المواضع ، ولا نعرف في أيها . وهذا من قواعد الوصل ، وهي تؤثر في اللغات السامية ، وخصوصا في العبرية ، تأثيرا زائدا . واللغات الهندية والإيرانية والغربية ، ليس لأكثرها قواعد مثلها ، ماعدا اللغة الهندية العتيقة ، يعني Sanskrit فقواعد الوصل فيها ، أكثر تأثيرا منها في غيرها ، حتى اللغة العربية أيضا ؛ ولذلك استعار الألسنيون ، لتأدية معنى الوصل : الاصطلاح الهندي وهو : Sandhi أي تركيب .

وقد يوجد في اللغة العربية ، أثر من تبادل مد الحركات الانتهائية وقصرها ، وهو أن ضمير الغائب المتصل ، أي : (ـهُ) أو (ـهِ) ، وإن كتب بغير حرف مد ، فكثيرا ما ينطق بالضمة أو الكسرة الممدودتين ، حسب ماقاله النحويون ، والمقرئون ، ولزم في قولهم المدّ ، إذا كان المقطع السابق مقصورا ، أي لا يحتوي إلا على حرف متحرك بحركة مقصورة فقط ؛ فلزم نطق مثل : « له » و « به » بالحركة الممدودة . وأما مثل : « إياه » و « فيه » و « عليه » ، فجاز فيه المد والقصر ، والقصر أكثر استعمالا . ومثل ضمير الغائب كلمة : « هذه » . والإملاء العربي دائما يتبع حالة الوقف والابتداء ، لا الوصل[1] .

والقاعدة المذكورة لها أساس وزني (rhythmique) يشاكل أوزان الشعر ؛ وذلك أن تتابع المقطعين الممدودين ، ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات ، فاجتنبوه ؛ ومن ذلك أنهم قالوا : « قِتال » في مصدر : قَاتَلَ ، وكان الأولى أن يكون : قيتالا ، لامتداد الحركة الأولى في : قاتل ، فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان . ومنه أيضا : « رضيع »

---

(١) انظر : التحفة البهية والطرفة الشهية ٥٤ والإتقان للسيوطي ١٦٦/٢ وشرح الشافية للرضي ٣١٥/٣

بمعنى : مراضع ، و « حليف » ، بمعنى : محالف ، ومايشبههما ، فكان الأولى أن تكون راضيع ، وحاليف ، تبعا لامتداد الفتحة فى : راضَع ، وحالَف . ومنه : « تُراث » بدل : tawrāṯ و « تجاه » بدل : tawǧāh على وزن : تَفْعال[1] . وهذا من تقصير الحركة المركبة .

[الحركات والرسم الإملائى]

هذه هى حالة الحركات الممدودة الانتهائية فى الإملاء العادى . وأما فى رسم القرآن ، فكثيرا ماتحذف الياء ، الدالة على الكسرة الممدودة فى أواخر الكلمات ، ضميرا كانت أو غيرها ؛ نحو : « ياقومِ » و « دعانِ » و « الداعِ » و « يوم يأتِ » ، و ذلك يدل على أن الكسرة الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر فى لهجة الحجاز فى كثير من الحالات .

[حذف الحركات]

وحذف الحركات قليل فى اللغة العربية ، منه ماذكرناه من حذف الحركة الأصلية ، فى : « ابن » و « اسم » ، وحذف الحركة الثانية فى : « نِعْم » و « بِئْس » بدل : نَعِمَ ، وبَئِسَ . ويوازى ذلك : « الكِرْش » بدل الكَرِش ، و « السَّرْقة » بدل : السَّرِقة ، و « المِعْدة » بدل : المَعِدة . وقد تحذف الحركة الثانية من (فَعِل) بغير قلب الأولى كسرة ، نحو : « كَبْد » بدل : كَبِد ، وهو « كِبْد » أيضا ، و « نفْس » بدل : نَفِس ، فهى فى العربية دائما بالحذف ، وكذا فى العبرية : népeš بدل : napš غير أنها فى الأكدية على الصورة الأصلية ، وهى : napištu بتاء التأنيث .

وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو متشابهين ، فيدغمان . وهذا ماسماه المقرئون : « الإدغام الكبير » ، ويقع أحيانا فى وسط كلمة واحدة ، وأحيانا بين كلمتين . مثال الأول من المثلين : « مَكَّنِّى » بدل : مكّننى ، و « تأمَنّا » بدل :

---

(١) بل هما على وزن (فعال) وأبدلت الواو تاء ، بسبب قياس « بناء الأبنية » الذى ذكره المؤلف من قبل .

تأمنّنا ، وهما فى القرآن الكريم[١] ، و « إنّا » بدل : « إننا » و « نِعِمّا » بدل : نِعْم ما .

ومن الشبيهين[٢] : « يذّكّر » بدل : يَتذكّر ، وأمثاله فى القرآن الكريم كثيرة[٣] .

وقد يحذف مع الحركة همزة قبلها ، نحو : « الله » بدل : الإله ، و « الناس » بدل : الأُناس . فأصل حذف الهمزة هاهنا فى التعريف ، ثم نقل إلى التنكير أيضا ، فقالوا : « ناس » بدل : أناس . والإدغام الكبير بين الكلمتين ، كثير فى قراءة « أبى عمرو » وغيره ؛ مثال ذلك : « يشفعْ عنده » بدل : « يشفعُ عنده »[٤] .

[زيادة الحركات]

والنوع الآخر من أنواع تغيرات الحروف الصائتة ، وهو الزيادة ، فنادر أيضا فى العربية . منه أن أكثر الأسماء التى وزنها : (فُعُل) قد تكون على : (فُعْل) أيضا ، نحو : « أُذْن » و « أُذُن » وهى فى الأكدية : uznuᵓ وفى العبرية : ᵓōzen أصلها : ᵓuzn فنرى من ذلك أن « أُذْن » بالذال الساكنة ، هى الأصل ، وأن : « أُذُن » المتحركة مقلوبة منها .

ومن الزيادة زيادة حركة بعد حرفين ساكنين فى آخر الكلمة ؛ نحو : « يمرّ » أو « يمدّ »[٥] فى المضارع المجزوم من الأفعال المضاعفة ، وزيادة حركة بعد حرف

---

(١) سورة يوسف ١١/١٢ وسورة الكهف ٩٥/١٨

(٢) فى الأصل : « الشبيين » .

(٣) انظر مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١١٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٥/٢

(٥) يجوز فى مثل هذه الأفعال فى الجزم : الضم والفتح والكسر انظر المفصل ٣٥٣ وشرح ابن يعيش ١٢٨/٩ ومعانى القرآن للفراء ٢٣٢/١

ساكن فى آخر الكلمة ، إذا تبعته همزة الوصل ؛ نحو : « عنِ البيت » و « زيد الطويل » . وهاتان القاعدتان مطردتان ، وسائر أنواع زيادة الحركة اتفاقية .

[الترخيم]

هذا مايخصنا من أحوال الحروف الصائتة ، ونلحق به ملاحظتين ، لا تحتاجان إلى باب على حدته ؛ أولاهما : فى الترخيم . والثانية : فى الضغط .

أما الترخيم ، وهو اختصار الكلمة ، وحذف أكثر من حركة واحدة منها ، فقد ذكر النحويون كثيرا منه وخصوصا فى النداء ، نحو : « ياحارِ » ، بدل : « ياحارث » . فالنداء وما يشاكله من : الأمر ، والسؤال ، والتحية ، والقسم ، والفن ، كثيرا مايختلف عن سائر الكلام ، بأنه لا ينطق مثله ، بل ينادى ويصاح به ، فيتغير تغيرات لاتوجد فى سائر الكلام ؛ منها الترخيم الزائد ، مثال من السؤال : « أيشٍ »[١] ؟ بدل : أى شىء[٢] ؟ .

ومن التحية : « عِمْ صباحا » ، وزعموا أن أصلها : أنعم صباحا . ومن القسم « مُ الله » ، وزعموا أن أصلها : أيمن الله . وربما كان أصل التاء فى : « تالله » أيضا كلمة رُخمت ، فلم يبق منها إلا حرف واحد .

ومن الترخيم ماهو جنس من التخالف ، وهوحذف أحد مقطعين متتاليين ، أولهما حرفان مثلان ، أو شبهان ، نحو : « تَذَكَّرون » بدل : تتذكرون[٣]. وأمثال ذلك فى القرآن عديدة ، و « يقتلونى » بدل : يقتلوننى ، و « اسطال » بدل : استطال ، و « اسطاع » بدل : استطاع ، و « بلحارث » بدل : بنو الحارث ، و « أيْمُ الله » بدل : أيمن الله .

---

(١) فى الأصل : « أين » وهو تحريف .

(٢) انظر موضوع : « بلى الألفاظ » فى مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٥ - ١٦٩

(٣) انظر مقالتنا : كراهه توالى الأمثال فى أبنية العربية ٣ - ٦

ونوع آخر من الترخيم ، اختصار كلمة : « سوف » قبل المضارع بـ (سَـ) والداعى إليه أن « سوف » كانت اسماً معناه النهاية والغاية (و sawpā بالآرامية فى هذا المعنى) ، فصارت أداة بعد أن كانت اسما ، فرخمت مع حط درجتها[1] . ومثله كثير فى تاريخ اللغات .

[الضغط والنغمة]

هذه هى الملاحظة الأولى . أما الثانية ، فتدور على : الضغط والنغمة . وهذه مسألة مشكلة صعبة ، فكل لغة لها نغمة خاصة بها ؛ وذلك أن مقاطع الكلام تختلف فى ألحانها الموسيقية ، فمنها ماهو عال ، ومنها ماهو وطىء ، تتدرج بين تلك الغايتين .

وأيضا منها فى أكثر اللغات مايرتفع فى أثناء اللحن ، ومنها ماينحدر ؛ فإنّا وإن لم نُغنِّ عند النطق العادى للكلمات ، فكل كلام يمازجه شىء من الغناء . وهو كثير فى بعض اللغات ، وقليل فى بعضها ؛ مثال الأول : الصينية ، ومثالها أيضا بعض اللهجات الألمانية ، فيقولون فيها مثلا : Nun sag mal, warum bist du denn nicht eher gekommen? أى : ياللعجب ، لماذا ماجئت قبل هذا[2] ؟! فنجد الألحان العالية ، تؤثر على السمع ، تأثيرا أكثر من الوطيئة ، فتقدر اللغة أن تميز بين أجزاء الكلام المهمة وغيرها ، برفع اللحن فى الأجزاء المهمة .

وبعض اللغات تكتفى بذلك ، منها الفرنسية ، فتتابع المقاطع فيها على سوية ، كأنها تنظم مثل خرزات السبحة . وبعض اللغات تضيف إلى النغمة التى وصفناها : الضغط ، يعنى أنها تفرق بين المقاطع والكلمات ، بمقدار القوة التى تنطق بها أيضا ، فبعض المقاطع قوى ، كأنه يصاح به ، وبعضها ضعيف ، كأنه يُهْوَ به .

---

(١) كلمة « سوف » من الكلمات التى عانت كثيرا من آفة البلى اللفظى ، فقد اختصرت فى لهجات العرب إلى « سو » و « سف » كذلك . انظر : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الأفضل ترجمتها بعبارة : « قل لى بالله ، لِمَ لَمْ تأت قبل هذا ؟! »

وكل كلمة أحد مقاطعها أقوى من الباقى ، فيكون هو المضغوط ، وصاحب ضغط الكلمة . وكل جملة إحدى كلماتها أقوى من الباقى ، فتكون هى المضغوطة وصاحبة ضغط الجملة .

ومن هذا الضرب من اللغات : اللغة الإنكليزية والألمانية ، فإذا قابلنا مثلا جملة « لم أره اليوم » فى اللغات الثلاث المذكورة ، اتضح الفرق ، فهى فى الإنكليزية : I have not séen him to dày وفى الألمانية : Ich habe ihn hèute nicht geséhen فنجد أقوى المقاطع فى الأولى : seen وفى الثانية : seh ونَسِمُه بـ (ـُـ) أى : accent aigu ويتبعه فى القوة فى الأولى : day وفى الثانية : heu ونَسِمُه بـ (ـٓـ) أى : accent grave والجملة فى الفرنسية : Je ne l'ai pas vu aujourd'hui فكل مقطع ، يكاد أن يكون مثل صاحبه فإنه وإن ازدادت القوة قليلا إلى آخر الجملة ، فالفرق فى القوة بين المقاطع قليل ، أقل بكثير منه فى اللغات الأخرى ، والازدياد يتدرج ، لاتضاد بين المقاطع ، مثل مايوجد فى تلك .

والآن ، بعد هذه التوطئة العامة ، نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة ، فنتعجب كل العجب ، من أن النحويين والمقرئين القدماء ، لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا ، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة ، رمزوا إلى ما يشبه النغمة ، ولا يفيدنا ما قالوه شيئا ؛ فلانص نستند عليه فى إجابة مسألة : كيف كان حال العربية الفصيحة فى هذا الشأن ؟

ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ، ومن وزن شعرها ، أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد ؛ وذلك أن اللغة الضاغطة كثيرا [مايحدث] فيها حذف الحركات غير[١] المضغوطة ، وتقصيرها [illegible] ، ومد الحركات المضغوطة . وقد رأينا أن كل ذلك نادر فى اللغة العربية [illegible] إلى اللهجات العربية الدارجة ، وجدنا فيها كلها

(١) فى الأصل : [illegible]

فيما أعرف – الضغط ، وهو فى بعضها قوى ، وفى بعضها متوسط ، غير أنها تتخالف فى موضعه من الكلمة فى كثير من الحالات ؛ فمن المعلوم أن المصريين يضغطون فى مثل : « مطبعة » المقطع الثانى ، وغيرهم يضغطون الأول ؛ فلو أن الضغط كان قويا فى الزمان العتيق ، لكانت اللهجات على أغلب الاحتمال ، حافظت على موضعه من الكلمة ، ولم تنقله إلى مقطع آخر[1] . وأما وزن الشعر فيراعى فيه مدة المقطع فقط أهو مقصور ، أم ممدود ؟ خلافا للشعرين الإنكليزى والألمانى ؛ فإنه لا رعاية فيهما لمدة المقطع ، بل للضغط فقط .

هذا ما يمكن استخراجه فى خصوص الضغط فى اللغة العربية . وأما النغمة فلا نعلم فى خصوصها شيئا أصلا .

* * *

(١) هذا هو رأى المؤلف . أما أنه ليس لدينا نص ، نستند إليه فى معرفة حالة النبر فى العربية القديمة ، فهذا صحيح ، وأما أن العربية لم تكن تنبر ، فإننا نشك فى ذلك الذى قاله برجشتراسر ، وهو يغفل فى كلامه التطور اللغوى ، وتأثير الشعوب المختلفة التى غزتها العربية ، بعاداتها القديمة فى النبر ، وأثر ذلك فى إختلاف موضعه من الكلمة ، كما يبدو لنا الآن ، فى تعدد طرق النبر فى مثل كلمة : مطبعة .

الباب الثانى
فى الأبنية

★ ★ ★

نقسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام ؛ الأول : فى الضمائر ، وما جانسها من الأسماء ، أى أسماء الإشارة والاستفهام . والثانى : فى الأفعال . والثالث : فى الأسماء الباقية .

[القسم الأول : الضمائر وما جانسها]

أما الضمائر ، فمنها : منفصلة ، نحو : « أنا » . ومتصلة ، وهى إما أن تدل على الرفع ، نحو « فعلتُ » و « أفعلُ » ؛ فالحروف الزوائد فى المضارع من الضمائر أيضا . أو تدل على الجر ، نحو : « كتابى » . أو على النصب ، نحو : « ضربنى » .

ومن جهة الأصل والاشتقاق ، فهى ثلاثة أنواع ، الأول : يحتوى على ضمائر المتكلم والمخاطب المنفصلة ، وعلى المتصلة المرفوعة . والثانى : عليها مجرورة ومنصوبة . والثالث : على ضمائر الغائب .

أما النوع الأول ، فهذا جدول ما يوجد منه فى العربية :

[نوع الضمير]	المنفصل	المتصل المرفوع فى الماضى	المتصل المرفوع فى المضارع	
			[فى أول الفعل]	[فى آخر الفعل]
المتكلم المفرد	أنا	ـتُ	أ	—
المتكلم الجمع	نحن	ـنا	نـ	—
المخاطب المفرد المذكر	أنتَ	ـتَ	تـ	—
المخاطب المفرد المؤنث	أنتِ	ـتِ	تـ	ـى
المخاطب المجموع المذكر	أنتم	ـتُم	تـ	ـوا
المخاطب المجموع المؤنث	أنتن	ـتنّ	تـ	ـن
المخاطب المثنى	أنتما	ـتما	تـ	ـا

وقد ذكرنا من قبل أن الضمائر المنفصلة للمخاطب ، مركبة من المتصلة المستعملة فى الماضى ، ومن مقطع : (أنْ) وهو يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة .

وضمير المتكلم المفرد مركب من : (ʾan) عينها ، ومن الضمير المتصل المستعمل فى المضارع ، أى : (ʾa) أو (ʾu) .

وذلك أن الحرف الزائد ، هو فى المتكلم المجموع ، وفى المخاطب عين الحرف الموجود فى الضمير المتصل فى الماضى ، يعنى النون فى المتكلم المجموع ، والتاء فى المخاطب . وفى المتكلم المفرد ، يتحالف الضميران المتصلان ؛ أحدهما : الهمزة ، والآخر : التاء المضمومة .

وفى بعض اللغات السامية ، نرى ضمير المتكلم المفرد المنفصل ، يجمع بين الضميرين المتصلين ، فهو فى الأكادية : ʾanākū أصله : ʾan+ʾā+kū فى العبرية : ʾānōkī. والفرق بينهما أن الضمة فى الأكادية ، موافقة للعربية ، والكسرة فى العبرية . والضمة هى الأصل ، والكسرة مأخوذة من الضمير المتصل المجرور ، أى : (ـِى) فى مثل « كتابى » .

ونشاهد تخالفا بين الضميرين الأكدى والعبرى ، وبين الضمير العربى ، هو أن حرف الضمير فى هاتين اللغتين هو الكاف ، وفى العربية التاء . والكاف هى الأصل ؛ ويدلنا على ذلك : الاحتجاج الآتى : لو كانت التاء هى الأصل ، لكنا نضطر أن نفترض أنها قلبت كافا فى بعض اللغات السامية ، بغير علة ظاهرة مفهومة . وبالعكس إذا كانت الكاف هى الأصل ، فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة ، وهو أن التاء موجودة فى المخاطب ، فأدخلوها إلى المتكلم أيضا ، على قياس المخاطب[١]. ومما يؤكد ذلك أن الكاف سالمة على حالها فى بعض اللغات السامية ، فالأكدية ذكرنا أن الضمير المنفصل فيها : ʾanākū والمتصل هو : kū ـ ، والعبرية ، وإن كان الضمير المتصل

(١) انظر تفصيل القول فى ذلك فى كتابنا : نصوص من اللغات السامية ١٥٣ ١٥٥

فيها : tī ـ فالمنفصل : ʾānōkī كما قلنا . والحبشية المتصل فيها : kū — .

والاحتجاج المذكور ، يدل على قاعدة مهمة ، وهى أن الاختلاف فى حياة اللسان ، أقدم من الاتفاق فى أكثر الحالات ؛ مثاله ماذكرناه من أن التخالف فى الحروف بين الضمائر المتصلة — أى أن المتكلم بالكاف والمخاطب بالتاء — أقدم من توافقهما ، أى أن كليهما بالتاء .

وأما المتكلم المجموع ، فنجده مبنيا على غير صيغة الضمائر المنفصلة الباقية تماما . وحركة أول نونيه ، كانت فى الأصل كسرة لافتحة ، فنجده فى الأكدية : nīnu أصلها : niḥnu وفى الحبشية : neḥna . وإبدال الكسرة بالفتحة فيها ، لتشابه الحركة للحرف الحلقى ، وقد ذكرنا مثله عند التكلم على الحروف الصائتة . والمتكلم المجموع أى : (نحن) يختلف عن مفرده ، أى : (أنا) اختلافا تاما ، وليس بينهما شىء من العلاقة التى تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرده ؛ ولذلك سبب واضح ، فإنا وإن عبرنا عن الصيغتين ، بالمفرد والمجموع ، فالنسبة بينهما ليست فى الحقيقة ، نسبة جمع إلى مفرده ، فالجمع متكون من أفراد متساوية ، أو متشابهة ، نحو : « البيوت » التى كل واحد منها بيت ، ولكن المتكلم المجموع ، أى : (نحن) ، ليس بمتكون من أفراد متساوية ، كل واحد منهما ، متكلم مفرد ، أى : (أنا) ؛ ألم تروا أن (نحن) لم تكن عبارة عن (أنا و أنا و أنا) بل عن (أنا و أنت) أو (أنا وأنت وهو) إلى آخره .

ولهذا السبب ، اشتق كثير من اللغات ، ضميرى المتكلم المفرد والمجموع ، من مادتين مختلفتين ؛ منها اللغات الهندية والإيرانية والغربية ؛ مثاله : nos , ego فى اللاتينية ، و hēmeis , egō فى اليونانية .

والمخاطب جمعه مشتق من مفرده ، بزيادة ميم فى المذكر ، ونون مشددة مفتوحة فى المؤنث . والميم مجزومة على العادة ، لكنها كانت فى الأصل مضمومة ، كما قلنا آنفا . وإذا صارت الميم الانتهائية وسطية ، بإلحاق ضمير بها ، عادت مضمومة ، والضمة ممدودة ؛ لأنه فى وسط الكلمة لا داعى إلى تقصير الحركة ، أو حذفها ؛ نحو : « قتلتموه » .

ونشاهد مثله فى المخاطب المؤنث المفرد ؛ فقد يكون : « قتلتيه » ، وقد يكون « قتلِتِه » ، والمد هو الأصل[١] والقصر مأخوذ من : « قتلتِ » بغير الضمير الملحق . وفى : « قتلتُه » و « قتلتّه » غلب القصر على المد تماما . وأما حركة التاء فى المخاطب المجموع ، فهى ضمة فى المذكر منه والمؤنث ، وكانت فى الأصل كسرة فى المؤنث ، كما هى فى الأكدية والآرامية ؛ فالمذكر فى الأكدية : ʾattunu و المؤنث : ʾattina والمذكر فى الآرامية : ʾattōn والمؤنث : ʾattēn فكان ههنا أيضا : الاختلاف أقدم من الاتفاق . والكسرة فى : ʾattina[٢] ، هى عين الكسرة فى : « أنتِ» مفرد : « أنتنّ » ، وفى المضارع والأمر ، نحو « تفعلين » و « تفعلى » و « افعلى » .

فبقى المخاطب المثنى ، وهو مشتق من المجموع ، بإلحاق فتحة ممدودة ، وهى علامة التثنية فيها (ā)لا (ay)[٣] . ولأن المخاطب المثنى مشتق من المجموع ، وضعناه بعده فى الجدول . ويتضح من ذلك أنه حديث بالنسبة إلى سائر الضمائر ، ولا يوجد فى إحدى اللغات السامية غير العربية ، فاخترعته هى . والعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميين ، ويستعملونها استعمالا أوسع منهم .

ولنوجه نظرنا الآن إلى النوع الثانى من الضمائر ، وهى : المتصلة المجرورة والمنصوبة . ولا فرق بين القسمين ، إلا فى المتكلم المفرد ، فالجر فيه : (ī) أو (ya) ، والنصب : (nī) ونادرا : (نِيَّ) ؛ فهى :

---

(١) الشائع فى العربية الفصحى هو القصر ، وللمد شواهد قليلة فى الشعر والنثر . انظر كتابنا : نصوص من اللغات السامية ١٥٧

(٢) فى الأصل : ʾattinna.

(٣) فى الأصل : فيهما ay لا ā .!

[حالات الإعراب]	متكلم		مخاطب				
	مفرد [عام]	مجموع [عام]	مفرد مذكر	مفرد مؤنث	مجموع مذكر	مجموع مؤنث	مثنى [عام]
جر	ى(i) أو ىَ (ya)	ـنا	ـكَ	ـكِ	ـكُم	ـكُنَّ	ـكُما
نصب	ـنِى (nī)أو نىَ (niya)	ـنا	ـكَ	ـكِ	ـكُم	ـكُنَّ	ـكُما

فمادتها غير مادة النوع الأول ، إلا فى المتكلم المجموع . وعلامات الجمع والتثنية فى هذه ، مثلها فى تلك .

* * *

وضمائر الغائب ، التى هى[1] النوع الثالث من الضمائر ، موضعها الحقيقى ، بين الضمائر وبين أسماء الإشارة ، تشارك الضمائر فى الانقسام إلى : منفصلة ومتصلة ، مرفوعة ومجرورة ومنصوبة . وتشارك أسماء الإشارة ، فى أنه يكنى بها عن الأسماء . أمثال ذلك : أنى إذا سئلت : أين زيد ؟ أمكننى أن أجيب : « هو فى البيت » ، بدل : « زيد فى البيت » ، فأكنى بالضمير عن الاسم . والكناية قريبة من الإشارة ، ومشتقة منها . ومما يدل على ذلك أن (hū) العبرية ، المطابقة لـ (هُوَ) العربية ، معناها : (ذلك) فى كثير من الحالات .

وضمائر المتكلم والمخاطب ، تفيد معانى خاصة بها مستقلة ، لايكنى بها عن شىء آخر من الأسماء ، كما ظنه القدماء . فالكلام من طبيعته وجوهره ، أنه كلام

---

(١) فى الأصل : « هو » تحريف .

متكلم ، فـ (أنا) المتكلم أصل كل كلام ، ومنبعه وأقدم منه . والمتكلم لا يكلم نفسه فى الأصل ، بل مخاطبا ، فـ (أنت) المخاطب أصل ثان ، ومنبع للكلام أقدم منه أيضا ؛ فإذا سُئلتُ : « أين أنت ؟ » وأجبت : « أنا فى البيت » ، لم يُكَنّ السائل بـ (أنت) عن اسمى ، ولا كنيت أنا بـ (أنا) عن اسمى أيضا . فلو سأل : « أين عمرو ؟ » ونفرض أن اسمى عمرو ، لكان المخاطب ليس إياى ، بل غيرى ، وأنا الغائب . ولو أجبت : « عمرو فى البيت » ، لكنت لا أتكلم عن نفسى ، بل عن غيرى اسمه عمرو أيضا .

فالخلاصة أن ضمائر الغائب نوع بنفسه بين الضمائر وبين أسماء الإشارة .

وهذا جدول ضمائر الغائب فى العربية :

[نوع الضمير]	المفرد		المجموع		المثنى	
	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث
المنفصل	هو	هى	هم	هن	هما	هما
المتصل المجرور والمنصوب	ـه	ـها	هم	هن	هما	هما
المتصل المرفوع فى المضارع	يـ	يـ	يـ	يـ	يـ	تـ

فإذا قابلنا هذا الجدول بالجدولين السابقين ، عثرنا على فرقين ، بين بنية ضمائر المتكلم والمخاطب ، وبين بنية ضمائر الغائب ؛ أولهما : أن المنفصلة من هذا ليست بمركبة من المتصلة ومقطع : (أنْ) . والثانى : أنه لايوجد فى الغائب ضمائر متصلة مرفوعة خاصة بالماضى .

فإن قال قائل : فإذن ماذا تكون الفتحة فى : (فَعَلَ) ، والتاء فى (فَعَلَتْ) و (فَعَلَتَا) والفتحة الممدودة فيها وفى : (فَعَلَا) ، والضمة الممدودة فى : (فعلُوا) ، والنون فى : (فَعَلْنَ) ؟ .

قلنا له : أما الفتحة الانتهائية فى : (فَعَلَ) فأصلها مجهول ، ومعناها غامض . ومع ذلك ، يتضح كل الاتضاح أن لاعلاقة بينها وبين : (هوَ) أو (ـهُ) . وأما سائر الحروف المذكورة ، فبعضها علامة للمؤنث ، وبعضها علامة للتثنية ، وبعضها علامة للجمع ، وليس فيها ضمير .

وذلك أن التاء فى (فعلتْ) و (فعلتا) هى عين تاء التأنيث المستعملة فى الأسماء ، وليس بينهما فرق ، إلا أنه فى الأسماء يلحق بالتاء الإعراب والتنوين : (فاعلةٌ) ويوقف عليها بالهاء .

والفتحة الممدودة فى : (فَعَلَا) و (فَعَلَتَا) هى علامة التثنية المعروفة ، وهى مستعملة فى المضارع والأمر أيضا ، نحو : « لم يفعلا » و « لاتفعلا » . وفى الرفع تلحق بها النون المكسورة ، نحو : « تفعلان » ، مثلما تلحق بتثنية الاسم غير المضاف ، نحو « فاعلان » .

والضمة الممدودة فى : « فعلوا » هى عين علامة الجمع الصحيح ، فى مثل « ضاربو زيد » . وتوجد فى المضارع ، وفى الأمر أيضا . وفى المضارع المرفوع يضاف إليها النون ، فصارت : « يفعلون » ، طبقا لـ « ضاربون » .

فبقيت النون فى : « فعلْنَ » ، وتلاقيها أيضا فى الأمر ، نحو : « افعلن » ، وفى المضارع ، نحو : « يفعلن » و « تفعلن » ، فيتشارك فيها المخاطب والغائب ، فلا يحتمل أن تكون ضميرا ، بل لابد من كونها علامة للمؤنث المجموع .

وإذا اطلعنا على الحرفين الزائدين ، الخاصين بالغائب فى المضارع ، لاحظنا أحدهما وهو : التاء ، لاعلاقة له مع سائر ضمائر الغائب . وربما كانت التاء علامة للتأنيث . وأما الياء فيمكن أن تكون ضميرا فى الحقيقة .

وأما المنفصلة والمتصلة ، المجرورة أو المنصوبة ، من ضمائر الغائب ، فكلها يبدأ بالهاء . وهذه الحالة أيضا من الاتفاق الحديث ، الذى قام مقام اختلاف قديم ،

نشاهد آثاره فى بعض اللغات السامية ، وخصوصا فى المهرية ؛ فضمائر الغائب فيها : he هو ، si هى ، hem هم ، sen هن ، فحرف المذكر هو الهاء كما هى فى العربية ، وحرف المؤنث هو السين ، المقابلة : للشين فى اللغات السامية الشمالية . ولم يحافظ على الشين لغة من اللغات السامية الشمالية ، إلا الأكدية ، وهذه أشاعتها ونقلتها إلى المذكر أيضا ، بدل الهاء ؛ فصارت الضمائر فيها :šū هو ، šī هى ، šumū هم ، šinā هن .

والمفرد من ضمائر الغائب ، هو فى العبرية ، وفى أقدم المستندات الآرامية : הוא و הִיא أى : hū و hī ، غير أن آخره فى الإملاء ألف تدل على همزة قد سقطت ، فنستنتج من ذلك أن الأصل كان : hū'a و hī'a أو بالأحرى : šī'a وأن الهمزة حذفت فى العربية ، وأبدلت واوا فى المذكر ، وياء فى المؤنث . ولاشك فى أن ذلك الإبدال ، كان فى زمن قديم جدا ، أقدم من زمان سائر تخفيفات الهمز ، فى اللهجات العربية بكثير ، فإنا لانجد للهمز أثرا فى العربية أصلا ؛ فينبغى أن يكون قد سبب هذا الحذف سبب خاص بهذين الضميرين ، ولا نعرفه معرفة يقينية .

والحالة فى جمع ضمير الغائب وتثنيته هى عين [1] حالتيهما فى ضمير المخاطب.

وهذا يدل أن ضمير الغائب ، وإن كان أصله ووظيفته ، غير أصل ضميرى المتكلم والمخاطب ووظيفتهما ، فقد علق بهما فى نفس اللغة السامية الأم .

[أسماء الإشارة]

والآن ، وبعد أن حللنا الضمائر ، نوجه نظرنا إلى أسماء الإشارة ، وهى حسب ما قلناه ، قريبة من ضمير الغائب ؛ فنجد عددها كثيرا ، فى كتب الصرف والنحو ، غير أن أكثرها نادر الوجود ، لاتكاد أن توجد فى النثر البتة . ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة ، كانت تتخالف تخالفا بينا فى أسماء الإشارة ، على مثل مانرى عليه

(١) فى الأصل : « عن » وهو تحريف .

اللهجات الآرامية ، أو اللهجات العربية الدارجة ، من التخالف الكثير فى أسماء الإشارة ، فجمع النحويون كل ما وجد منها فى سائر اللهجات ، على اختلافها ، وأودعوه كتبهم بغير تفريق بين لهجاتها .

ونحن نقتصر هنا على المألوف الكثير الوجود من أسماء الإشارة ، ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه فى الأصل من أسماء الإشارة أيضا ، واسم (ذو) بمعنى : صاحب ، فإنه قريب من أسماء الإشارة . فهذا جدولها .

[العدد والجنس]	[القريب]	[البعيد]	[ذو واشتقاقاتها]	[الموصول]
المفرد المذكر	هذا	ذلك	ذو . ذى . ذا	الذى
المفرد المؤنث	هذه	تلك	ذات	التى
المجموع المذكر	هؤلاء	أولئك	أولو . أولى . ذوو . ذوى	الذين
المجموع المؤنث	هؤلاء	أولئك	أولات . ذوات	اللاتى

فنشاهد فى هذا الجدول ، اضطرابا واختلافا زائدا . وكنا فهمنا أن ذلك يدل على قدم أشكال الكلمات ، وعدم تشابهها بعضها ببعض[1] . والذى هو أقرب إلى القياس هو : (ذو) ، فنراها تعرب مثل : الأب ، وتؤنث على وزن : اللات ، والشاة ، وسنتكلم عنهما فيمابعد ، ولها جمع صحيح ، غير أن لها جمعا ثانيا مخالفا للقياس . وأما تثنيتها فتركناها من الجدول ، مع غيرها من التثنيات ؛ لأن كلها حديث ، وأكثرها قياسى ، وباقيها نادر . وأما مادة : ذوو ، وأولو ، فهى عين مادة القسم الثانى من : هذا وهؤلاء .

---

(١) فى الأصل : « بعضا ببعض » .

ويوجد بين أشكال اسم الموصول أيضا ماهو على قياس سائر الأسماء ، وهو الجمع ، فنرى المذكر والمؤنث منه يتخالفان ، كما هى الحالة فى الأسماء ، ولافرق بينهما فى : هؤلاء وأولئك . وأخذت علامة الجمع المذكر من الجمع الصحيح ، غير أنها : īna دائما لايميز بين المرفوع منها والمنصوب والمجرور[١] . وسبب ذلك التشابه للمفرد ، الذى هو مبنى على الكسرة الممدودة . واللاتى : اشتقت من : التى ، بمدّ الحركة على قياس مدها فى الجمع المؤنث الصحيح .

أما سائر الصيغ التى لم تبن على قياس الأسماء ، فإن (هذا) يقابلها بالعبرية : hazzē وكلاهما مركب من الهاء والذال ، غير أن (hā) فى العبرية آلة التعريف ، وتلحق باسم الإشارة ، إذا كان تأكيداً لاسم آخر ، نحو : hā'īš hazzē أى : (هذا الرجل) ، وإن لم يكن تأكيدا سقطت ، نحو : zē hā'īš أى : (هذا هو الرجل) ، فيتفارقان [٢] : (هذا) و (hazzē) فى المعنى والوظيفة ، وإن تقاربا فى البنية ، مع أن بينهما فرقا للبنية أيضا ، هو أن zē العبرية ، ربما كان أصلها : dī فلا تقابل (ذا) العربية مقابلة تامة ، و (ذى) توجد فى العربية أيضا ، وهى أصل : (ذه) فى : (هذه) ؛ فهى فى العبرية مذكرة ، وفى العربية مؤنثة .

فنرى الفروق واقعة بين العربية والعبرية فى هذا الباب ، مع كون العبرية فيه أقرب إلى العربية ، من سائر اللغات السامية ؛ فيدلنا ذلك على أن أسماء الإشارة ، وإن كانت عناصرها قديمة سامية الأصل ، تحدد[٣] معناها واقترن بعضها ببعض ، فى زمان أحدث من زمان تكونها فى كل لغة على حدتها .

---

(١) قبيلة هذيل تجرى هذا الاسم مجرى جمع المذكر ؛ فتقول : « اللذون » فى الرفع ، و « الذين » فى النصب والجر . انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٣/١

(٢) جرى أسلوب المؤلف هنا على لغة : « أكلونى البراغيث » .

(٣) فى الأصل : « فحدد » .

وأما جمع (هذا) وهو: (هؤلاء) ، فيقابله فى العبرية : hā'ellē . والنسبة بينهما شبيهة بالنسبة بين : هذا و hazzē ، فاللام فى العربية والعبرية جمع الذال فى أسماء الإشارة ، وفى غيرهما من اللغات السامية أيضا ، كالآرامية والحبشية ، فـ (هذا) فى الآرامية العتيقة : dnā وفى الحبشية : ze والجمع فى تلك : ʾellē، وفى هذه : ʾellū، فيحتمل أن يكون جمع الذال على اللام سامى الأصل .

وأما (ذلك) فمركبة من (ذا) المذكورة ، ولام غير لام الجمع المشار إليها فيما قبل ، قريبة من اللام المؤكدة فى مثل : « لأفعلن » و « إنها لكبيرة » ، وضم إلى الذال واللام حرف ثالث هو الكاف ، ومعناها الإشارة إلا ماهو لا يباشر[1] . ونجدها مؤدية لعين هذا المعنى فى الآرامية العتيقة ، نحو : dēk أى : ذلك . والكاف نشاهدها فى : (تلك) و (أولئك) أيضا ، واللام لانجدها إلا فى : تلك ، وهى ساكنة هنا بخلافها فى : ذلك . والأصل هو : tīlika ، فحذفت الكسرة الثانية تخفيفا وتخالفا ؛ لتجاور حرفين مثلين فى : tilika ثم قصرت الكسرة الممدودة ، لأن بعدها حرفا ساكنا . و (tī) هذه أبدلت من (ذى) قياسا على تاء التأنيث ، وقد توجد التاء فى أسماء الإشارة الخاصة بسائر اللغات السامية أيضا . واللام التى وجدناها فى : ذلك وتلك ، ناقصة فى جمعهما وهو : أولئك ، وربما حذفت للتخالف ؛ لأنهم لو قالوا : ʾulā'ilika لتجاور حرفان مثلان . والضمة فى : « أولئك » وفى : « أولو » مقصورة مثلها فى : « هؤلاء » . وإملاؤها بالواو مأخوذ من رسم القرآن الكريم ، وهو من الغرائب الكثيرة فى رسم القرآن[2] .

---

(١) هكذا يرى المؤلف . والمعروف أن الكاف فى العربية للخطاب ، وهى تتغير لذلك تبعا لتغير المخاطب ، فيقال : ذلك وذلكما و ذلكم وذلكن .

(٢) وهو المعروف بالرسم العثمانى ، الذى ترك على مر الزمان فى كتابات الناس ؛ ولذلك صار من الغرائب ، إلا لمن ألف النظر فى المصحف الشريف من المسلمين !

[اسم الموصول]

وبقى الآن اسم الموصول ، فأول عناصره لام التعريف ، وثانيها [لام] التأكيد وثالثها : (ذى) وهى هنا مذكرة ، كما هى فى : zē العبرية ، على ماقلناه قبل ، بخلافها فى هذه . ومؤنثها : tī المذكورة آنفا . و (الذى) يطابقها فى العبرية : hallāzē حرفا بحرف غير أن hā هى أداة التعريف فى العبرية ، كما ذكرنا . ومعنى : hallāzē هو : (هذا) لا (الذى) .

[مجالات استعمال العناصر الإشارية]

وبعض العناصر الإشارية ، يستخدم فى غير أسماء الإشارة أيضا ؛ منها الهاء فى ههنا ، والكاف فى : هناك . وربما كان منها الذال فى : إذْ ، وما شاكلها ، فالظاهر فى العربية أنه كان يوجد اسم بمعنى الوقت هو : (إذ) ، نشاهد جره فى مثل : حينئذٍ ، ونصبه فى : إذا ، وإذاً . غير أن الأرجح هو أن أصلها كلها أداة إشارية ، صارت اسما فيما بعد .

ومن العناصر الإشارية : الألف واللام للتعريف . ومما يدل على أنها فى الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة للإشارة ، أنها حافظت على معنى الإشارة فى بعض الحالات ، نحو : « اليومَ » أى : فى هذا اليوم و « الليلةَ » أى : فى هذه الليلة .

[أسماء الاستفهام]

ونلحق بالإشارة الاستفهام ، فنقول : إن (مَنْ) و (ما) أصلهما واحد ، يعنى : (ما) ، وألحقت بها النون ، وهى من العناصر الإشارية أيضا ، وإن لم توجد فى العربية بين أسماء الإشارة ، فتدل (ما) على الأشخاص ، إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق ، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه . وبعض اللغات السامية يستعمل : mā و mī أيضا ، كما أن أكثرها يستعمل : (ذا) و (ذى) . ولا أثر لـ mī فى اللغة العربية الفصيحة .

ومن أسماء الاستفهام : (أىّ) ، وهى مضافة دائما فى العربية ، مع أنها وصف فى بعض اللغات السامية الأخرى ؛ مثال ذلك من السريانية : ʾaynā ḥēl أى : أية قوة

ومن الحبشية : ay-nū ḥezb أى : أىّ قوم . فيدلنا تداخل : nā وهى من أدوات الإشارة ، أو : nū وهى من أدوات الاستفهام بين الكلمتين ، على أن التركيب وصفى لا إضافى .

* * *

[القسم الثانى : الأفعال]

إلى هنا تم القسم الأول من هذا الباب . ونبدأ بالثانى فى الأفعال ، فنقول : إن اللغة العربية ، وإن قاربت اللغة السامية الأم ، فى أكثر حروفها وضمائرها ، فهى فى بناء أفعالها وبعض أسمائها ، أبعد عن الأصل من اللغتين : الأكدية والعبرية ، وقريبة من اللغة الحبشية والآرامية ؛ فالعربية مع الحبشية والآرامية ، أقل حفظا للأبنية القديمة ومعانيها ، من بين سائر اللغات السامية . وأما الأكدية والعبرية فتختلفان اختلافا ظاهرا بينا ، فالأكدية وحيدة بين أخواتها فى بعض الحالات ، والعبرية ترافق فيها سائر اللغات السامية الغربية .

هذا هو تقسيم اللغات السامية ، من جهة نظام أبنية الفعل ؛ فاللغة العبرية متوسطة بين الأكدية وسائر اللغات السامية . أما الأكدية فلها خاصيتان تمتاز بهما ؛ أولاهما : أنه لايوجد فيها ماض متعدٌّ ، على وزن : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، إلى آخره . قلت : ماض متعدٌّ ، وكان الاحرى أن أقول : ماض يدل على عمل وفعل اختيارى ، بخلاف التأثر والانطباع . وقد ذكرنا فيما سبق ، أن بعض الأفعال المتعدية ؛ نحو : « سمع » ، ليست من هذا القبيل . وبالعكس نجد أفعالا لازمة ، تدل على عمل اختيارى ، نحو : مشى ، وفكّر .

والخاصة الثانية للأكدية ، هى : أن فيها صيغتين للمضارع ؛ إحداهما : مثل المضارع العربى ، والأخرى : تختلف عن تلك بإدخال فتحة بعد فاء الفعل ، والأولى تدل على الماضى ، والثانية على الحاضر والمستقبل ، مثال ذلك : iḳbirʾ أى : قَبَرَ ، و iḳabirʾ أى : يقبر .

ومن الغريب أن شبه هذا المضارع الثانى ، يعنى : ikabir يوجد فى الحبشية واللغات العربية اليمانية ، نحو : yekber و yekabir فى الحبشية ، و : yiftāḥ و yifōteḥ فى المهرية . غير أن معناه فى هذه اللغات ، غير معناه فى الأكدية ؛ وذلك أن : yekber مثلا [فى الحبشية] معناها : النصب والجزم ، أى : يقبرَ [ويقبرْ] ، و yekabir معناها : الرفع ، أى : يقبرُ . والمستشرقون مختلفو الآراء فى سبب هذا التقارب الغريب بين الأكدية واللغات المذكورة .

وأما فَعِلَ وفَعُلَ اللازمتان ، إذا لم تدلا على عمل اختيارى ، فيقابلهما فى الأكدية صيغة معناها : البقاء على حالة واحدة ؛ نحو marṣat أصلها : mariṣat أى : مَرِضَتْ . وأحيانا تقابل هذه الصيغة ، صيغة المفعول الماضى أيضا ، نحو katim أى : كتم .

وقد حافظت العبرية على استعمال المضارع بمعنى الماضى ، محافظة واسعة ، نحو : wayyiḳbor أى : فَقَبَرَ ، وأكثر مايكون ذلك بعد واو العطف ، والعربية فقدته إلا بعد « لم » و « إنْ » وأخواتها ، نحو : « لم يفعلْ » و « إن يفعلْ » أى : ما فَعَلَ ، وإن فَعَلَ ، فالمضارع مجزوم فى هذه الحالات ، كما هو فى العبرية إذا دل على الماضى ؛ مثال ذلك أن (لم يقمْ) يقابلها فى العبرية : wayyāḳom أى : فقام ، مع أن (يقومُ) يقابلها yāḳūm صيغة ومعنى . ومدّ[1] الضمة فيها بخلاف قصرها فى تلك ، يدل على أن الميم كانت محركة فى الأصل ، مثلها فى العربية[2] . [و] yāḳūm معناها ليس (يقومُ) بالرفع فقط ، بل (يقومَ) بالنصب أيضا ، فيظهر أن العربية ميزت بين هاتين الصيغتين وكانت فى الأصل واحدة .

فخلاصة قولنا أن العربية ابتدعت ماضيا متعديا ، دالا على عمل اختيارى ،

(١) فى الأصل : « ومن » تحريف .
(٢) فى الأصل : « فى العبرية » وهو خطأ .

على صيغة : فعل ، متفقة فى ذلك مع سائر اللغات السامية الغربية ، وأنها ابتدعت مضارعا منصوبا ، علاوة على المجزوم والمرفوع ، مختصة بذلك وحدها دون سائر أخواتها .

وأما إلحاق النون المؤكدة بالمضارع والأمر ، فنجد مثله فى الأكدية والعبرية أيضا ، وهو نادر فى الآرامية ، فيمكننا أن نعزو ذلك إلى اللغة السامية الأم ، وإن تخالفت اللغات المذكورة تخالفا يسيرا ، فى معنى النون المؤكدة ، وكيفية إلحاقها . فالأكدية تستخدم الميم لا النون ، وكانت الميم فى الأصل تقتصر على الأفعال المؤدية لمعنى الحركة ، فتدل الميم فيها على انتهاء الحركة إلى غاية ؛ نحو : ušabil أى : بعث ، ušabilam أى : بعث فوصل المبعوث به إلى الموضع المبعوث به إليه . وفى العبرية لا تلحق النون إلا قبل الضمائر المتصلة المنصوبة[١] ، نحو : ebnennā أصلها : ebnenhā أى : أَبْنِيَنَّها .

فالخصائص المذكورة تميز العربية ، عن سائر اللغات السامية . ومما يزيدها تميزا عن سائرها : تخصيص معانى أبنية الفعل وتنويعها ، وذلك بواسطتين ؛ إحداهما : اقترانها بالأدوات ، نحو : « قد فعل » و « قد يفعل » و « سيفعل » وفى النفى[٢] : « لا أفعل » بخلاف : « مافعل » ، و « لن يفعل » بخلاف : « لا يفعل » و « مايفعل » . والأخرى : تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغة ، نحو : « كان قد فعل » و « كان يفعل » و « سيكون قد فعل » إلى آخر ذلك .

فكل هذا ينوع معانى الفعل ، تنويعا أكثر بكثير ، مما يوجد فى أية لغة كانت ، من سائر اللغات السامية ، قريبا من غنى الفعل اليونانى والغربى ، أو بالأحرى : أغنى

---

(١) وهناك نون أخرى خفيفة ، قلبت فى الوقف ألفا ، ثم سادت صيغة الوقف فى الوصل كذلك مثل : habbītā - انظر (اللغة العبرية ، للدكتور رمضان عبد التواب ٨٨).

(٢) فى الأصل : « وفى السبب » تحريف .

منهما فى بعض الأشياء . وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها ، فهى أبدا تؤثر المعين المحدود ، على المهم المطلق ، وتميل إلى التفريق والتخصيص .

فاللغة العربية أكمل اللغات السامية ، وأتمها فى هذا الباب ، أى باب معانى الفعل الوقتية وغيرها ، وهى مع ذلك أحدثها ، انكشفت انكشافا زائدا على ماف غيرها ، وابتعدت عن الأصل ابتعادا أكثر منها .

واللغة السريانية أقرب الكل إلى العربية فى بعض ماذكرناه ، فهى أيضا قد تقديم قبل الفعل صيغا من صيغ (كان) ، أو تؤخرها بعده . و (كان) فى السريانية : hwā وكثيرا ماحذفت الهاء ، وصارت : wā مثال ذلك : kṯaḇ-wā أى : كان كتب ، غير أنه ليس فى السريانية فرق ثابت ، بينها وبين : kṯaḇ بغير : wā فمعنى : kṯaḇ-wā عين معنى : kṯaḇ أى : كتب ، فى كثير من الأحوال . وهذا يظهر طبيعة السريانية ، بخلاف العربية ، فهى وإن حازت كثيرا من وسائل التنويع والتخصيص ، فلا تستفيد منها ، بل تهمل الفروق ، وتبقى مبهمة المعانى مسهبة الألفاظ .

ونستثنى من ذلك أن السريانية ، استخدمت اسمى الفاعل والمفعول ، لتأدية بعض المعانى الوقتية ، والعربية لاتسايرها فى ذلك ؛ فإنه وإن أمكننا أن نقول : « أنا كاتب » لتأدية معنى الزمان الحاضر ، فهى أقل استعمالا وإيضاحا من : kāṯeḇnā فى السريانية[١] . وأما اسم المفعول فلا يستعمل فى العربية أصلا ، كاستعماله فى السريانية فى مثل : šmīʿ-lan أى : مسموع لنا ، بمعنى : قد سمعناه . غير أن العربية لا تحتاج إلى هذه الوسيلة ؛ لأنه يمكنها تأدية المعنى بغير اشتباه ، بضم (قد) إلى الماضى .

---

(١) استغنت السريانية الحديثة ، التى بقيت حتى الآن فى بعض المناطق الجبلية النائية ، فى سوريا والعراق ، بهذا التركيب من اسم الفاعل والضمير ، عن صيغتى : الماضى والمضارع ، وأصبح هذا التركيب يدل فيها على الماضى والحاضر والمستقبل ، بمساعدة بعض الظروف الدالة على ذلك . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٨

وأما أبنية الفعل[١] ، من تفعيل ، مفاعلة .. إلى آخره ، فنراها فى بعض اللغات السامية ، وبالأخص فى الأكدية ، كثيرة تتركب علاماتها من تشديد العين ، وتاء التفعّل ، ونون الانفعال ، وغيرها مع بعضها تركبا لاحدله . مثال ذلك فى الأكدية :

المعنى	الكلمة	العلامات الموجودة فيها
عمل	ʾittaškan	n+t
شرب	ʾištanatti	t+n
برق	ʾittanabriķ	n+t+n
اجتمعوا	ʾuptatḫuru	t+t
عَرُض	ʾušrappiš	š+ تشديد
أشبع	ʾuštabarri	š+t+ تشديد
قبلت	ʾuštatamḫir	š+t+t

ويغلب على الظن أن اللغة السامية الأم كانت على مثل هذا . والعربية استغنت عن هذا الفضول ، واكتفت بالقليل منه . وهذا جدوله :

---

(١) انظر تفصيلا أكثر فى مقالتنا : أبنية الفعل فى اللغات السامية ، بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض – العدد الرابع (١٩٧٤م) ص ٥٥ – ٦٨

[نوع البناء]	[وزنه]	تائى	نونى
[مجرد]	فَعَلَ	افتعل	انفعل
مشدد	فَعَّلَ	تفعّل	—
ممدود	فَاعَلَ	تفاعل	—
رباعى[١]	أَفْعَلَ	استفعل	—

ففعل على ثلاثة أضرب : بفتح العين ، وكسرها ، وضمها . ومضارع الضرب الأول بالكسرة أو الضمة ، والثانى بالفتحة ، والثالث بالضمة . وهذا كله موافق للأصل ، غير أن مضارع (فَعُلَ) هو بالفتحة فى اللغة العبرية ، نحو : kāṭon : yikṭan أى : صَغُر يصغُر ، ولا نعرف أيهما الأصل : آلفتحة أو الضمة[٢] ؟

والافتعال تاؤه فى العربية دائما تالية لفاء الفعل ، وكانت فى الأصل سابقة لها ، كما هى فى الآرامية ، نحو : ʾeṯḳrī أى : اقترأ ، يعنى : قرىء ، لكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل ، إذا كانت هى واحدا من حروف الصفير ، نحو : ʾeštmaʿ أى استُمع ، يعنى : سُمِع . وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء فى سائر الأفعال أيضا .

والممدود أى (فَاعَلَ) خاص بالعربية والحبشية . وهو مشتق من المشدد ، أى (فَعَّلَ) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها ، أى تشديده . وهذا التعويض كثير

(١) يقصد المؤلف بالرباعى هنا : المزيد بالألف أو السين أو بالشين فى أوله . مثل : أفعل و سفعل ، وشفعل . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٤١

(٢) فى الأصل : « آلكسرة أو الضمة » !

فى الأكدية والعبرية ، وقد يوجد فى غيرها أيضا . وخصصت العربية لهذه الصيغة الجديدة معنى معينا يفارق معانى سائر الصيغ ، مفارقة بينة[١] ، لا تستطيع إحدى اللغات السامية أن تؤديه بصيغة بسيطة .

والرباعى يختلف غير المزيد[٢] منه عن التائى ، بأن الحرف الأول من (أفعل) همزة ، وفى (استفعل) سين . والحال مثل هذه فى الحبشية أيضا ، نحو : ʾaktala ʾastaktala، فنرى بعض اللغات السامية ، تستعمل الهمز فى الأفعال الرباعية ، موافقة للعربية ، ومنها السريانية ، نحو : ʾašlem، أى : أسلم ، يعنى : سلّم . وبعضها يستعمل الهاء ، كالعبرية ، نحو : hiḳrīḇ أى : أقرب ، يعنى : أضحى أضحية . وبعضها يستعمل الشين كالأكدية ، نحو : ʾušaklil أى : أكمل[٣] ، يعنى : كَمَّلَ وأتمّ . والشين يقابلها فى العربية والحبشية السين ، فنفهم أن اللغتين الساميتين الجنوبيتين ، لم تشتقا صيغة الرباعى التائية ، من أصل الرباعى عندهما[٤] ، بل من أصل غيره زال عندهما من الاستعمال وفقد[٥] .

ويوجد فى العربية غير الأبنية المذكورة . وأكثرها وقوعا هو : افعلّ ، نحو : « اخضرّ » ، وقد تمدّ الفتحة ، فتصير : « اخضارّ » . وهذا البناء وإن يوجد نظيره فى بعض اللغات السامية الأخرى ، فقد حصرت اللغة العربية استعماله ، معتمدة فى ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب ، وهى : أفعل ، نحو : أبيض وأعرج .

ومن أبنية الفعل مايبتدى ماضيه وأمره بهمزة الوصل ، وبعدها حرف ساكن ، وهى : افتعل ، واستفعل ، وانفعل ، وافعلّ ، ونظائرها . فالعربية فى ذلك متوسطة بين

---

(١) هو معنى الاشتراك فى الحدث بين فاعلين ؛ نحو : « قاتل » و « حاور » ونحو ذلك .
(٢) فى الأصل : « الغير المزيد » .
(٣) فى الأصل : « أكل » وهو تحريف .
(٤) فى الأصل : « عندهم » .
(٥) أى : لامن أفعل ، ولكن من سفعل .

الحبشية ، وبين سائر اللغات السامية ، فانا نرى أن الحبشية لايوجد فيها حرف ساكن ابتداء ، إلا فى الاستفعال ؛ نحو : ʾastarʾaya أى : استرأى ، يعنى : أرى ، أو أظهر[١] . وافتعل يقابلها فيها مثلا : tawalda أى : اتّلد ، يعنى : وُلِدَ . واللغات السامية الشمالية على ضد ذلك ، فيماثل التفعّل فيها الافتعال ، فى وجود الساكن فيها ابتداء ، مثلا : hitkaddēš[٢] بالعبرية ، والهاء تنوب عن همزة الوصل ، و ʾetkaddaš فى الآرامية ، أى : تقدّس .

والجدول التالى يظهر ذلك بوضوح :

الحبشية	العربية	اللغات السامية الشمالية
takattala	tafaʿʿala	hitkaddēš, ʾetkaddaš
tawalda	ʾiftaʿala	ʾetkrī
ʾastarʾaya	ʾistafʿala	———

هذا مايخصنا من بناء الأفعال على العموم . وأما الأفعال المعتلة ، فتمسكت العربية فيها بالصيغ القديمة السامية الأصل ، فى أكثر الحالات .

ومما انفردت فيه عنها ، أن بعض الأفعال التى فاؤها همز ، يحذف الهمز فى الأمر [منها] ؛ نحو : كُلْ ، وخُذْ ، ومُرْ[٣] ، وهى فى العبرية : ʾekōl و ʾemōr و ʾehōz.

---

(١) فى الأصل : « ظهر » وهو تحريف .

(٢) فى الأصل هنا وفيما يلى : hitkaddaš بفتح العين ، ولا يوجد هذا الفتح فى العبرية ، إلا عند الإسناد إلى بعض الضمائر ، وهو الأصل فى هذه الصيغة .

(٣) ومثلها أيضا : « سل » من : سأل .

ومنه أن بعض الأفعال التى فاؤها واو[1] ، أصبح ماضيها ومضارعها كلاهما بالكسرة على خلاف العادة ، نحو : وَرِث يَرِث . وهى فى العبرية : yīraš, yāraš وفى الآرامية : nērat ,ʼīreṯ فكانت من الأفعال الواوية السالمة ، كوَجِل يَوْجَل ، ثم حذفوا واوها فى المضارع والأمر ، على قياس : « يَجِد » وأخواتها .

ومما خالفت فيه العربية اللغة السامية الأم ، أن الأفعال الجوفاء ، شبهت حركة ماضيها بحركة مضارعها ، فى مثل : « قُمت » على قياس : « يقوم » ، و « سِرت » على قياس : « يسير » . والحركة فى العبرية والآرامية ، هى الفتحة دائما ، كما هى فى الغائب أى : قام ، وسار ؛ مثال ذلك فى العبرية : ḳamtā مضارعها : yāḳūm و śamtā مضارعها : yāśīm . ويوجد نوع ثالث فى العربية : خاف يخاف خِفت ، وحركة فائها[2] بالكسرة ، لأن وزنها : فَعِلَ .

ومن الشاذ فى الأفعال الناقصة ، صيغة المثنى المؤنث فى الماضى ؛ نحو : « رَمَتَا » أصلها : ramayatā على وزن : فَعَلَتَا ، فكان يلزم أن تكون : ramātā باتحاد الفتحتين إلى فتحة واحدة ممدودة ، غير أنها قصرت على قياس : « رَمَتْ » ، وتقصيرها فيها واجب ، للحرف الساكن بعدها[3] .

* * *

[القسم الثالث : الأسماء]

إلى هنا تم القسم الثانى من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث ، فى الأسماء .

إن أقدم الأسماء صيغة ، هى الأسماء الثنائية . والعربية حافظت على بنائها الأصلى فى كثير منها ، غير أنها اشتقت من بعضها صيغا جديدة ، بزيادة أحد حرفى

---

(١) فى الأصل : « واوا » وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « فاؤها » وهو خطأ .

(٣) انظر فى ذلك أيضا مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٤٩

العلة ، أو بزيادة همز ، أوهاء ، مثال ذلك : فى الجمع الصحيح : (أخوات) ، وفى جمع التكسير : (آباء) و (مياه) ، وفى الأسماء المشتقة : (أبوّة) و (بُنَىّ) . وفى الأفعال المشتقة : (سَمّى) و (تَبَنّى)[١] .

ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة ، وهى بعض أسماء القرابة ، نحو : « أبو » و « أخو » و « حمو » ، ويشاكلها اسم محتو على حرف واحد فقط ، هو : « فو » . والحركة الممدودة سالمة فى المضاف ، نحو : « أبو زيد » و « أبونا » ، وقد قصرت مع التنوين ، نحو : « أبٌ » و « فمٌ » وقد ذكرنا أصلها فيما سبق . وحذفت مع ضمير المتكلم المفرد ، نحو : « أبى » .

وكانت الفتحة السابقة لتاء التأنيث ، ممدودة أيضا فى هذه الأسماء ؛ ومن ذلك فى العربية : « حماة » ، يقابلها فى العبرية : ḥāmōṯ وفى الآرامية : ḥmāṯā وفى الأكدية ʾemētu. ومنه فى العبرية : ʾāḥōṯ أى : الأخت ، وهى فى الآرامية : ḥāṯā وفى الأكدية : ʾaḫātu، غير أنها صارت فى العربية : « أخت » على قياس : « بنت » .

و (ابن) وأصله : bin كما ذكرنا آنفا ، ليس من هذا القبيل ، ولم تكن فى آخره ممدودة أبدا ، فلا مانع لإلحاق تاء التأنيث بغير فتحة على الطريقة المتبعة كثيرا ، فى بعض اللغات السامية ؛ فـ (بنت) هى الأصل ، و (ابنة) استحدثت فى العربية ، على قياس : ابن . وجمع ابن (بَنُون) بالفتحة بدل الكسرة ، وهذا الإبدال قديم سامى الأصل ، فنجده فى العبرية أيضا ؛ فالجمع فيها : bānīm . والابن يماثل : (اثنان) ، وأصلها : ṯinãni ، والبنت يماثلها : (ثنتان) فى الأصل أيضا ، واثنتان محدثة على قياس اثنان ، كما أن ابنة محدثة ، على قياس : ابن . ومن هذا الوزن : (اسم) ، أصلها simun و(است) ، أصلها : situn وهى فى العبرية : šeṯ .

ومما حركته كسرة ، ولم تحذف مثلما حذفت فى : ابن وأمثالها : (كِلاَ) وهى تثنية ،

---

(١) فى الأصل : « وفاؤد » ولا معنى له !

مثل : tinā . ومنه مع تاء التأنيث : « عضة » و « رئة » و « مئة » و « اللات » ، وأصلها : al- ʾilāt والفتحة فيها ممدودة ، بخلاف ما ذكرناه قبلها ، وذلك على قياس : « حماة » وأمثالها . وأما مذكر (اللات) الثنائى ، فلا يوجد فى العربية الفصيحة ، وهو فى الأكدية : ʾilu وفى العبرية : ʾēl . وينوب عن ذلك فى العربية : « إلاه » بزيادة الهاء .

ومما حركته فتحة مقصورة : « يَد » و « دَم » ، ومع تاء التأنيث : « شفة » و « سَنَة » و « أَمَة » . والضمة نادرة ، نحو : « حُمَة » ، وهى فى الأكدية : ʾimtu وفى العبرية : ḥēmā[1] وفى الآرامية : ḥemtā كلها بالكسرة .

وقد توجد فتحة ممدودة ، نحو : « ماء » أصلها : māy فهى فى الحبشية : māy وقصرت الحركة فى العبرية والآرامية فصارت : mayim و mayyā ، واتحدت بالإعراب فى الأكدية ، فأصبحت : mū . ويماثلها فى العربية[2] : « شاء » ، ولا نعرف صيغتها الأصلية معرفة يقينية ؛ فالواحدة منها : « شاة » ، وهى فى العبرية : śē وفى الأكدية : šūʾu .

وقد تكرر مادة ثنائية مرتين ، فيصبح الاسم فى ظاهره رباعيا ، نحو : « كوكب » ، أصله : kabkab والباء الأولى صارت واوا فى بعض اللغات السامية ، وأدغمت الكاف الثانية فى بعضها ، نحو : kakkabu فى الأكدية . ولم تبق سالمة على حالها إلا فى المهرية ، فالكوكب فيها : kabkib . ومن هذه الأسماء الرباعية مظهراً : « قرقر » و « سلسلة » ، ومنها أيضا : « ليل » أصلها : laylay ، كما هى فى السريانية . ويدل على ذلك الأصل جمعها : « ليالٍ » أى layāliyu على : فَعالِل ، من الرباعى .

فكل الأسماء المذكورة ، وما شاكلها فى سائر اللغات السامية ، أصلية غير مشتقة من الأفعال ، كما زعم بعض النحويين واللغويين القدماء . والحقيقة على عكس

---

(١) فى الأصل : ḥāmā وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : « العبرية » وهو خطأ .

ذلك ، فالأفعال منها إذا وجدت ، مشتقة من الأسماء .

وكثير من الأسماء الثلاثية أصلى أيضا ، وبالأخص من أسماء الأشياء المادية المنظورة الملموسة ؛ منها الحيوانات كالنمر ، والذئب ، والأيّل ، والثور ، والحمار ، والكلب ، والخنزير ، والنسر ، والذباب . ومنها النباتات كالعنب ، والثوم ، والقثاء ، والكمون . ومنها أعضاء البدن كالرأس ، والعين ، والأذن ، والأنف ، والسن ، والشعر ، والشفة ، والظفر ، والركبة ، والذنب ، والقرن ، واللب ، والكلية ، والكتف . ومنها غير ذلك كالسماء ، والشمس ، والأرض ، والحقل ، والبئر ، والبيت ، والعمود ، والعرش ، والقوس ، والحبل ، والإناء ، والقمح ، والدبس . ومنها اليوم .

وكل الأسماء المذكورة سامية الأصل ، موجودة فى كل اللغات السامية . ومما يدلنا على أنها وكثيرا من الأسماء غيرها ، لم يشتق من الأفعال ، هو ثلاث[١] ملاحظات :

الأولى :

أنه فى كثير منها لايكاد معناها أن يحتمل الاشتقاق من فعل أصلا . فمن أى فعل نستطيع أن نشتق أسماء كالذئب ، والقوم ، والرأس ، والأرض ؟ وهل يجوز أن يكون أى فعل كان من الأفعال ، أقدم من هذه الأسماء وأمثالها ؟

والملاحظة الثانية :

أن بعض هذه الأسماء تخالف الأفعال ، التى يحتمل معناها اشتقاقها منها ، مخالفة تامة ، نحو : « الأذن » ، فإنه يمكننا التصور أن الأذن مشتقة من السمع ، لكن نراهما تتخالفان فى كل حروفهما . وكذلك : « العين » والرؤية ، وهلم جرا .

---

(١) فى الأصل : « ثلاثة » وهو خطأ .

والملاحظة الثالثة :

أنا لانجد علاقة بين أوزان هذه الأسماء ومعانيها ، فإنا نرى الأسماء المتقاربة فى المعنى ، متفارقة[1] فى الوزن ، نحو : الثور ، والحمار ، أو العين ، والأذن . ولو اشتقت من أفعال لكان من الواجب أن يكون لكل معنى وزن واحد بنى عليه الأسماء ، أو أوزان قليلة .

وقد توجد أسماء دالة على أشياء مادية محسوسة ، لها معان متقاربة ، ووزن واحد . وأقدم مثال لذلك ، بعض أسماء أعضاء البدن ، على وزن : (فِعِل) منها من الأسماء السامية الأصل : الكتف ، والرحم ، والكبد ، والكرش ، والمعدة . ومنها أيضا : النفس ، وقد ذكرنا أن أصلها : nafis كما هى فى الأكدية : napištu وكانت تعد من أعضاء البدن ، فى الزمان القديم .

وظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ، ناشىء عن أحد سببين ؛ أولهما : أنها اشتقت من أفعال ، أو بالأحرى من مواد ثلاثية ، وبقيت على وزن واحد . والآخر : أن أحدها كان هو الأسوة ، وأن الباقية شبهت به . ومثل ذلك كثير فى تاريخ اللغات ، وقد ذكر قدماء العرب أمثلة له ، كما أن ابن يعيش قال : إن الفتحة فى : « يَذَر » استبدلت من الكسرة ، على قياس : « يَدَع » . والسببان فى الحقيقة سبب واحد ؛ فإن من المرجح أن الوزن الواحد فى كثير من الحالات ، نشأ عن كلمة واحدة معينة ، قيست عليها كلمات أخرى ، معانيها شبيهة بمعنى تلك .

ومن الأوزان القديمة جدا لأسماء من أسماء الأشياء المادية المحسوسة : فَعْلَل ، وهو رباعى ، ويستعمل فى أسامى الحيوانات ، منه : عِكْبِرَ[2] وعقرب ، وأرنب ، وهى سامية الأصل . وربما كانت الباء فى الأخيرتين ، علامة ألحقت للإشارة على معناهما .

(١) فى الأصل : « متقاربة » وهو تحريف .
(٢) العكبر بكسر العين وفتح الباء : ذكر اليرابيع . انظر اللسان (عكبر) ٦/٢٧٨

ومن أسماء الأشياء المادية ، ماهو مشتق من الأفعال ، اشتقاقا بينا ، لاشك فيه على أوزان معروفة ظاهرة ؛ مثال ذلك : أسماء الآلة والمكان ، نحو : مفتاح ، ومسكن ؛ فإنها وإن كانت حديثة بالنسبة إلى ما ذكرناه قبلها ، فهى سامية الأصل أيضا ، فنجد « المفتاح » مثلا بالعبرية : maptēyaḥ وفى الأكادية : niptū أصلها : miptāḥu فنرى من ذلك أن وزن أسماء الآلة ، كان موجودا فى اللغة السامية الأم ، غير أنه لم يكن ثابتا بعد ، فحركة الميم فى بعض اللغات السامية كسرة ، وفى بعضها فتحة . و « المسكن » يقابله فى الأكدية : maškānu وفى العبرية : miškān وفى الآرامية : mašknā .

ووزن (مِفْعال) فى : مفتاح ، أصله : (فِعَال) ألحقت بها الميم . وفِعال أقدم وزن لأسماء الآلة ، منه : « سِنان » ، وهى الآرامية : šnānā ، و « نِطاق » وربما قابلها فى الحبشية : ḳonāt بالتقديم والتأخير ، وإبدال الحرف السِّنّى . ومنه « الوِعاء » ويظهر أن منه « اللسان » ، وهى فى الحبشية : lesān وفى الأكدية : lišānu وهى فى الآرامية : leššānā بالتشديد الحديث ، وفى العبرية : lāšōn بالفتح يدل الكسر .

وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان ، هى أسماء المعانى والصفات ، فلكل وزن منها حيز فى المعنى والخدمة . وكل اسم معناه وخدمته داخل فى ذلك الحيز ، يبنى على ذلك الوزن ، مع أن كثيرا من الأوزان تجمع بين معان مختلفة . وكثير[1] من المعانى يؤدى بها بأوزان متعددة .

ولذلك سببان ، أولهما : أنه[2] يوجد بين أسماء المعانى والصفات ، ما هو أقدم من الأوزان ، شبيها بالأسماء الدالة على الأشياء المادية المحسوسة ، التى عددناها قبل .

---

(١) فى الأصل : « وكثيرا » وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « أن » تحريف .

والسبب الثانى : أن طرقات القياس قد كثرت ، واشتبكت بعضها ببعض ، فكان يخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتفاق والاضطراب .

ومع كل ذلك ، فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعانى والصفات منه عند غيرها من الأسماء ؛ وذلك لأن أسماء المعانى والصفات ، قريبة جدا إلى الأفعال ، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة . مثال ذلك أنا نرى (فرح) تكون إما فعلا ، فهى إذن مبنية على الفتحة ، أى : « فَرِحَ » ، أو صفة ، فهى إذن متصرفة ، أى : « فَرِحٌ » . و (قرب) تكون فعلا ، إذا كانت الكسرة مقصورة ، أى : « قَرِبَ »[1] ، وإذا مدّت أصبحت وصفا ، أى : « قريب » . ومثله كثير فى كل اللغات السامية ، وأكثر منه ماتخالف فيه الفعل والاسم فى الوزن ، وتوافقا فى المعنى ؛ منه كل اسم على وزن فاعل ومِفْعَل .. إلى آخره ، وكل المصادر ، وغير ذلك مما لايحصى .

وأكثر اللغات السامية ، أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة ، فى زمان قديم جدا ، إلا على القليل من الأوزان ، كالمصادر والأنساب ، فأصبحت جملة أسمائها محدودة ، لايزاد[2] عليها إلا القليل فى المدة الطويلة ؛ فاشتقاق الأسماء فيها ، ميت أو قريب من الميت . واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة ، على الأوزان المتنوعة ، وكل شاعر من الشعراء المتقدمين ، كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة ، على الأوزان المعروفة ، فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة فى بيت من الشعر ، ثم تنسى متى نسى ذلك البيت ، فكانت جملة الأسماء غير محدودة ، بل قابلة للزيادة والنقصان ، فى كل آن ، وكان عدد من الأسماء غير منته ، يوجد فى القوة ، وإن لم يكن موجودا فى الفعل والحقيقة . ثم أتى اللغويون ، وجمعوا الكلمات الموجودة فى الشعر

---

(١) يقال : « قرب منه » بضم الراء ، و « قربه » بكسر الراء . انظر القاموس المحيط (قرب) ١١٤/١

(٢) فى الأصل : « لايزال » وهو تحريف .

المروى عند العرب ، وضبطوا معانيها ، فظن الناس أن هذه الأسماء المدونة فى القواميس هى اللغة العربية ، فصاروا لايجسرون[١] على اختراع الأسماء ، راكنين إلى اللغة الحية فى عقولهم وأفئدتهم ، بل يتعلمون لغة قد كانت ماتت وقبرت فى الكتب[٢] . ولاعجب فى ذلك ؛ إذ إن كثيرا منهم ، لم يكن يعرف اللغة العربية من فم أمه ، بل أصله أعجمى ، أو آرامى ، أو قبطى ، أو يونانى ، فتعلم اللغة العربية كلغة أجنبية .

فمن الأوزان ، التى كانت العرب تقترح عليها الكلمات الجديدة : فُعَل ، وفَعَالِ ، وفَيْعل ، وفَعَّال للصفات ؛ فنرى كل الصفات المبنية على هذه الأوزان أو أكثرها ، نادرة ليست بكلمات مألوفة ثابتة ، بل تشتق من أفعالها عند الحاجة إليها ، وللأوزان المذكورة معان خاصة بها مختلفة ؛ ففَعَالِ مثلا للعيوب ، وفُعَل للذم فى أكثر الحالات . ونحو ذلك كثير .

وأظهر علامات العربية فى باب أوزان الاسم أربع ؛ أولها : كثرة أوزان مصدر (فَعَلَ) . والثانية : وزنا : (فَعْلة) و (فِعْلة) . والثالثة : وزن : (فُعَيْل) والرابعة : وزن : (أَفْعَل) .

أما الأولى ، فنرى كل اللغات السامية ، لها فى مصدر : فَعَلَ ، صيغة واحدة ، أو على الأكثر صيغتان ، وهى : (فَعَال) فى الأكدية والعبرية ، نحو : ḳabāru و ḳāpōr ، وتوجد فى العربية أيضا ، نحو : « هلاك » و « طواف » ، و « ضلال » و « رجاء » ، وقريب منها صيغة : فَعَالِ ، نحو : « نَزَالِ » أى : انزلوا . و pāʿōl فى العبرية تستعمل فى هذا المعنى أيضا . وللعبرية مصدر ثان[٣] ، وهو العادى ،

---

(١) فى الأصل : « لايجسرو » وهو خطأ .

(٢) لقد جانب المؤلف الصواب ، فى هذه العبارة ، فلا يصح أن توصف لغة ما ، بهذا الوصف ، لمجرد اندثار مجموعة ضئيلة من ألفاظها ، التى تعد بالآلاف .

(٣) فى الأصل : « ثانى » وهو خطأ .

وصيغته : pōl يوازنها : فُعْل فى العربية[١] ، وهى نادراً ماتوجد بين المصادر العربية ، نحو : « ثقْل » و « قُبْح » . والسريانية مصدرها على : mep̄ʿal ، أى[٢] مصدر ميمى . وأمثاله فى العربية كثيرة ، غير أنه يوجد دائما مع المصدر الميمى ، آخر بغير الميم ، وهو أكثر استعمالا .

وللعربية أوزان كثيرة غير المذكورة ، خصصت بعضها ببعض صيغ الأفعال ومعانيها ، مثل : (فَعْلٌ) فى أكثر ماوزنه : فَعَلَ يَفْعُلَ ، و (فَعَلٌ) لفَعِل يفعَل ، و (فِعْلٌ) فى بعض الأفعال المتعدية على وزن : فَعِل يفعَل ، نحو : عَلِمَ ، ولَبِسَ ، و (فِعَلٌ) فى : فَعُل ، للمساحة ، نحو : كِبَر وصِغَر ، و (فُعَالٌ) فى الأصوات ، نحو : صُراخ ، ونُباح ، وسُؤال ، و (فُعُولٌ) فى الحركات وضدها ، نحو : دخول ، وخروج ، وركوب ، وسكون ، وقعود ، إلى غير ذلك مما لايحصى .

ويتضح من ذلك أن العربية ، لما لم تكتف بصيغ قليلة ، مثل سائر اللغات السامية ، كانت تميل إلى كثرة الأشكال ، والتفنن فى الصيغ الكثيرة . ونرى مثل ذلك فى صيغ جمع التكسير ، فهى متعددة أيضا ، وبعضها اقترحته العربية مع الحبشية ، وبعضها اقترحته العربية وحدها . واللغات السامية الشمالية لايوجد فيها إلا القليل منها .

وأما مصادر سائر أبنية الفعل ، فأوزانها قليلة ؛ فلكل واحد من الأبنية واحد أو اثنان . وهى ثلاثة أنواع ؛ الأول : بالفتحة الممدودة بين عين الفعل ولامه ؛ نحو فِعال ، وإفعال ، وانفعال ، وافتعال ، وافعلال ، واستفعال . ولايوجد فى سائر اللغات السامية مثلها . وقد كنا صادفنا الفتحة الممدودة ، فى : فَعَالِ ، اسم فعل .

---

(١) هذا غلط ؛ فإن هذا المصدر الذى يستعمل فى العبرية فى حالة الإضافة ، يوازن فى العربية (فَعَال) كذلك ؛ فلا تزال فيه الفتحة الطويلة ، التى أميلت حسب قوانين العبرية .

(٢) فى الأصل : « يعنى » .

والنوع الثانى : بالضمة بين الحرفين ؛ منه : تَفَعُّل ، وتَفاعُل ، ومثله كثير فى الأكدية ، نحو : kutaššudu وفى الحبشية نحو : talabbesō ، أى : تَلَبُّس ، و : tanāgerō أى : تكالُم . والـ (e) توافقها هنا الضمة فى اللغة العربية .

والنوع الثالث : هو تفعيل ، وهو أحد الأوزان المزيد فيها التاء ، وخُصّص لفَعَّل ، على أنه ليس له بها علاقة أصلية .

وأسماء الفاعل والمفعول بسيطة فى العربية ، ففاعِل هى أصلية سامية كـ kāšidu فى الأكدية ، و pōʿēl فى العبرية ، و pāʿel فى الآرامية . ومَفْعُول أصلها : فَعُول، زيدت فيها الميم الكثيرة الاستعمال فى هذه الأسماء[1] .وفَعُول نفسها توجد فى العربية فى معنى المجهول فاعله ، نحو : « رَسُول » ، أى : المُرْسَل ، وهى اسم المفعول فى العبرية ، نحو : ḳabūr أى : مقبور . وينوب عنها فى الآرامية : فَعِيل[2] ، نحو : ḳṭīl أى : مقتول ، وذلك من تبادل الضمة والكسرة الممدودتين ، والميم فى سائر أسماء الفاعل والمفعول ، سامية الأصل فى كل اللغات السامية .

وأما وزن : (فَعْلَة) وهى اسم المرّة ، و (فِعْلَة) وهى اسم النوع[3] ، فلا يوجد نظيرهما فى كل اللغات السامية .

ووزن : (فُعَيْل) وهواسم التصغير ، نادر فيها . وأكثر وجوده فى الآرامية ، نحو : ʿlaymā أى : الغلام .

ووزن : (أَفْعَل) فى معنييه ، وهما : التفضيل[4] ، واللون أو العيب ، لايوجد فى أية لغة من اللغات السامية ، حتى الحبشية ، فهو مرتجل فى العربية جديد ، فأفعل إذا

(١) أى فى غير الثلاثى كما هو واضح !

(٢) فى الأصل : « فعل » والصواب ما أثبتناه ، بدليل كلمة : « الممدودتين » الآتية بعد .

(٣) يسميه نحاة العربية : « اسم الهيئة » .

(٤) فى الأصل : « التصغير » تحريف .

كان للتفضيل ، هو أكثر تخصيصا وتحديدا ، من بين سائر أبنية الاسم ؛ فاختراع العربية له ، من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين . و (أفعل) مع ذلك ، مما يسهل تركيب الجملة ، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة ؛ مثال ذلك : « هذا أكثر من أن يحصى » ، و « أنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك » . ولايوجد مثلهما فى سائر اللغات السامية .

ويقارب وزن : (أفعل) ، فى كل واحد من معنييه ، صيغة من صيغ الفعل ، فأَفْعَلُ للون أو العيب ، هو أصل : افْعَلَّ ، نحو : أخضر ، واخضرَّ ، أو أعوج ، واعوجّ . وأفعل للتفضيل هو عين فعل التعجب ؛ نحو : أكرمُ ، وما أكرمَ زيداً ، فأصل الجملة جملة اسمية ، و« زيدٌ » الاسم فيها ، ثم شبهت : (أكرم) بعد ذلك بالفعل الرباعى ، فنصبوا زيداً ، كأنه مفعول الفعل . وأما « أكرِمْ بزيد » ، أى : ماأكرم زيداً أيضا ، فلانعرف أصلها .

ومما يدل على حداثة وزن : (أَفْعَل) ، أن حروف العلة تبقى سالمة فيه ، نحو : « أبيض » و « ما أحوجه إلى ذلك » ، فلو أن الوزن عتيق ، لكان الأحرى أن تعتل بعض الاعتلال ، وتكون : aḥāgaᵓ مثلا ، بدل : أَحْوَجَ .

والأوزان الأربعة المذكورة أخيرا ، يعنى : فَعْلة ، وفِعْلة ، وفُعَيْل ، وأفعل للتفضيل ، هى حية فى العربية كل الحياة ، فيمكن صوغها من أى مادة كانت عند الحاجة إلى ذلك ، ولم يبق وزن من الأوزان حيا على هذا المثال فى واحدة من سائر اللغات ، غير أن بعض الإلحاقات ، كياء النسبة ، تلحق بكل الأسماء فى كل اللغات السامية .

ومن أبنية الاسم الفصيحة ، ماأثرت فيه اللغة الآرامية ، كفَعَّال فى أسماء الصنّاع ، نحو : نجّار ، وطبّاخ ؛ فأقدمها معرب من الآرامية . ومنه : النجّار ، وهو فى الآرامية : naggārā ثم قيس باقيها على هذا القياس .

ومابين حروفه حرف علة ، له خصائص فى بناء الأسماء ، كما هى الحالة فى

الأفعال ؛ منها أن : فَعيل ، كثيرا ماينوب عنها فى المواد الجوفاء : (فَعِّل) ؛ نحو : مَيِّت وبَيِّن ، وهذه هى الصيغة العتيقة . و « طويل » وأشباهها حديثة .

ومن المذكور أن الواو فاء الفعل ، تحذف فى المصدر ، إذا حذفت فى المضارع نحو : « لِدَة » ، كَتَلِدُ . وهذا الحذف قديم ، نشاهده فى العبرية أيضا ، فلِدَةٌ فى العبرية : ledet ، أصلها : ladt بإبدال الفتحة من الكسرة ، و « دَعَةٌ » صارت فيها الكسرة فتحة للتشابة بينها وبين الحرف الحلقى بعدها ، و « هِبَةٌ » بقيت فيها الكسرة ، وأصبحت فتحة فى : « يَهَبُ » . وتاء التأنيث فى الجمع عوض عن الواو المحذوفة .

ومما عوض فيه بتاء التأنيث عن مقطع ساقط : الإفعال ، و الاستفعال ، من المواد الجوفاء ، على وزن : « إفادة » و « استفادة » . والتفعيل من المواد الناقصة على وزن : « تعزية» . وقد ذكرنا التعويض عن مقطع ساقط بالتنوين ، فى مثل : « جَوَارٍ » .

* * *

[جموع التكسير]

والآن بعد الكلام عن بناء الأسماء ، نتكلم عن صرفها ، وهو : الجمع والتأنيث والإعراب .

أما الجمع ، فشكله مما تنفرد فيه اللغة العربية ، ولايشاركها فيه أو فى كثير منه ، إلا اللغة الحبشية . والعربية أكثر انفراداً عن غيرها منها ؛ فنجد الجمع الصحيح ، وبالأخص المذكر منه ، قد انحصر حيزه فى اللغتين ،وشغل جزءا منه جمع التكسير ، الذى لايوجد فى اللغات السامية الشمالية إلا بعض الأصول له .

وأصل جمع التكسير أسماء الجملة . وقد ذكرنا فى المقدمة ، أنها هى الأسماء ، التى تدل على جنس متركب من الأفراد ، وهى كثيرة فى اللغات السامية وغيرها . منها القوم ، والحىّ أى القبيلة ، والأهل ، والركب ، والقطيع من الغنم وغيره ، والغنم نفسها ، والضأن ، والطير ، إلى غير ذلك . ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد ،

فهى تشبه الجمع فى أنه يعبر بها عن غير واحد من الأفراد ، وتشبه المفرد فى أن « القوم » مثلا ، وإن احتوى على عدد كثير من الناس ، فهو فرد يميز عن غيره ؛ ولذلك يمكن جمعه على : « أقوام » . وكثيرا ما اشتقوا من مادة اسم الجملة ، اسما دالا على الواحد أيضا ؛ نحو : « راكب » واحد ، بخلاف « الرَّكْب » المحتوى على كثيرين منهم . وكلاهما موجود فى العبرية . والرَّكب هو[1] : reke͟b والراكب : rōke͟ē͟b .

وقد تكون مادة الواحد غير مادة الجملة فى بعض الأوقات ؛ نحو : « القوم » فالواحد منه : رجل ، أو امرأة .

وإذا تساوى الاسمان : اسم الجملة ، واسم الفرد فى مادتهما ، عرض أحيانا أن ينسب أحدهما إلى الآخر ، فيصير اسم الجملة جمعا حقيقيا ، دالا على الأفراد الكثيرة ، نحو : « قُرًى » جمع : « قرية » . والدليل على أن « قُرًى » اسم جملة فى الأصل ، لاجمع هو وجودها فى الآرامية ، وهى هناك : karyā ؛ مع أن معنى : karyā فى السريانية ، هو معنى الجمع ، ومفرده : krīṯā ، المقابلة لقرية ، وذلك أن « قُرًى » ، وإن كان أصلها اسم جملة ، فقد صارت جمعا فى المعنى ، قبل افتراق اللغات السامية الجنوبية عن الشمالية ؛ فقُرى من أقدم أمثلة الجمع المكسر فى اللغة العربية .

وتكلمنا حتى الآن عن الحالات ، التى يشتق فيها من مادة واحدة ، اسم فرد واسم جملة ، وكلاهما عتيق لا يمكننا تعيين أيهما أقدم من صاحبه . وهذه الحالة نادرة ، وعلى العموم فأحدهما أصل ، والآخر مشتق منه ، فكثيرا ما اشتقوا من اسم الجملة القديم ، اسم وحدة بإلحاق تاء التأنيث ، نحو : شاء وشاة ، ونخل ونخلة . ومنه اسم المرة ، الذى ذكرناه آنفا ؛ نحو : المرّة من المرّ .

ونجد فرقين بينه وبين سائر أسماء الوحدة ؛ أولهما : أن المصدر ليس باسم جملة ، واسم المرة ليس باسم عين ، كالنخلة والشاة وغيرهما . والفرق الثانى أن اسم

---

(١) فى الأصل : « والركب من » تحريف .

المرة يكاد أن يكون دائما على وزن (فَعْلة) ، وإن كان المصدر على غير وزن : (فعْل) نحو : قعدت قَعْدَة . والمصدر : قُعود .

واسم الوحدة كثير جدا فى العربية ، وقد يوجد فى العبرية ، وإن لم يفرقوا بينه وبين اسم الجملة ، تفريق العرب بينهما ؛ مثال ذلك من العبرية šīr أى : غناء ، والأغنية الواحدة : šīrā إلا أنه قد يوجد فى هذا المعنى : šīr أيضا . ويوجد القليل منه فى الآرامية نحو : zabnā أى : الزمان ، وzbattā أصلها : zbantā أى المرة .

هذا إذا كان اسم الجملة هو الأُصل ، وبالعكس إذا كان اسم الفرد هو الأقدم ، اشتقوا منه اسم جملة ، ثم جمعا بتغيير بنائه ، كما أنهم كانوا اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضها من بعض ، بتغيير الحركات والتشديد ، وإلحاق الزوائد ، وغير ذلك . وأقدم مثل لذلك جمع (الفِعْل) على : (فِعَل) ، ويتشارك فيه اللغات السامية الغربية ، غير أن العبريين والآراميين ، ألحقوا بهذا الجمع المكسر علامات الجمع الصحيح . وقد يكون ذلك فى العربية والحبشية ؛ مثال ذلك فى العبرية : mélek أى : الملك ، أصله : malk وجمعه : mlākīm و séper أى : الكتاب ، أصله : sipr وجمعه : spārīm و kódeš أى القدس ، أصله : kudš وجمعه : kdāšīm و malkā أى : الملكة ، جمعها : mlākōt وšiphā أى : الأَمَة ، جمعها : špāhōt . ومن الآرامية : ʾalpā أى : أَلْف ، جمعها : ʾalpē وʿesbā أى : العشب ، جمعها : ʿesbē ؛ فيصير الحرف الشديد فى مفردهما ، رخوا فى جمعهما ، وذلك لا يكون فى الآرامية إلا بعد حركة ، فنستدل بذلك على أن أصل : ʾalpē هو : ʾalapē وأصل : ʿesbē هو : ʿesabē ، وأن الفتحة حذفت بمقتضى القوانين الصوتية الخاصة باللغة الآرامية .

ومن ذلك فى الحبشية : ʾab أى : الأب ، جمعه : ʾabaw وʾezn أى : الأُذُن جمعها : ʾezan. وقد يلحق بمثله علامة الجمع الصحيح ، نحو : kalb أى : الكلب ، جمعه : kalabāt، و helkat أى : الحلق ، وجمعها : helakāt .

وأما العربية[١] ، فلا يجمع على هذا المثال إلا المؤنث من (فعْلة) ؛ أما (فَعْلة) فجمعها على (فِعل) كثير ، وقد يلحق به الألف والتاء للجمع الصحيح ؛ وأما (فُعْلة) فلا يكاد يكون جمعها إلا بإلحاق علامة الجمع الصحيح ؛ مثال ذلك : قطْعة : قِطع وأمّة : أمم ، وخلْقة : خلَق ، (ومثل ذلك بالفتحة نادر) ، وسدْرة : سِدرات ، وظُلْمة : ظُلَمات (وقد تشبه الفتحة بالضمة قبلها فتصير : ظُلُمات) ، وطعْنة : طعَنات . وجمعت (الأرض) على هذا الوزن بأرضُون ؛ لأنها مؤنثة ، وألحقوا بها علامة الجمع المذكر ؛ لأنه لاتاء للتأنيث فى مفردها .

وزعم النحويون القدماء أن علامة الجمع فى : سِدرات ، وظُلَمات ، وطَعَنات وما شاكلها ، هى الألف والتاء فقط ، وأن الفتحة زائدة . وإنا قد رأينا من مقابلة سائر اللغات السامية الغربية ، أن الأمر على ضد ذلك ، وأن الفتحة هى المؤدية لمعنى الجمع ، ثم زيدت فيه الألف والتاء ؛ فإدخال الفتحة بين الحرفين الأخيرين من وزن (فُعْل) و (فِعَلة) هو ماسماه النحويون تكسيرا ، وهى عبارة جيدة مصيبة ، فإنا نرى [أنه] كثيرا مايحرك فى جمع التكسير ، حرف ساكن فى المفرد ، أو يسكن متحرك ، أو تمد حركة مقصورة ، أو تقصر ممدودة . وكل هذا من تضاد الصيغتين ، يعبر به عن تضاد المعنيين ، معنى المفرد والجمع .

وقد تلحق فى الجمع بآخر الكلمة اللواحق ، أو بأولها الهمز ، ويصاحب كل ذلك كثير من إبدال الحركات ، وقد لا يفرق بين الجمع [والمفرد] إلا به ؛ نمِر : نُمُر وكبير : كُبار ، وبالعكس : حِمَار : حَمِير . ومما تمد فيه الحركة مع الإبدال : جَبَل : جبال ، وملك : ملوك . ومما تقصر فيه : كِتاب : كُتب ، وخادم : خَدَم ، وساجد : سُجَّد ، بالتشديد علاوة على التقصير . ومن تحريك الساكن : خَلْقة : خلَق ، وقِطْعة قِطع ، وأُمّة : أُمم ، التى ذكرناها من قبل .

---

(١) فى الأصل : « العربية » .

وكثيرا ماتكون الحركة المُدْخلة ممدودة ؛ نحو : بحر : بحار ، ونفس : نفوس ، وعبد : عبيد ، وكوكب : كواكب ، وقنديل : قناديل . ومن هذا الباب : شاهد : شواهد ، ورسالة : رسائل ، مع إدخال حرف علة ، أو همز فى موضع الحركة الممدودة . ومن إلحاق اللواحق بآخر الكلمة : أخ : إخوة ، وتاج : تيجان ، ويتيم : يتامى .

وكثيرا مايجمع بين علامتين من علامات جمع التكسير ، أو أكثر من ذلك ؛ مثال ذلك : الجمع بين المد والتقصير فى مثل : قائم : قيام ، وواقف : وقوف ، وحاكم : حكام ، بالتشديد علاوة عليهما . ومن الجمع بين المد والإلحاق : حجَر : حجارة . وبين التقصير والإلحاق : كافر : كفرة ، وقاض : قضاة ، وضعيف : ضعَفة ، وعالم : علماء ، وفقير : فقراء . ومن الجمع بين التحريك والإلحاق : تُرْس : تِرَسَة ، وجَوْرب : جَوَاربة ، وتلميذ : تلامذة (وتعوض تاء التأنيث فيها عن مد الكسرة) ، وسكران : سكارى . والإسكان يرافقه دائما إلحاق الهمزة بأول الكلمة ، أو إلحاق اللواحق بآخرها ، إلا فى مثل : راكب : رَكْب ، وأحمر : حُمْر . وقد تلحق بآخر ذلك لاحقة نحو : أسود : سودان . أما « رَكْب » فليست بجمع فى الحقيقة ، بل هو اسم جملة ، معناه غير معنى : « الرّكّاب » جمع : الراكب . وأما أحمر وحمر ، فنشاهد فى المفرد منهما الهمزة ملحقة بأول الكلمة ، وهى ساقطة فى الجمع .

والحالة على العموم ضد هذه ، فإنا نرى الجمع كثيرا ماتلحق فيه بأول الكلمة الهمزة مع إسكان فاء الفعل ؛ نحو : شريف : أشراف ، ومطر : أمطار ، وصاحب : أصحاب (وفيها مد مع الإسكان والإلحاق) ، وذراع : أذرع (وفيها تقصير علاوة عليهما) ، ولسان : ألسنة ، وصديق : أصدقاء (فيعوض فيهما عن مد الحركة بإلحاق اللاحقتين) ، ونفس : أنفس ، وحكم : أحكام (بالتحريك مع الإسكان والإلحاق) . ومن الجمع بين الإسكان وإلحاق اللواحق بآخر الكلمة : فتى : فتيان ، وراهب : رهبان ، وغلام : غلمان ، أو غِلْمة ، وقتيل : قَتْلى .

وتاء التأنيث إذا وجدت فى المفرد ، لم تؤثر فى صيغة الجمع ، فى كثير من الحالات ، نحو : روضة : رياض ، كثوب : ثياب ، وصحيفة : صحائف ، كضمير : ضمائر . وكذلك ياء النسبة ، نحو : أشْعثىّ : أشاعثة ، غير أن تاء التأنيث تعوض هنا عن الياء .

ومن خصائص العربية : حصر بعض صيغ جمع التكسير ، وهى : فِعْلَة ، وأَفْعُل ، وأَفْعِلة ، وأَفْعَال ، فى القلة ، أى فى عدد دون العشرة . وأما جمع الجمع ؛ نحو : بلد بلاد بُلدان ، أو : كلب أكلب أكالب ، أو : أرض أرضون أراض ، فيوجد مثله فى الحبشية أيضا ، نحو : ʾamlāk يعنى : الملك ، وهو جمع على وزن : أفعال ، من مفرد مفقود . وجمعه : ʾamālekt.

[الجمع الصحيح]

ننتقل الآن من جمع التكسير ، إلى الجمع الصحيح . وعلامته فى المؤنث (āt) وهى سامية الأصل . وفى المذكر المرفوع : (ū) ، وفى المجرور والمنصوب : (ī) كما هى فى الأكدية العتيقة ، نحو : nīšū , nīšī أى : الناس . والضمة الممدودة هى علامة الجمع المرفوع فى الفعل أيضا ، كفعلوا ، وافعلوا . ويتضح من ذلك أنها من العناصر الأصلية للغات السامية . ويلحق بهما فى العربية النون المفتوحة ، إذا كانتا غير مضافتين ، كما أنها تلحق بالمضارع مرفوعا ؛ نحو : يفعلون . وكإلحاق النون المكسورة بالتثنية غير المضافة[١] ، نحو : يَدَانِ و يَدَيْنِ . وربما كان أصل « يَدَانِ » : yadāna ، فأبدلت الفتحة بالكسرة لتتابع الحركتين المثلين[٢] .

وقد توجد فى العربية علامة للجمع قديمة جدا ، وهى الهاء . وتنحصر فى الأسماء الثنائية ، ولا تنفرد وحدها ، بل يصير الاسم بزيادتها ثلاثيا ، ثم يجمع بالجمع

---

(١) فى الأصل : « الغير المضافة » وهو خطأ .

(٢) أى عن طريق المخالفة الصوتية (انظر مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٢٩) .

الصحيح أو المكسر . مثال ذلك من الجمع الصحيح : « أب » كان جمعها : ʾabahāt وهى فى الآرامية : ʾabāhāṯā. وقيس عليه : أم : أمهات ، وإن لم تكن « الأم » من الأسماء الثنائية ، فجمعها بالهاء قديم[1] أيضا ، يشاكله فى الآرامية : ʾemmhāṯā، وسنة : سنهات ، وعضة : عضهات . ومنه فى العبرية : ʾamāhōṯ وهى فى الآرامية : ʾamhāṯā أى : الإماء ، ولاجمع على الهاء من « أمة » فى العربية . ومن جمع التكسير بالهاء : شفة : شفاه ، وشبهه فى الآرامية : sep̄hāṯā ، وماء : مياه ، وشاء : شياه ، واست : ستاه .

[المثنى]

والتثنية كثيرة الاستعمال فى اللغة العربية ، اتسع فيها حيزها الأصلى ؛ فهى فى اللغة السامية الأم ، وكذلك فى أكثر اللغات التى توجد فيها ، كالهندية ، والإيرانية ، والغربية ، كانت تشير إلى شىء مع شىء آخر شبيه به ، يرافقه طبعا . وأكثر ذلك فى أعضاء البدن ، فاليدان معناهما الأصلى : اليد الواحدة مع الأخرى ، أى الزوج منهما ؛ فالشيئان هنا مثلان ، ولم يكن ذلك بضرورى ، بل كان يكفى ارتباطهما ببعضهما حقيقة أو فكرا ، دون غيرهما ، مثال ذلك : القمران ، أى القمر والشمس معا زوج ، أو العمران ، أى عمر وأبو بكر معا زوج . وقد سقط هذا عن الاستعمال ، فاستعاروا التثنية ، فى معنى العدد المجرد عن الزوجية ، فقالوا مثلا : « يومان » مع أنه لاارتباط لهما ببعضهما دون غيرهما ، وهما اثنان من كثير .

[المؤنث والمذكر]

والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ، ومسائلهما عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلا جازما ، مع صرف الجهد الشديد فى ذلك ؛ فنكتفى بتعدادها ، والإشارة إلى بعض الطرق المسلوكة لحلها .

(١) فى الأصل : « الثنائية فقدتم » وهو تحريف .

إن أكثر الأسماء والضمائر العربية والسامية ، ينقسم إلى مذكر ومؤنث . والذى يربط كل الأسماء والضمائر المذكرة مع بعضها ، وكل الأسماء والضمائر المؤنثة مع بعضها أيضا ، ويدل على أن الكل جنسان لا أكثر ولا أقل ، متفارقان متخالفان ، هو الإتباع[١] . والإتباع هو القاعدة التى بمقتضاها لا يتبع الاسمَ المذكَّرَ إلا مذكرٌ ، صفة أو خبرا أو فعلا ، وكذلك فى المؤنث ، فكان من المنتظر أن يكون لكلا الجنسين أو لأحدهما ، علامة مميزة خاصة به ، يشترك فيها كل الأسماء المنسوبة إليه ، وأن يكون لعدّ كل واحد من الأسماء بين أسماء الجنس الواحد دون الآخر ، سبب مفهوم ظاهر . والأمر فى الحقيقة على ضد ذلك فى كلتا الجهتين[٢] .

فأما العلامة ، فإنا وإن صرفنا نظرنا عن الجمع والضمائر وأسماء الإشارة ، وجدنا أن فى العربية للتأنيث ثلاث علامات لا علامة : التاء ، والألف المقصورة ، نحو صُغرى ، وغَضْبَى ، والألف الممدودة ، نحو : بيضاء . ونجد كثيرا من الأسماء المؤنثة مجردة من كل علامة ، فتشبه المذكرات . وليس بين الأسماء الموصوفة فقط ، نحو : الأم واليد ، بل بين[٣] الأوصاف أيضا ، نحو : امرأة حامل ، وامرأة قتيل ، جاء فى القرآن الكريم : ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[٤] . وبالعكس فبعض الأسماء الملحقة بها التاء مذكرة ، نحو : العلّامة ، والخليفة ، والراوية .

وإذا اطلعنا على الجمع ، رأينا جمع التكسير ، يُتبع فى بعض الأوقات كأنه مذكر مجموع ، وفى بعضها كأنه مؤنث مجموع ، وفى أكثرها كأنه مؤنث مفرد ، بغير رعاية لمفرده أكان مذكرا أم مؤنثا . وأما الجمع الصحيح ، فنجد علامة المذكر منه

---

(١) أى المطابقة .

(٢) ذهب بعض اللغويين العرب كذلك إلى أن ظاهرة التذكير والتأنيث ، لا تجرى فى اللغة العربية على قياس مطرد ، وأن المعول عليه فى ذلك هو السماع . انظر مقدمتنا لكتاب البلغة لابن الأنبارى ٤٩ - ٥٠

(٣) فى الأصل : « بل وبين » لحن .

(٤) سورة الأعراف ٧/٥٦

تلحق بالاسم المؤنث فى بعض الحالات ؛ نحو : أرض أرضون ، وسنة : سنون ، ومائة مئون . وعلامة المؤنث منه تلحق بالاسم المذكر فى الكثير منها ، نحو : اصطلاح : اصطلاحات ، ومخلوق : مخلوقات .

ومن جهة المعنى ، كان المأمول أن تكون أسماء كل الذكور من الحيوانات مذكرة ، وأسماء الإناث مؤنثة ، ثم يشبه سائر الأسماء بأيهما كان ، والأمر ليس كذلك . وإنه وإن كان الرجل مذكرا والمرأة مؤنثة ، والحمار مذكرا والأتان مؤنثة ، إلى غير ذلك فلا رعاية للذكورية والأنوثية فى أسماء كثير من الحيوانات ، نحو : الضبع ، والأرنب ، والعُقاب ، والأفعى ، والعقرب ، اختلفوا فى بعضها . والشاة والحمامة ومثلهما من أسماء الوحدة ، فكلها مؤنث دلت على حيوان ذكر ، أو على أنثى .

وأما معنى تاء التأنيث بالأخص ، فهو كثير الاضطراب والتخالف ، فنراها لاتدل على الأنوثة فى الأصل البتة ؛ وذلك أنا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر والأنثى فى الزمان القديم ، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها ، نحو ما ذكرناه من الرجل والمرأة ، والحمار [والأتان] وغير ذلك ، واستغنت عن التاء فى الصفات الخاصة بالإناث لمعناها ، نحو : « حامل » ، ثم نجد تاء التأنيث للذم ، نحو : « إمَّعة » أى الرجل يتابع كل أحد على رأيه ، وللمدح ، نحو : « علّامة » ، ونجدها لاشتقاق اسم العين ، نحو : « ذبيحة » أى : ماسيذبح من النعم من ذبيح ، أى مذبوح ، ولاشتقاق اسم المعنى ، نحو : « الماهيّة » ، ونجدها للوحدة ، نحو : « حمامة » و « مرّة » وللكثرة ، نحو : « صوفية » و « سابلة » ، ونراها تحذف فى جمع بعض ماتوجد فى مفرده نحو : قطعة وقطع ، وتلحق فى بعض صيغ الجمع ، نحو : أفْعلة ، وفِعْلة ، وفَعالِلة ، وهى لا توجد فى المفرد ، إلى غير ذلك .

فالخلاصة أنه من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث ، والتعبير عن هذا التقسيم باللواحق المستعملة فى اللغات السامية أصليا ، بل نضطر إلى أن نفرض أن الأسماء ، كانت تقسم فى الزمان القديم ، وتقسيما أكثر تفرعا من الحاضر ،

ولا نعرف أكان تمييز المذكر والمؤنث ، فى ذلك التقسيم الأصلى ، أم مازجه حديثا ؟ وربما كان للغة السامية الأم ، أصناف من الأسماء متعددة ، على نحو ما نشاهده فى كثير من اللغات ، خصوصا لغات Bantu الشاغلة قسما كبيرا من إفريقية(١) .

وأما تاريخ لواحق التأنيث على حدتها ؛ فالتاء مع الفتحة قبلها ، أى (at) سامية الأصل ، ويدل على قدمها وجودها فى ماضى الفعل ، نحو : « فعَلتْ» . وقد ذكرنا ذلك . وكثيرا ماكانت الفتحة تحذف فى اللغة السامية الأم ، ولم يبق من ذلك فى العربية إلا القليل ، نحو : « بنت » و « ثنتان » مؤنث : ṯinānī و « كلتا » مؤنث : « كِلا » .

والألف الممدودة ، لايقابلها فى اللغات السامية إلا القليل(٢) . والألف المقصورة ، توجد فى العبرية والآرامية ، وهى أحيانا : (ay) نحو : Śāray اسم علم فى العبرية ، ṭuʿyay أى الضلالة ، فى السريانية . وأحيانا تكون : (ē) نحو : ʿeśrē أى : عشرة فى العبرية ، و ʾoḥrē فى الآرامية العتيقة ، وهى تطابق تماما : « أخرى » العربية(٣).

وفى العربية آثار للاحقة رابعة للتأنيث ، هى : (ī) ، منها : « يالكاعِ » أى : يالمرأة لئيمة ، و « قطامِ » اسم علم لنساء ، وكلاهما وما فى جنسهما ، مبنى على الكسرة المقصورة وأصلها ممدودة . وربما كان منه « كراهية » و « عفريت » بإلحاق تاء التأنيث بالياء ، وفى الأولى فتحة قبل التاء على العادة ، والثانية لافتحة فيها ، كما ذكرنا

---

(١) فى هذه اللغات يراعى المتكلم التفرقة فى صيغ الكلمات بين الحى والجماد (من أسرار اللغة ٩١) .

(٢) يقابلها فى العبرية مثلا : (ō) فى أسماء الأماكن ، مثل : šīlō (Grundriss I 410) .

(٣) العلامة (ay) أقدم من (ē) . وقد نطورت إليها سعا لقانون انكماش الأصوات المزدوجة . انظر مقالة : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١٣٥ وتشابها : اللغة العربية ١٥٧ ١٥٨

فى « بنت » وغيرها . وقد تُلحق بالألف الممدودة بدل تاء التأنيث ، نحو : « كبرياء » .

* * *

[الإعراب]

والإعراب سامى الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكدية ، وفى بعضه الحبشية ونجد آثاراً منه فى غيرها أيضا[١] ، غير أن العربية ابتدعت شيئين ؛ الأول : إعراب الخبر والمضاف ، وتتفق فى بعض ذلك مع أخواتها . والثانى : عدم الانصراف فى بعض الأسماء ، وتنفرد بذلك عن غيرها[٢] .

أما الأول ، فنرى اللغة السامية الأم ، كان خبر الجملة الاسمية فيها غير معرب ، مبنيا على الجزم . والدليل على ذلك ، هو ماضى الأفعال اللازمة ، نحو : « قَرِبَ » ؛ فقد كنا أقررنا أنه من أقدم صيغ الفعل ، سامى الأصل ؛ فنرى مثل : « قَرِبْتُنّ » أصلها جملة اسمية ، بخبر مقدم ومبتدأ مؤخر[٣] ، يعنى : ķaribtunna و ķarib فى ذلك مماثلة لقريب ، التى اشتقت منها بمَد الكسرة ، فنجدها مبينة على الجزم ، ليس فيها إعراب ولا علامة للجمع ولا للتأنيث . وهذه أقدم هيئة للجملة الاسمية فى اللغات السامية ، وزالت عن الاستعمال ، إلا أنها بقيت فى ماضى الفعل . والسبب فى ذلك أنه فى وقت تغير تركيب سائر الجمل الاسمية ، يعنى وقت ماابتدعوا إعراب الخبر ، كانوا نسوا أن أصل الماضى جملة اسمية أيضا ، فتعودوا على تلقيه كصيغة بسيطة من صيغ الفعل ؛ مثل المضارع والأمر .

---

(١) انظر لبقايا الإعراب فى اللغات السامية : كتابنا : فصول فى فقه العربية ٣٨٢ – ٣٨٥

(٢) يحتمل وجود الممنوع من الصرف فى اللغة الأوجاريتية كذلك . انظر كتاب « جوردن » : Gordon, Ugaritic Manual 45

(٣) هذا مجرد افتراض لا سند له ، إلا اعتبار أن تكون (ق ب) مقصورة من (قريب)، مع أن المؤلف يعكس الأمر بعد ذلك ؛ إذ يرى أن (قريب) مشتقة من (قرب) بمد الكسرة . !

وهذا مثال لحادثة كثيرة الوقوع فى تاريخ اللسان ، وهى : الانفراد والارتباط ، ومعنى ذلك أن بعض عناصر اللغة ، ينفرد عما كان مرتبطا به فى الصيغة ، ويرتبط بما لم يكن له ارتباط به فى الصيغة ، بل يقرب منه فى المعنى ، أو بالعكس ، كما أنه فى مثالنا انفرد ضرب من ضروب الجملة الاسمية ، وهوالمتركب من وصف وضمير ، عن سائر ضروبه ، وارتبط بالفعل ، ولم يكن من صيغه قبل ذلك . وسبب ارتباطه بالفعل اقترابه منه فى المعنى .

ولنرجع إلى إعراب الخبر ، فنقول : إن الخبر بعد ماكان فى الأول غير معرب ، شبه بالوصف المعرب ، وكان ذلك تدريجا من درجتين ، ونشاهد الأول منهما فى ماضى (فَعَلَ) أيضا ، يعنى مثل : قَرِبَتْ وقَرِبُوا ، فقد بينا قبل أن الغائب من الماضى ، يختلف عن المتكلم والمخاطب منه ، فى أنه ليس فيه ضمير على نحوهما ؛ فقرِبَتْ وقرِبُوا وأمثالهما ليست بجمل اسمية ، كقرِبْتُنّ[1] وما يماثلها ، بل قرِبَتْ مثلا هى فى الأصل خبر ، مبتدؤه مظهر أو مضمر غائب ، نحو : قَرِبَتِ المرأةُ ، أو قَرِبَتْ هى ، ثم ارتبطت بقرِبْتُنَّ وغيرها[2] من صيغ المتكلم والمخاطب ، فكوّن الكل نظاما جديدا ، هو ماضى الفعل .

ولأن صيغ المتكلم والمخاطب منه ، تحتوى على الضمير ، صاروا يفهمون صيغ الغائب أيضا ، كأنها تشتمل عليه ، فى حالة وقوعها بغير مبتدأ مظهر . فأصل قَرِبَتْ خبر جملة اسمية ، ومع ذلك أنثت وإن لم تعرب ، وقَرِبُوا جمعت ، وقَرِبْنَ أنثت وجمعت ؛ فهى الدرجة الأولى فى تشبيه الأخبار بالأوصاف .

فنرى أن نظام الماضى مركب من نوعين من البناء ؛ أحدهما وهو المتكلم أو المخاطب ، أقدم فى صيغته من الآخر وهو الغائب . ومع ذلك فكلاهما سامى

---

(١) فى الأصل : « كقربتين » حريف .

(٢) فى الأصل : « مما غيرها » !

الأصل كانا ثابتين مستعملين ، قبل افتراق اللغات السامية . والدرجة الثانية ، وهى التى نشاهدها فى العربية ، إعراب الخبر بعد إلحاق علامات التأنيث والجمع به .

وأما المضاف فهو غير معرب فى الأكدية ، فى كثير من الحالات نحو ʾIli pāliḫ أى : مُتَّقِى الآلهة ، و ʾalap ʾawēlim: أى : ثور إنسان ، أصلها : ʾalp على نحو مُعْرَبه : ʾalpu ونجد فى العبرية والآرامية ، مايدل على أن المضاف لم يكن معربا فيهما أيضا ، فيظهرأن إعرابه من ابتداعات اللغة العربية .

وأما عدم انصراف بعض الأسماء ، نحو : يغوث ، وعمر ، وطلحة ، وهند ، وأبيض ، وبيضاء ، وكثير من أبنية جمع التكسير ، فهو من غرائب اللغة العربية . ومما يدل على حداثته أن كل الأسماء غير المنصرفة[1] ، يمكن انصرافها فى الشعر . والشعر كثيرا مايحافظ على القديم ، بخلاف الحديث . ومعلوم أن الانصراف مقصور على حالة التنكير ، فإنا نرى « الأبيض » مثلا ، جره : « الأبيضِ » بالكسرة ، و « أبيض » منكرا جره : « أبيضَ » بالفتحة ، وذلك يدل على أنه كانت بين عدم الانصراف والتنكير ، علاقة أصلية ؛ وكثرة وقوع عدم الانصراف فى الأعلام ، يدل على ضد ذلك فى الظاهر .

وحقيقة الأمر ، أن التنوين ، إن كان علامة التنكير ، فى كل مابقى من مستندات اللغة العربية ، فربما كان فى الأصل علامة للتعريف ؛ فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم ، وإنا نرى للتمييم آثارا من معنى التعريف ، فى الأكدية العتيقة .

فإن قال قائل : فكيف يمكن أن يصير ماكان يشير إلى شىء واحد فى الأول ، مشيرا إلى ضده فيما بعد ؟ قلنا : إن مثل ذلك ليس بمحال فى حياة اللسان ، وقد نشاهد فى تاريخ اللغة الآرامية ، طبق مافرضناه ، من تبادل التعريف والتنكير ؛ وذلك أن أداة التعريف ، كانت فى الآرامية العتيقة : فتحة ممدودة ، ملحقة بآخر الكلمة ؛

---

(١) فى الأصل : « الغير المنصرفة » وهو لحن .

نحو : šum أى : اسم ، و : šmā أى : الاسم . وربما كان أصل الفتحة الممدودة : (hā) التى هى آلة التعريف فى العبرية ، غير أنها تلحق فيها بأول الكلمة ، نحو : šēm أى : اسم ، و : haššēm أى : الاسم ، وتشديد الشين فيها عوض عن مد الحركة .

ثم بعد ذلك ، صارت أداة التعريف فى اللغة الآرامية ، تخلَق بالاستعمال الكثير ، وتضعف قوتها المعرِّفة . ومثل ذلك كثير فى تاريخ اللغات ، فنجد الفتحة الممدودة فى السريانية ، تلحق بأكثر الأسماء ، معرفة كانت أم نكرة ، نحو : mdīttā ḥdā (أصلها : mdīntā) أى : مدينة واحدة ، أو بالأحرى : إقليم واحد ، إلا فى قليل من الأسماء ، وخصوصا إذا كانت خبرا ؛ نحو : kātēb-nā أى : أنا كاتب ، المذكورة آنفا .

وبسبب ضعف آلة التعريف العتيقة ، احتاجوا إلى وسائل جديدة ، لتأدية التعريف ، فاخترعوا كثيرا منها فى اللغات الآرامية ، على اختلافها ، فأدى ذلك إلى أن كل كلمة ، لايوجد معها إحدى تلك الأدوات الجديدة ، تُتَلَقَّى كأنها نكرة وإن ألحقت بآخرها الفتحة الممدودة ، فصارت هى علامة للتنكير ، وهذه هى الحالة فى بعض اللهجات الآرامية الدارجة ، وبالأخص فى لهجة : « طور العابدين » ، مثال ذلك : ḥmōrō (أصلها : ḥmārā) أى : حمار ، و : ʾu ḥmōrō غير أن الـ (ʾu) لاتحذف فى لهجة طور العابدين ، مع إلحاق آلة التعريف ، كما أن التنوين يحذف فى العربية ، بعد الألف واللام .

فنستنتج من هذا المثال ، أنه من الممكن أن يكون التنوين ، قد كان فى الأصل أداة للتعريف ، ثم ضعف معناه المعرف ، فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين علامة للتنكير .

فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين ، فى كثير من الأعلام القديمة ؛ نحو : عَمْرو ، وزيد ؛ ونفهم أيضا سبب انعدامه فى بعضها ، نحو : عُمَر ، وطلحة ، وهند ؛ فإن العَلَم معرف فى نفسه ، لايحتاج إلى علامة للتعريف ، وإن أمكن

أن تلحق به ، فنرى أكثر الأعلام بغير علامة تعريف فى الفرنسية والإنكليزية والألمانية وغيرها ، وهى موجودة فى القليل منها ، نحو : Lehavre ، بخلاف : Paris . ولو كان التنوين علامة للتنكير فى الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام ، صعب الفهم جدا[١] . فما قلناه ربما يبين سبب عدم التنوين فى الأسماء غير المنصرفة[٢] بعض التبيين ، وإن لم يوفقنا إلى معرفة سبب تطابق الجر والنصب فيها . وهذه المسألة أصعب من تلك[٣] .

ومن مسائل الإعراب : تطابق الجر والنصب ، فى الجمع المؤنث الصحيح ، نحو : « بنات » فيظهر أن يكون سببه صوتيا ، لا علاقة له مع نفس الإعراب ، فلو كان النصيب : banātan لتبع الفتحة الممدودة فتحة مثلها ، فتخالفت ، فصارت الأخيرة كسرة[٤] . ومما يدل على صحة هذا الرأى أن بعض الكلمات ، التى آخرها (āt) وهى ليست بعلامة الجمع المؤنث الصحيح ، قد تنصب بالكسر أيضا .

---

(١) نعم ، فدخول التنوين ، إذا كان للتنكير ، فى الأعلام العربية ، مثل : « محمد » و « علىّ » أمر صعب التفسير ، لأن العلم معرفة ، كما نعلم . غير أنه يمكن أن يكون فى كل علم شىء من الشيوع ، وإن كان أقل من شيوع النكرة ، إذ كثيرون يسمَّون محمد وعلىّ وغيرهما ، فالتنوين فى الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبى ، ولذلك نراه يزول عندما يوصف العلم بكلمة « ابن » ، لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف ، وأصبح العلم محددا غاية التحديد ، ببيان النسب ، ولذلك لا يدخله التنوين فى هذه الحالة ، فيقال مثلا : « محمدُ بنْ علىّ » وما أشبه ذلك .

وقد أحسّ ابن جنى بهذا التنكير النسبى فى الأعلام ، فقال (الخصائص ٣/٢٤٠) : « التنوين دليل التنكير ... فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك ، فما بالهم نوّنوا الأعلام ، كزيد وبكر ؟ قيل : جاز ذلك ، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات ، إذ كان تعرفها معنويا لا لفظيا ، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة » . وليس حذف التنوين هنا بسبب التقاء الساكنين ، كما يدعى بعض النحاة ، « بدليل حذفه من هند بنت عاصم ، على لغة من صرف هندا ، وإن لم يلتق هنا ساكنان » (الاقتراح للسيوطى ٥٢) . ويدل على أن التنوين فى الأعلام ، للتنكير كذلك ، أنه إذا حدد تعريف العلم تحديدا قاطعا بالنداء ، منع التنوين كذلك ، نحو : « يامحمدُ » !

(٢) فى الأصل : « الغير المنصرفة » وهو لحن .

(٣) لعل السبب فى هذا — كما نرى — أن بعض الممنوع من الصرف ، من الأسماء التى جاءت على وزن الفعل ، مثل : يزيد وتغلب وأحمد ، والفعل لا يجر ، كما هو معروف ، فهو لا يقبل الكسرة وقد قيس عليها ماعداها من الصيغ الممنوعة من الصرف .

(٤) انظر فى هذا مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٢٩

ومن مسائل الإعراب : أصل الفتحة الانتهائية فى : تحت ، وقبل ، وبعد ، وأشباهها ، فهى علامة للظرفية ، وتوجد فى الحبشية ممدودة على أصلها ، نحو tāḥtā أى : تحت ، وفى الأكدية ، وهى فيها مضافة إلى الضمائر المتصلة ، نحو : ʾellamūa أى : أمامى . والعربية على ضد ذلك ، فإن المضاف فى مثل : تحت ، ينصب فيها ، نحو : تحتَهُ ، أو يخفض بعد جار ، نحو : من تحتِهِ .

[أسماء العدد]

وآخر مابقى علينا تناوله فى هذا الباب ، هو أسماء العدد ، فأَحَدٌ سامية الأصل ، و « واحِدٌ » مشتقة منها ، وربما كان أصلها الافتعال ، وهو : « اتّحد » وكان يمكنهم أن يصوغوه[1] هكذا على قياس « اتّخذ » من : أخذ ، إذ[2] إن أكثر أشباه : « اتّحد » أصل فائها الواو ، نحو[3] : « اتّكل » ؛ [لهذا] كانوا يستطيعون أن يشتقوا من : اتّحد مادة جديدة هى : « وحد »[3] .

والفرق فى المعنى بين : أحد ، وواحد ، معروف ، وهو مثال ماقلناه من أن العربية تميل إلى التخصص ، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة ، فلم تستعملهما مترادفين ، بل فرقت بينهما ، وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه .

و « الخَمْس » فى العبرية : ḥāmēš وفى الآرامية : ḥammeš فيظهر أن أصلها ḥamis ثم حذفت الكسرة فى العربية ،وكذلك فى الحبشية والأكدية أيضا ، فالخَمْس فيهما : ḫams و ḫamšu . وقد تكلمنا عن مثل هذا الحذف .

---

(١) فى الأصل : « يصيغوه » .

(٢) فى الأصل : « وإذ »

(٣) انظر لأثر القياس فى نشوء كلمات جديدة فى اللغة معاسنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٥٠ – ١٥١

وقد ذكرنا : « الاثنين » و « الست » وأصلهما فيما سبق . وكل الأعداد من الاثنين إلى التسع ، لها مؤنث يوافق مذكرها . والعشر على غير ذلك ؛ فالشين ساكنة فى المذكر ، متحركة فى المؤنث ، أى : « عشرة » ، وإذا ضم إليها عدد من الأعداد دونها ، فالشين متحركة فى المذكر ، ساكنة فى المؤنث ، نحو : « ثلاثة عَشَر » ، و « ثلاث عَشْرة »[1] ، وذلك مع مافيه من الغريب ، قديم جدا : نجد مثله فى العبرية ؛ فالعشْر فيها : ʿeśer والمؤنث ʿśārā ، وثلاثة عَشَر فى العبرية : šlōšā ʿāśār وثلاث عَشْرة šlōš ʿeśrē .

و (ʿeśrē) تختلف عن عشرة ، فى أن حركة العين أصلها الكسرة ، لا الفتحة ، وأن علامة التأنيث هى الألف المقصورة ، لا التاء ؛ فنجد هذه الصيغة بعينها بين الأعداد العربية أيضا ، وذلك فى : « إحدى » ، ولا يبنى مؤنث : « أحد » على هذه الصيغة فى غير اللغة العربية .

و « العشرون » مثل : ʿeśrīm فى العبرية ، و ʿeśrīn فى الآرامية ، وأصلها : « العَشْران » تثنيه : عشر ، مثل : ešrā فى الأكدية ، و : ʿesrā فى الحبشية . ونقيس بها على « الثلاثين » وما يتلوها فى العربية ، والعبرية ، والآرامية . والعين مكسورة والشين ساكنة فيها كلها ، كما هما فى المؤنث العبرى : ʿeśrē.

و « الثلاثون » جمع : « الثلاث » ، وكذلك إلى التسعين . وفى الأكدية والحبشية قيس بها كلها على : ʿešrā ، نحو : šelāšā و šalāsā . فهذا من أمثلة الاتفاق الحديث ، بل الاختلاف القديم ؛ فالأصل هو التثنية فى العشرين ، والجمع فيما بعدها ، ثم صارت كلها جمعا فى بعض اللغات السامية ، وكلها تثنية فى باقيها .

ومن المعلوم أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، تضاد المعدود فى الجنس ، أى تكون مؤنثة إذا كان هو مذكرا ، أو بالعكس ، نحو : « ثلاثة رجال » ، و « ثلاث

---

(١) فى الأصل : « ثلاث وعشرة » وهو تحريف . وانظر فى مثل ذلك : لسان العرب (عشر) ٦/٤ : ٢

نسوة » . وكذلك الثلاثة إلى التسعة ، إذا ضمت إلى العشرة . والعشرة نفسها توافق المعدود ، نحو : « ثلاثة عشر رجلا » و « ثلاث عشرة امرأة » . وهذه القاعدة سامية الأصل ، وهى من أغرب خصائص اللغات السامية ، وبذل العلماء الجهد الشديد فى حل مسألة أصلها ، ولم يوفقوا إلى ذلك .

وأما جر المعدود ونصبه ، وإفراده وجمعه ، وتعريفه وتنكيره ، وتقديمه وتأخيره ، فلكل ذلك قواعد ثابتة بينة ، لا تخلى من فرصة الاختيار إلا اليسير .

وهذه الحالة ليست أصلية ، بل سببها ميل العربية إلى التحديد والتقييد ، فنجد فى العبرية مثلا أمثلة لأكثر التركيبات المألوفة فى العربية ، ولتركيبات أخرى معها ؛ فحيز الاختيار أوسع بكثير منه فى العربية ، مثال ذلك أن « سبعون رجلا » فى العبرية : ʾīš šibʿīm بالمفرد ، ويوجد مثل : ʾănāšīm šibʿīm بالجمع أيضا .

وصيغة : (فاعِل) فى الثانى والثالث ، إلى آخر ذلك ، خاصة باللغتين الساميتين الجنوبيتين ، يقابلها فى العبرية مثلا : šlīšī وفى الآرامية : tlīṯāy أى : ثالث (ī و āy هما ياء النسبة) . وأصل معنى : « ثالث » مثلا ، هو الذى يكوّن الثلاثة ، ويكملها بعدما كانت اثنين قبل ذلك .

وصيغة : (فُعْل) فى : « الثُّلْث » إلى آخره ، سامية ؛ فى العبرية : ḥōmeš وفى الآرامية : ḥumšā .

وصيغة : (مُفعَّل) فى : « المثلّث » و « المربّع » ، إلى آخر ذلك خاصة بالعربية .

* * *

الباب الثالث
فى التركيبات

* * *

نقسم هذا الباب إلى خمسة أقسام ، الأول : فى شبه الجملة[1] . والثانى : فى الجملة البسيطة . والثالث : فى تركيب الكلمات فى داخل الجملة . والرابع : فى أنواع الجملة . والخامس : فى تركيب الجمل .

[١ – شبه الجملة]

القسم الأول :

أكثر الكلام جمل . والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ؛ فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلا ، أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية .

ومن الكلام ماليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية ، أو إضافية ، أو عطفية غير إسنادية ؛ مثال ذلك : النداء ، فإن (ياحسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة فى أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مُظْهَراً كان أو مُقَدَّرًا ، بخلاف مثل قولى : « أمس » جوابا عن السؤال « متى جئت ؟ » ، فإن تقديره : « جئت أمس » ، فأمس وأمثالها ، جمل ناقصة . والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة .

---

(١) لا يقصد المؤلف بشبه الجملة هنا ، إلى مانعرفه فى النحو العربى ، من الظرف والجار والمجرور ، وإنما يقصد إلى مايسميه الألمان : Satzäquivalent وهو : النائب عن الجملة ، أو ما يسد مسد الجملة ، ويمكن أن يسمى كذلك بالجملة ذات الطرف الواحد .

فشبه الجملة اسم فى أكثر الحالات ، ولايمكن أن يكون فعلا ؛ لأن الفعل يساوى الجملة الكاملة ، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهى المسند ؛ نحو : « فرحتَ » ، أصلها : fariḥ+ta أى : فرح أنتَ ، وما ليس بمركب من الاثنين ، فيقاس به على الباقى ، وذلك أنّا قد ذكرنا أن الغائب من الماضى ؛ نحو : فَعَلَ ، وفَعَلُوا ، لايحتوى على ضمير ، بل أصله اسم ، ففَعَلَ وفعلوا وأمثالهما ، فى الحقيقة : أشباه جمل لاجمل ، إلا أنهم تلقوها كالجمل الكاملة ، لما بينها وبين المتكلم والمخاطب من الارتباط .

ومثل ثان ، وهو الأمر ، فهو مجرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير ، فيقارب ماسماه النحويون بالأصوات[1] interjections ، وكثير منها يفيد أمراً ، نحو « مَهْ » للزجر والمنع عن الشيء . وقد يُشتق من الصوت المؤدى معنى الأمر فِعْلٌ ، مثال ذلك : « نِخْ » صوت إناخة البعير ، اشتق منه فعل الإناخة ؛ فالأصوات من أشباه الجملة ، والأمر كان منها فى الأصل ، غير أنه أدخل نظام الفعل ، بمنزلة واحد من أشكال المخاطب ، مع أنه لايوجد فيه ضمير للمخاطب أصلا .

وإذا صرفنا النظر عن غائب ماضى الفعل ، وعن الأمر ، وعن الأصوات أيضا ، لم يكد يبقى من بين أشباه الجملة إلا الأسماء ؛ فالاسم – إذا كان شبه جملة – مرفوع فى بعض الحالات ، ومنصوب فى أكثرها .

أما الاسم المرفوع ، فمعناه وجود الشيء ، نحو : « يومان ، يوم لذا ، ويوم لذا » معناه : كان أو أعرف يومين ، أو مثل ذلك . ولا يظن أحد أن كلمة « كان » حذفت فى مثل ذلك ، بل لاحاجة إليها فى الأصل . والإشارة إلى الشيء بالنطق باسمه ، كافية فى الدلالة على وجوده .

---

(١) يقصد المؤلف مايشمل أسماء الأفعال ؛ مثل : « صه » بمعنى : اسكت وأسماء الأصوات ؛ مثل : « كِخ » للزجر !

والعربية لما فيها من الميل إلى التحديد ، حصرت استعمال هذا النوع من أشباه الجملة ، فلا يوجد فى الكلام الاعتيادى ، إلا فى تركيبات معينة ، منها الذى أتينا بمثال له ، وهو ضم جملة وصفية ، أو شبيهة بالوصفية ، إلى الاسم القائم مقام جملة . وأكثر ذلك إذا كان الاسم تثنية أو جمعا ، كما هو فى مثالنا .

ومنها : (إذا) مع اسم مرفوع بعدها ، مثاله من الحديث : « التفت فإذا النبى » معناه : فكان النبى موجودا . وقد يدخل على الاسم التالى لإذا : الباء ، نحو : « بينما هو يسير إذا برَهج »[1] . ومعنى الباء هنا يتضح من مثل : « فلما توسطت الدرب ، إذا أنا بصوت عظيم » ، أى إذا أنا شاعر بصوت عظيم ، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير فى : « إذا برهج » ، بل معناه : إذا شعور برهج ، فهى من أشباه الجملة أيضا ، ليست جملة كاملة .

وقد لايكون الاسم المرفوع شبه جملة ، بل خبر مبتدأ محذوف ، يمكن تقديره مما سبقه ؛ مثال ذلك : « لما حملت عليه السيف ولول ، فإذا امرأة » أى : فإذا هو أو هى امرأة ، بتقدير المبتدأ من فاعل : ولول .

ومن هذه التركيبات : (لولا) مع اسم مرفوع بعدها ؛ نحو : ﴿ لولا دُعاؤكم[2] ﴾ أى : لولا أن وجد دعاؤكم ، و « لولا أنت » . وقد ينوب الضمير المتصل عن المنفصل ؛ نحو : « لولاك » وهى فى الأصل غلط[3] ، وقيس بها على : « إنك وأمثالها » .

---

(١) الرهج هو الغبار ، والسحاب بلا ماء . انظر القاموس (رهج) ١٩١/١

(٢) سورة الفرقان ٧٧/٢٥

(٣) ممن قال بهذا : المبرد (فى الكامل ٣٤٥/٣) ؛ إذ ذكر « أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا ـ » . ورد عليه المرادى (الجنى الدانى ٦٠٥) فقال : « وأنكر المبرد استعمال : لولاى ، وأخواته ، وزعم أنه لايوجد فى كلام من يحتج بكلامه . قال الشلوبين : أتفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائى والفراء على رواية : (لولاك) عن العرب ؛ فإنكار المبرد له هذيان » .

ومنها : (حسبك) أى : هذا حسبك ، أو الأمر حسبك .

هذا مايوجد من هذا النوع فى الكلام العادى الهادىء . وأما عند هيـ
النفس ، فيستعمل فى غير التركيبات المذكورة أيضا . ومن مزايا العربية ، أنها
تقييدها للكلام الهادىء الاعتيادى [لايخلو بعض الكلام فيها ، من أثر الانفعال
مثال ذلك من بابنا : « أميران .! هلك القوم ! » قاله القائل مغضبا هائجا ، فأم
شبه جملة ، معناه : وجد أميران . ولا ارتباط بين (أميران) وبين ما يتلوها .

وكلتا الحالتين ، يعنى استعمال شبه الجملة ، والاستغناء عن ربط الج
بعضها ببعض ، من خصائص مبادىء اللغات ، ومن بقايا حالها الأولية البسيطة :
لم تهج نفس القائل ، بل كان غافلا مطمئنا ، يؤدى فكراً لا يمازجه شيء من الغض
أو مثله ، لقال : « إنا نجد للقوم أميرين ، فنخاف أن نهلك » . أو مثل ذلك

والكلام الخاص بهيجان النفس جنسان ؛ أحدهما : متكوّن من كثير مما يتـ
به بين الناس ، فى مساعيهم اليومية ، وتعاطيهم [شئون الحياة] ، وخصوصا عند أ
البلاد الجنوبية والسامية من بينها ، فإنا نراها أكثر حدّة وتحرّكا من شعوب الشما
وإذا قرأنا الكتب كدنا أن ننسى حقيقة موقف اللسان فى حياة الإنسان ،
الكتب مملوءة بالكلام الساكن المستوى .

والجنس الثانى من الهيجان : هو إلهام الشعر ، فنرى الشعر يميل إلى مثل ما
إليه الكلام الخاص بهيجان النفس ، من ترك الربط ، واستعمال أشباه الجملة ، و
ذلك .

وضد وقوع الاسم وحده للدلالة على وجود الشىء ، هو وقوع الاسم منف
للدلالة على عدم الشىء ؛ فـ (لابد) وما يماثلها من نفى الجنس ، من أشباه الجـ
أيضا.ومعناه : (لا يوجد بُدٌّ) ، فهذا التركيب ثابت فى العربية مألوف ، وميّزوه
غيره بنصب الاسم . والنصب يدل على أن نفى الجنس - وإن كان معناه ضدّ
ذكرناه قبل ، من إثبات وقوع الشىء بالاسم المرفوع على حدته - فأصله غير أ

ذلك . فنرى النصب كثير الاستعمال فى أشباه الجملة ، المقاربة للهتاف والنداء والندبة[١] ، بخلاف الإخبار . ومن ذلك : النداء نفسه ، نحو : « ياعبد الله » ، مع أننا نجد الرفع فى « ياغلامُ » وأمثالها . وسبب هذا الفرق غامض .

وأما عدم التنوين فى : « ياغلامُ » ؛ فلأن المنادى يشبه المعرف ، من جهة أن الغلام المنادى مثلا ، هو غلام واحد بعينه ، فيعدم المنادى التنوين ، كما يعدمه المعرف بالألف واللام . ومما يؤكد ذلك أنهم كانوا إذا نادوا واحدا غير معين ، من جماعة ، ألحقوا به التنوين للإشارة إلى التنكير[٢] ، نحو : [ياغلاماً] أى : ياواحداً من الغلمان وهذا نادر . والسبب فى ذلك أنهم فى باب التعريف لم يكونوا يقتصرون على عدّ الأشياء المعروفة المعينة مَعْرِفةً ، بل يتعدونها إلى الأشياء التى إنما تُعَيَّن وتُعَرَّف ، بما يقال عنها فى المحل نفسه . وهذه القاعدة قديمة نصادفها فى العبرية[٣] ؛ مثال ذلك : kāṯaḇ basséper أصلها : (b) أى (بـ) بمعنى : فى ، و (ha) أى : آلة التعريف ، يعنى : كتب فى الكتاب . وليس المعنى أنه كتب فى كتاب معين مذكور من قبل معروف ، بل فى كتاب واحد غير معين ، ولا مذكور من قبل ، لا يُعْرَف إلا نفس هذا القول بأنه كتب فيه ، فيمكننا أن نترجم هذه الجملة : كتب فى الكتاب الذى كتب فيه .

والمنادى نحو : « ياغلامُ » مثل هذا ؛ فإنه وإن لم يكن الغلام معينا من قبل ، فهو يعين بالنداء نفسه ، فيكون كالمعرف . و (يا) لاتقتصر على النداء الحقيقى ، بل تتعداه إلى شبه النداء ، نحو : « ياعجباً » . ويوجد مثله بغير (يا) ، نحو : « مرحبا » ! كما أن النداء أيضا قد يستغنى فيه عن : (يا) . ومن هذا الجنس : النصب للتعجب نحو : « شتان بينهم » و « رب رجل جاءنى » و « ربما قام زيد »[٤] . وللأمر نحو :

---

(١) فى الأصل : « والهدبة » تحريف .

(٢) يرجع المؤلف هنا إلى الصواب ، بعد أن ذكر من قبل أن التنوين يدل على التعريف فى الأصل .

(٣) فى الأصل : « العربية » تحريف .

(٤) لم يتضح التعجب ولا النصب ، فى هذه الأمثلة ، التى ساقها المؤلف هنا !

« رويداً» و ﴿ فضَرْبَ الرِّقاب ﴾[١] وللتحذير نحو : « رأسك » أو : « الأسد » . ويوجد فى مثل أشباه الجمل المذكورة ، غير الأسماء الموصوفة أيضا ، وخصوصا الظروف ، نحو : « إليك » أى : تنحَّ .

وأما أصل النصب فى نفى الجنس [و] النداء وما يشاكله ، فيدل عليه ما نشاهده فى رسم القرآن ، من الياء بدل الألف ، فى : ﴿ ياحَسْرَتَى ﴾[٢] ، فنرى من ذلك أن الفتحة كانت ممالة فى لهجة الحجاز ، فلم تكن فتحة النصب ، بل كانت عنصرا غيرها ، وإن أثبتنا ذلك فى : ياحسرتى ، لزمنا أن نثبته فى : « ياعجبا » أيضا ، فإنه لافرق بينهما ، مع أن القدماء فرقوا بينهما ؛ وذلك لتخالفهما فى الإملاء فقط . وسبب الاختلاف فى الإملاء ، أن « ياعجبا » ومثلها ، لا يوجد فى القرآن الكريم ، فلم يؤثر فى إملائها رسم القرآن .

فالمرجح أن أصل الفتحة الممدودة فى : « ياحَسْرَتَى » ، صوت مثل حرف الندبة فى نحو : « وازيداه »[٣] ، ثم تلقوه كأنه فتحة النصب الممدودة على الوقف بغير تنوين نحو : « ياعَجَبَا » ، وظنوا أنها فى الوصل : « ياعَجَبًا » ، ولم تكن تقع كذلك فى الوصل أبداً ؛ لكونها إما أن يلفظ بها على حدتها ، فكانت فى الوقف ، أو تضاف إلى كلمة غيرها ، نحو : « ياعبد الله » ، إلا أنه أخيرا أصبح النداء وما يشاكله ، نصبا حقيقيا فى شعور الناطقين ، فقاسوا عليه ، فقالوا مثلا : « إياك » بمعنى : احذر .

وفى النداء عبارة ثانية فى العربية ، وهى : (أيُّها الرجل) ، فأيها مركبة من : (أىّ) وهى اسم من أسماء الاستفهام ، ومن : (ها) وهى عنصر إشارى ، فأيها تماثل :

---

(١) سورة محمد ٤/٤٧

(٢) سورة الزمر ٥٦/٣٩

(٣) يعدّ النحاة العرب مثل هذه الكلمة من المضاف إلى ياء المتكلم التى تقلب ألفا ؛ يقول الفراء (معانى القرآن ٤٢١/٢) : « وقوله : ياحسرتى : ياويلتى ، مضاف إلى ياء المتكلم ، يحول العرب الياء إلى الألف ، فى كل كلام كان معناه : الاستغاثة ، يخرج على لفظ الدعاء » .

(هذا) المركبة من : (ها) ذاتها ، ومن : (ذا) بدل : أىّ ؛ فـ (هذا الرجل) معناه كأنى قلت : الرجل الذى أشير إليه أى (ها) وهو هنا ، أى : (ذا) . ومعنى : « يأيها الرجل » كأنى قلت : الذى أشير إليه وأريده وهو : (أيها) ؛ فأيها الرجل من أشباه الجملة أيضا غير أنها من النوع الأول ، أى من الاسم المرفوع على إثبات وجود الشيء .

وأنواع أشباه الجملة على اختلافها ، قد تقرب فى بعض الأحيان إلى الجمل الكاملة ؛ وذلك يكون على وجهين : إما بإعمالها عملا كعمل الأفعال ، أو بعطف اثنين منها بعضها على بعض .

ومثال الأول : « دونك أخاك» أى : أعِنْ أخاك ، فأعملوا : « دونك » عمل الفعل المتعدى ، فصار التركيب أشبه مايكون بجملة كاملة ؛ ولذلك سمى القدماء « دونك » وأمثالها ، وهى كثيرة : أسماء الأفعال .

ومثال الثانى : « إياك والأسد » ، فهى من جهة المعنى ، مساوية لجملة كاملة ، أى : احذر الأسد ، وإن لم تكن جملة فى الحقيقة . والاسمان فى هذا المثال ، كلاهما منصوب ، وقد يرفع الأول وينصب الثانى ؛ نحو : « أنت وذاك » أى : افعل هذا . أو : « مأأنت والكلامَ ؟ » أى : لأى سبب تتكلم ؟ فلايشبه هذا التركيب السابق ذكره إلا فى الظاهر ، وذلك أنه جملة حقيقية ، يعمل فيها أول جزئيها فى الثانى . ومثل : « إياك والأسدَ » عطف جزأين مستقلين . وأبين مايكون الفرق بين هذا وذلك فى الاستفهام ، فإنى إذا قلت : « ما أنت والكلام ؟ » عاد اسم الاستفهام إلى كل ماهو بعده سواء ، ولايعود إلى « أنت » فقط ، أو إلى « الكلام » على حدتهما ؛ فإن المعنى هو : ماشتغالك بالكلام ، وتقدمك إليه ؟ وليس المعنى : (مأأنت ؟) ثم : (ما الكلام ؟) أو مثل ذلك . ولايمكننا أن نستفهم عن : (إياك والأسد) على هذه الصورة أصلا .

وأظن أن القدماء من النحويين ، أصابوا فى رأيهم ، أن الواو فى مثل : (ما أنت والكلام ؟) تؤدى معنى : « مع » ، وتعمل النصب . وفى تسميتهم إياها : « واو

المعية » ، مع أن أصلها معناها غامض جدا . وواو المعية تستعمل فى الجمل الكاملة أيضا ، نحو « استوى الماء والخشبة » ، أى كان سطح الماء فى مستوى الخشبة ؛ فمعنى الواو فى هذا المثال ، وفى أكثر الأمثلة الفصيحة ، لايطابق معنى : (مع) تماما ، بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شىء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثر[١] به .

والوا قد تعمل الجر أيضا ، وهى واو (رُبَّ) ، نحو : « وكأس شربت » أى : رب كأس شربت ، غير أن معناها ليس معنى : « رُبّ » فى كثير من الحالات ؛ نحو : « وتاجر فاجر جاء الإله به » أى : أعرف تاجرا فاجرا ، أو أذكره . وأصل هذه الواو غامض أيضا .

[٢ – الجملة البسيطة]

القسم الثانى :

أما القسم الثانى من هذا الباب ، فيتناول الجملة البسيطة ؛ فالجملة إما اسمية أو فعلية . والنحويون فرقوا بينهما تفريقا أشد من الحقيقة ، حتى إنهم عبروا عن المسند إليه فى الجملة الاسمية ، بعبارة واحدة ، هى : « المبتدأ » . وعبروا عنه فى الجملة الفعلية بعبارة أخرى ، وهى : « الفاعل » ، مع أن الفرق بين الجنسين فى المسند فقط . وهو فى المسند أيضا أقل تبيانا فى الحقيقة من الظاهر ؛ فإنا قد رأينا فيما سبق أن بعض أشكال الفعل ، خصوصا الماضى أصله جملة اسمية .

والمسند إليه يُقَدَّم فى الجملة الاسمية ، ويؤخر فى الفعلية[٢] . غير أن العربية

---

(١) فى الأصل : « التأثير » تحريف .

(٢) يتفق المؤلف هنا ، مع مذهب البصريين ، الذين يجعلون الجملة الاسمية هى التى تبدأ باسم ، والفعلية هى التى تبدأ بفعل ، ولا يعربون الاسم فاعلا فى الجملة المحتوية على فعل إلا إذا تأخر عن فعله . أما الكوفيون فيرون أن الفاعل هو مَن فعل الفعل ، تقدم أو تأخر ، فمحمد فى جملة : « محمد سافر إلى الاسكندرية » مبتدأ عند البصريين ، فاعل عند الكوفيين .

حسب مالها من الميل إلى التقييد ، وضعت لتقديم الخبر فى الجملة الاسمية ، قواعد أثبت ممايوجد فى سائر اللغات السامية . وأما تقديم الفاعل فى الجملة الفعلية فلا يقرره النحويون[١] ، بل يحسبونه مثل : « زيد جاء » جملة ذات وجهين ، أى جملة اسمية مبتدؤها (زيد) وخبرها جملة فعلية ، وهى (جاء) ، على قياس مثل : « زيد رأيته اليوم » معناها : « أما زيد فرأيته اليوم » ، فكان ينبغى على هذا القياس أن يكون معنى : « زيد جاء» هو : « أما زيد فجاء » ، وهذا ليس بمحال ، وقد يوجد أحيانا ، غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال ، هو أن يكون معنى : « زيد جاء » عين معنى : « جاء زيد » . وإنما الفرق بينهما أنى إذا قلت : « جاء زيد » أخبرت عن مجيئه إخباراً محضا ، ولا يخالطه شىء غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت : « زيد جاء » ، كان مرادى أن أنبه به السامع ، إلى أن الذى جاء هو زيد ، كأنى قلت : « زيد جاء لاغيره » .

فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم ، كون زيد هو الفاعل ، لا كونه فعل الفعل . وما ينبّه به السامع على هذا المعنى الخاص شيئان ، الأول : تغيير الترتيب العادى ، فكل شىء يخالف العادة ، هو أكثر تأثيرا فى الفهم من المألوف . والثانى : أن أول كلمة فى الجملة ، هى على العموم ، المضغوطة فى اللغة العربية ، إذا صرفنا نظرنا عما تبتدىء به الجملة من الأدوات ، كإن وأخواتها ، إلى غير ذلك .

وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطا من أولها ، وذلك إذا قدمت كلمة : (إنما) فهى تغير نظام ضغط الجملة ، وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها . مثاله فى القرآن الكريم : ﴿ إنمّا بَغْيُكُمْ على أنفُسِكُمْ ﴾[٢] . وضدها : (أمَّا) فهى تشدد الضغط على أول الجملة .

---

(١) كان على المؤلف أن يقيد النحاة هنا بالبصريين ، كما سبق أن ذكرنا (انظر كذلك : الموفى فى النحو الكوفى ١٨) .

(٢) سورة يونس ٢٣/١٠

فاللغات تتخالف تخالفا ظاهرا فى هذا الباب ، فترتيب الكلمات فى الجملة ، مقيد فى بعضها واختيارى فى بعضها . مثال النوع الأول : اللغة الفرنسية ، فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعا ، لايمكن نقله عنه ، إلا فى القليل من الحالات . ومثال النوع الثانى : الألمانية ، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل ، والشواذ منها كثير ؛ فلغة من أشباه الفرنسية ، لاتتمكن من تغيير ترتيب الكلمات ، للتنبيه على المهم منها ، فتحتاج إلى وسائط أخرى ، منها فى الفرنسية : تغيير تركيب الجملة ، فإنى مثلا إذا ترجمت : « جاء زيد » إلى الفرنسية ، قلت : Zaid est venu وإذا ترجمت : « زيد جاء » قلت : C'est Zaid qui est venu .

فالعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات ، فقيد فيها ترتيب الكلمات ، فى كثير من الحالات ، كتقديم الموصوف على الصفة ، والمضاف على المضاف إليه .. إلى آخره . وهو اختيارى فى بعضها ، كما ذكرناه من تقديم الفاعل على الفعل . وأمثال هذا أقل بكثير ، من أمثال ذلك فى العربية ، وقواعد الترتيب قاسية فيها ؛ فالعربية أقرب إلى الفرنسية فى ذلك ، منها إلى الألمانية ، وهى أشد اللغات السامية تقييدا لترتيب الكلمات . والحبشية أكثرها اختيارا . والعبرية متوسطة بين الضدين .

وربما كانت اللغة السامية الأم ، على مثل ماتكون عليه العبرية ، فى هذا المعنى ؛ فالعربية تبعا لطبيعتها ، أكثرت من قواعد الترتيب وأقستها . والحبشية تبعا لطبيعتها ، قللتها وأرختها . مثال ذلك أن : « الفؤاد الردىء » فى الحبشية : هو[1] : lebb'ekkūy أو : ʾekkūy lebb خلافالقاعدة تأخير الصفة ، التى هى من القواعد السامية الأصل .

والجملة الاسمية كثيرة الاستعمال فى اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية

---

(١) فى الأصل : « فى الحبشية ما » !

والإيرانية والغربية ، فالجملة الاسمية تكاد ألا توجد فيها أصلا ، وقام مقامها نوع من الجملة الفعلية ، فعله : (كان) . ويوجد مثله فى اللغات السامية أيضا ، فكلها تحوى فعلا ، كان يستخدم معناه كالرابطة بين المبتدأ وخبره ، غير أن اللغات السامية كلها ، حافظت على الجملة الاسمية المحضة فى حيز واسع .

ومما اضطرها إلى إدخال فعل : (كان) على اختلاف صيغه ، فى الجملة الاسمية الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها ، والتفريق بين الماضى والحاضر والمستقبل منها ، أو بين المرفوع والمنصوب ، فإنى إن أسندت : (كبير) إلى (بيتى) فى جملة اسمية محضة ، لم يمكنّى أن أفرق بين : (بيتى قد كان كبيرا) و (بيتى سيكون كبيرا) و (ليكن بيتى كبيرا) . ويمكننى أن ألحق بها النواصب نحو : (إلى أن يكون بيتى كبيرا) أو أن اشتق منها مصدرا ، نحو : (كون بيتى كبيرا) . والعربية أكثر تنويعا وتخصيصا فى هذا الباب ، من سائر اللغات السامية . والأكدية على ضد ذلك ، فالفعل الذى معناه : (كان) فى الأكدية ، وهو : bašū لايستعمل فيها إلا نادرا .

والجملة الاسمية المحضة ، كما أنها مبهمة من جهة الأوقات وماشاكلها ، فهى مبهمة أيضا من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره ، فإنا نراها وصفية فى بعض أفرادها ، نحو : « بيتى كبير » ، كـ « بيت كبير » وبدلية فى البعض الآخر ، والبدل نفسه مبهم ، نحو : « لباسهم حرير » ، كـ « لباس حرير » أى : لباس من حرير ، ولها أنواع غير هذين . فهذا الإبهام يدل على القدم ، فكانت الجملة الاسمية المحضة ، من أقدم تركيبات اللغات . والعربية مع احتوائها على وسائط التخصيص والتعيين ، قد حافظت على هذا التركيب الأوّلىّ المبهم أيضا .

والجملة الاسمية ، كانت فى الأصل أشد إبهاما ، مما نجدها عليه فى العربية ، فإنها تفترق فى العربية ، عن تركيبات الأسماء التى ليست بجملة ، كالوصف والبدل ، افتراقا بينا ، كما شاهدناه فى الأمثلة المذكورة ، ولم يكن هناك فرق فى الأصل بين الاثنين بل كان : bayt kabīr مثلا ، معناها إما : « البيت الكبير » أو « بيت كبير »

أو « البيت كبير » ، وهذا قبل حدوث الإعراب[١] والتعريف . ثم استفادت اللغ منهما ، نفريق الجملة الاسمية عن غيرها ، من تركيبات الأسماء .

وخلاصة ذلك : أن مبتدأ الجملة الاسمية ، معرفة على العموم ، وخبرها نكرة ومن الروابط التى تربط المبتدأ فى الجملة الاسمية بخبره : إدخال ضمير بينهما . وهذ الوسيلة فى الربط بينهما ، قديمة جدًّا ، شائعة فى اللغات السامية ، وربما كانت أقد من الربط بالأفعال التى معناها : (كان) . والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائبا ، وفى بعض اللغات السامية ، إذا كان المبتدأ متكلما أو مخاط أيضا . مثاله فى الآرامية[٢] : ʾanaḥnā himmō ʿab̲d̲ōhī أى : « نحن هم عباده » ومثل ذلك لايكاد أن يوجد فى العربية .

وإدخال الضمير ليس بواجب ، بيد أن العربية تقتضيه ، فى حال كون الخ معرفا ؛ نحو : « هذا هو الصواب » . وسمى النحويون الضمير فى مثل هذا : (ضمي الفصل) ؛ لأنه يفصل بين الاسمين ، يشير إلى أنهما جملة ، لابدل ومبدل منه أو مؤكد وتأكيد ، إلى غير ذلك .

وقد يدخل الضمير فى العربية ، بعد فعل (كان) أيضا ، نحو : ﴿ إن كان هـ هو الحقّ ﴾[٣] . فإذا كان المبتدأ متكلما ، كان الضمير متكلما أيضا ، وكذلك ف المخاطب ، نحو : ﴿ كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم ﴾[٤] . وذلك يدل على أن لإدخا الضمير فى مثل هذه الجملة أصلين ؛ أحدهما : ضمير الفعل المستعمل فى الجم الاسمية المحضة . والآخر ضمير التأكيد فى مثل : « قمت أنت » . وقد يدخ

---

(١) يتحدث المؤلف عن حدوث الإعراب فى اللغات السامية ، وكأننا نملك وثائق قديمة من لغا سامية غير معربة ، كانت سلفا للغات ظهر فيها الإعراب !

(٢) أى آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ٥/١١

(٣) سورة الأنفال ٨/٣٢

(٤) سورة المائدة ٥/١١٧

الضمير ، إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلب ، أو أخوات (جعل) ، فيصير اسمها مفعولا له ، نحو : ﴿ وجعلنا ذُرِّيَّته هم الباقين ﴾[١] .

ومن الروابط بين المبتدأ والخبر : (الباء) ، وهى تلحق بالخبر ، وأكثر ذلك عند النفى ، نحو : ﴿ وما ربُّك بظلَّام للعبيد ﴾[٢] . وقد تلحق بالمبتدأ ، نحو : « وكيف به » أى : كيف هو ؟ غير أن بين الاثنين فرقا . والتقدير الأقرب إلى معنى : « كيف به » هو : كيف به الحال ؟ فيظهر أن : « كيف به » ، ليست فى الأصل بجملة اسمية كاملة ، مبتدؤها ضمير الغائب ، بل هى من أشباه الجمل المذكورة آنفا .

وقد يدخل بين المبتدأ وخبره : (الفاء) ، نحو :

كلُّ امرىء فَلَهُ رزقٌ سيبلُغُه ... ...[٣]

وكذلك تدخل بين كل جزء للجملة مقدم ، وبين باقى الجملة ، نحو : ﴿ وثيابَكَ فَطَهِّرْ ﴾[٤] . ومثل ذلك الفاء الواقعة فى جواب : (أمّا) ، غير أنها أقوى فى هذا المعنى ، من البقاء على حدتها ، فالآية المذكورة يماثلها ، مع ضم (أمّا) فى أول الجملة : ﴿ فأما اليتيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾[٥] ، ومثل هذا نادر . والعادة أن يتلو كلمة (أمّا) مبتدأ جملة اسمية ، نحو : « أما أنت فلم تُصَلِّ » . وأصل الفاء فى مثل هذا واضح ، فهى جواب الموصول فى (أمّا) ، فإن أصلها : ʾan+mā . و (ما) هى الموصولة ، و (أن) ربما كانت من العناصر الإشارية ، فالفاء فى غير ما أوله (أمّا) ربما قيس بها على ما بأولها (أمّا) .

---

(١) سورة الصافات ٧٧/٣٧ وفى الأصل : « الباقون » وهو تحريف .

(٢) سورة فصلت ٤٦/٤١

(٣) صدر بيت لأبى العتاهية فى أمالى الزجاجى ٥٤ وعجزه فيه : « والله يرزق لا كيس ولا حمق » .

(٤) سورة المدثر ٤/٧٤

(٥) سورة الضحى ٩/٩٣ وفى الأصل : « أما » .

وللفاء فى مثل : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » أصل ثان ، نعرفه من أن اللهجات العربية الدارجة ، تعوض الواو من الفاء ، فى مثل هذا ، نحو : « كل بلاد ولها زَىّ ، وكل شجرة ولها فَىّ » ، فهذا يذكرنا التركيبات العطفية ، المكونة من اثنين من أشباه الجملة ، نحو : « أنت وذاك » ، غير أنا إذا حذفنا الواو فى مثل : « أنت وذاك » بقيت كلمتان منفردتان ، لا جملة . وإن حذفنا الواو من مثل : « كل بلاد ولها زَىّ » ، بقيت جملة كاملة ، وهى : « كل بلاد لها زَىّ » ، مع أن معناها ليس بمعنى الجملة الأصلية تماما ، بل يقرب معنى تلك من أن يكون : « كل بلاد فى حالة كون لها زى » ؛ فالواو فى مثل هذا ، قريبة من واو الحال .

فالخلاصة أن الفاء الداخلة بين جزء مقدم من الجملة ، وبين باقيها ، بعض أصلها من الفاء الواقعة فى جواب (أمّا) ، وبعضه من الواو العاطفة بين اثنين من أشباه الجملة ، مع أنه يمازج هذه الواو شىء من واو الحال .

وخبر الجملة الاسمية فى : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، فالخبر فى هذه الجملة ، جملة كاملة ، هى : « له رزق » . ولابد من أن يوجد فى الجملة الخبرية ضمير راجع إلى المبتدأ ، هو فى مثالنا : الضمير المتصل فى : « له » .

وهذا التركيب ، ونسميه بالجملة الاسمية المركبة ، كثير الاستعمال فى العربية ، بعضه بالفاء بين المبتدأ والجملة الخبرية ، وأكثره بغيرها ، وهو قديم سامى الأصل . مثاله من الآرامية : baytā dnā satreh أى : « هذا البيت هَدَمَهُ » .

وفائدة الجملة الاسمية المركبة ، تقارب فائدة العبارة الفرنسية المذكورة : C'est qui ، فتمكن الناطق من أن يقدم الكلمة ، التى يريد أن ينبه السامعين إليها ، أو الكلمة التى تربط الجملة الجديدة ، بما قبلها فى أول الجملة ، بغير تغيير لتركيب الكلمات العادى . والعربية تميل إلى التحفظ بالترتيب المألوف ؛ فإنا لو أردنا فى مثالنا « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، أن نقدم « كل امرىء » فى جملة اسمية بسيطة ، لكانت : « ولكل امرىء رزق سيبلغه » . وكان مثل هذا الترتيب غير مقبول فى الزمان

القديم ، وإن وجد كثيرا فى الزمان الحاضر وفى اللغة العربية .

وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الاسمية المركبة ، مركبة هى نفسها من جملتين أو أكثر ، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ ، فى جملة معمول فيها ، لا فى الجملة العاملة . مثال ذلك : « إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت ، تذكرت الخزرج قيس ابن الخطيم » ، فخبر : « حرب الأوس والخزرج » هنا ، مركب من جملة عاملة ، هى : « تذكرت الخزرج » وجملة معمول فيها ، هى : « لما هدأت » . وضمير : « هدأت » هو الراجع إلى المبتدأ ، الذى هو : « حرب الأوس والخزرج » .

وكذلك فى خبر (كان) نحو : « كان الرجل فى الجاهلية ، إذا كان شاعرا ، سموه الكامل » ، فخبر (كان) مركب من جملة عاملة ، هى : « سموه » ، ومعمول فيها ، هى « إذا كان شاعرا » ، وضمير (كان) هو الراجع إلى فاعل (كان) الأولى ، الذى هو الرجل . وهذا النوع من التركيب ، هو ما يفيد العربية خفة واستعداداً لتأدية المعانى المتنوعة ، أكثر مما نجده فى سائر اللغات السامية .

ومن خصائص العربية : أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ، ربما كان ضميرا للغائب ، لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه فيها . وهذا ماسماه النحويون : ضمير الشأن ، نحو : ﴿ إنه لايفلح الظالمون ﴾[1] . وأكثر ذلك بعد : (إنّ) كاهو فى هذا المثال ، أو بعد : (أنّ) . وفائدة هذا التركيب ، أنه يمكن الناطق من إدخال : إنّ ، وأنّ ، على الجمل الفعلية نحو : « لايفلح الظالمون » . فهذا مما يشهد بمزية العربية ، شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات السامية ، قد يقدم أمثال (إنّ) على الجمل الفعلية ، وإن كان موضعها الأصلى ، أول الجمل الاسمية فقط . والعربية أعدمت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الاسمية فقط . وهى مع ذلك اخترعت وسيلة ، لقلب الجملة الفعلية اسمية ، بغير تغيير تركيبها ، لكى يمكن إلحاق (إنّ)

---

(١) هى فاصلة لآيات كثيرة فى القرآن الكريم ، منها : سورة الأنعام ٦/ ٢١

وأخواتها بالجمل الفعلية ، بواسطة لا مباشرة .

ومبتدأ الجملة الاسمية ، منصوب بعد إن وأخواتها . وكثرة ذلك من خصائص العربية ، مع كون أصله ساميا شائعا ، فى غير العربية أيضا ، ومما يدل على أن (إنّ) — وهى أقدم الكل — كانت تعمل النصب فى الأصل كما تعمله فى العربية .

وفى العبرية تلحق بها الضمائر ، على الطريقة التى تلحق بمضارع الفعل وأمره ؛ نحو : hinnennī أى : « إننى » . والنون الثانية من : ennī هى نون الضمير المنصوب ، والأولى هى نون التأكيد المستعملة فى المضارع والأمر ، مثل : yiḳṭlennī . وتوجد فى : hinnennū أى : « إننا » أيضا . وفى العبرية بعض أخوات : (إنّ) ، لا توجد فى العربية ، قيس بها على (إنّ) ، منها : ōḏ* أى : « بَعْدُ » و « أيضا » ؛ نحو : ōḏennī ḥay* أى : « هو باق فى الحياة » ، أصلها : ōḏen ī* والنون نون التوكيد أيضا .

[الجملة الفعلية]

والجملة الفعلية أبسط تركيبا من الجملة الاسمية ، ولا ينبغى لنا أن نتكلم عنها تفصيلا ، بل يكفى الكلام عن مسألة واحدة من مسائلها ، وهى مسألة الفعل المعدوم[1] الفاعل ، أو المسند إليه .

أما الأول ، فهو فعل ما لايسمى فاعله ، نحو : « ضُرِب زيدٌ » فهو معدوم الفاعل ، وليس بمعدوم المسند إليه ، فتراه أسند إلى : « زيد » وهو مفعوله . فإذا نقلنا جملة : « ضربت زيدا » إلى بالم يُسَمَّ فاعله ، صار المفعول ، وهو : « زيد » مسندا[2] إليه وحذف الفاعل . [و] فى العربية قد يسند فعل مالم يسم فاعله ، فى بعض الأوقات ، إلى مالم يكن مفعولا ، بل كان منصوبا غير مفعول ، نحو : « سِيَر

---

(١) فى الأصل : « المعلوم » وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : « مسند » وهو خطأ .

فرسخان » ، أصلها : « ساروا فرسخين » و « صيم رمضانُ » ، أصلها : « صاموا رمضانَ » . ولا نظير لذلك فى غير العربية .

وحذف الفاعل ، عند نقل الجملة إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه ، هو الأصل فى اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، ونرى فيها أن الفاعل لايحذف عند النقل إلى مايسمى فيها : (صيغة التأثر) ، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة ، مثال ذلك فى الفرنسية : Il a été frappé par moi وفى الإنكليزية : He has been beaten by me . وقد يوجد مثل ذلك فى اللغات السامية . وأكثر ذلك فى الآرامية ، نحو : šmī ᶜ-lan أى مسموع لنا ، يعنى : « سمعنا » . ومثله فى العربية الفصيحة نادر جدا (١) .

هذا إذا كان الفعل متعديا وله مفعول . وإن كان لازما ، أو متعديا ليس له مفعول ، فيصير غير مسند بالنقل إلى ما لم يسم فاعله ، نحو : « غُشِيَ عليه » أو : « ذُهِبَ به» ، ففُقِد فى مثل هاتين الجملتين المسند إليه لفظا ، وإن وُجد معنى ؛ فإن الظرف ، أى : (عليه) أو (به) يقوم مقامه . فلا نجد فى العربية جملة مفقودة المسند إليه معنى . وهذا من خصائص اللغة السامية الأصلية أيضا ، وإن عدل عنه بعض اللغات السامية ، نحو : heškat فى الآرامية ، أى : « أظلمت الدنيا » .

والجملة المفقودة المسند إليه ، كثيرة فى اللغات الغربية ، نحو : Il pleut ، أو : It rains ، وطبيعتها ضد طبيعة ما ذكرناه من : « غُشِيَ عليه » ، فإنا(٢) وجدنا فى : « غشى عليه » أن المسند إليه مفقود فى اللفظ ، موجود فى المعنى . وفى المثالين : الفرنسى والإنكليزى ، هو موجود(٣) فى اللفظ ، أى : It و Il ومفقود فى المعنى ، لأن Il

---

(١) لابل هو أمر كثير الورود فى العربية الفصحى ، وهو شائع جدا فى القرآن الكريم ، مع الأفعال : أوحى ، وأنزل ، فى مثل قوله تعالى : « اتبع ما أوحى إليك من ربك » وقوله عز وجل : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم » ، وغير ذلك كثير .

(٢) فى الأصل : « فإذا » تحريف .

(٣) فى الأصل : « مفقود » تحريف .

و « لا تفيد معنىً أصلا ، بل هما علامتان لفظيتان لوقوع الفعل . وقد يوجد فى العربية ماهو قريب من : « غُشِيَ عليه » وأمثالها ، وإن لم يكن الفعل مبنيا على مالم يسم فاعله . مثال ذلك : ﴿ وَكَفَى بالله شهيدا ﴾[1] و : « لم يُرَع القومُ إلا بالرجال » ، فالمسند إليه وإن لم يوجد لفظا ، فقد قام مقامه معنىً : (بالله) و (بالرجال) . وكان يمكن أن يقال : « كفى الله شهيدا » و « لم يَرِع القومَ إلا الرجالُ » ، وقيسا على مثل : « اكتُفِيَ بالله شهيدا » ، و « إذا بالرجال » .

ومن غرائب العربية ، التى تتميز بها ، ليس عن سائر اللغات السامية فقط ، بل عن أكثر اللغات على العموم : إسناد الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان ، نحو :

... ... إذا ما نَامَ ليـلُ الهَوْجَـــلِ[2]

أى : « إذا نام البطىء والأحمق ليلَهُ » . ومن مثل ذلك : أخذ وصف الزمان بالفعل ، نحو : ﴿ يوم عاصِف ﴾[3] ، وإضافة الفعل إليه ، نحو : ﴿ مَكْرُ الليلِ والنهارِ ﴾[4] .

[٣ - تركيب الكلمات فى داخل الجملة]

القسم الثالث :

إلى هنا تم القسم الثانى من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث فى : تركيب الكلمات فى داخل الجملة .

فأجزاء الجملة البسيطة ، إذا صرفنا نظرنا عن الضمائر ، فبعضها أسماء ، وبعضها أفعال ؛ فيحصل انقسام بحث تركيب الكلمات فى داخل الجملة إلى

---

(١) سورة النساء ٤/٧٩

(٢) عجز بيت لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ٣/١٠٧٣ وتمامه فيه : « فأتت به حوش الجنان مبطنا .:. سهدا .. الخ » .

(٣) سورة إبراهيم ١٤/١٨

(٤) سورة سبأ ٣٤/٣٣

موضوعين ، أولهما : توابع الاسم . والثانى : توابع الفعل . ويتوسط بينهما موضوع ثالث هو : توابع الأسماء المشتقة من الفعل ، كالمصادر ، وفاعل ومفعل .. إلى آخر ذلك . ولأن أجزاء الجملة يؤثر بعضها فى بعض ، سميناه : الإتباع . وتضم إلى المواضيع الثلاثة المذكورة ، موضوعا رابعا سميناه : الإتباع .

[التعريف]

فتوابع الاسم هى :

أداة التعريف ، والبدل وما يقاربه[١] ، والصفة ، والمضاف إليه .

أما التعريف فلا نجده فى الأكدية ، ولا فى الحبشية ، إذا نظرنا إلى اللغتين المشاهدتين فى المستندات الباقية . فإذن هو خاص بثلاث من اللغات السامية ، وهى العبرية ، والآرامية ، والعربية . والأدوات المستعملة فى هذه اللغات لتأدية التعريف اثنتان :(hā) فى العبرية والآرامية ، مع أنها تلحق بأول الكلمة فى العبرية ، وبآخرها فى الآرامية ، نحو : hammeleḵ ، أصلها : hāmeleḵ فى العبرية ، و malkā أصلها : malkhā فى الآرامية . وهى : (ʾal) فى العربية .

ومع ذلك ، فقواعد التعريف والتنكير السائدة فى اللغات الثلاث ، تتقارب جدا ، وهذا من العجيب ؛ فإنه لو كان التعريف من أصولها المشتركة[٢] فيها ، بين اللغات السامية الغربية ، لكان من المنتظر أن تكون أداة واحدة فى اللغات المذكورة ، وأن يوجد التعريف فى اللغة العربية الجنوبية وفى الحبشية أيضا . وربما كان الميل إلى التفريق[٣] بين المعرف والمنكر ، تشترك فيه كل اللغات السامية الغربية ، قبل افتراقها ، ثم زال من العربية الجنوبية والحبشية ، والعربية الشمالية ابتدعت أداة خاصة بنفسها

---

(١) فى الأصل : « وما يقاربه » تصحيف .

(٢) فى الأصل : « المشترك » .

(٣) فى الأصل : « التعريف » تحريف .

للتعريف ، والعبرية والآرامية حسب تقاربهما فى كثير من جواهر اللغة ، استخدما العنصر الإشارى القديم : (hā) .

وربما كان الأمر على ضد ذلك ، فلا يكون للغات الثلاث اشتراك تاريخى حقيقي ، فى التمييز بين التعريف والتنكير أصلا ، بل تتشابه مظهراً فقط ، وكل واحدة منها تحصلت على قواعد التعريف بحالها ، مستقلة عن غيرها[١] .

وهذه المسألة من نوع من المسائل ، كثير الوقوع فى مقابلة اللغات ، وبالأخص اللغات السامية ، له أهمية أساسية ، وذلك أنّا كثيرا مانتردد ونتساءل ، إذا عثرنا على تشابه بين لغتين متقاربتين ، أهو أصلى فيهما ، يرتقى إلى زمان اتحادهما ، قبل أن تتفارقا ؟ أم هونتيجة تأثير ، أثرته إحداهما على الأخرى ، أم طرأ عليهما تغيّران مستقلان ، أحدهما عن الآخر ، انتهيا إلى نتيجة واحدة ، لتساوى الأساسين ، والقوة المؤثرة فيهما .

ومثال الأول : جل ماذكرناه من العناصر السامية الأصل ، ووجودها ، وكثرتها وظهورها ، مما يحملنا على إثبات تقارب اللغات السامية ، وعلى اشتقاقها من أصل واحد .

ومثال الثانى : أنا نرى اللغة العبرية ، كانت تتأثر بالآرامية فى أشياء كثيرة ، فى زمان زوالها[٢] عن ألسنة الناس ، وقيام الآرامية مقامها .

وأمثلة الثالث كثيرة ، وخصوصا بين الآرامية والحبشية ، منها : أنهما لتأدية المفعول المعرف ، تصلان ضمير الغائب بالفعل ، ويُتليانه المفعول ملحقا بأوله اللام ؛ مثال ذلك فى الآرامية : ḳablāh leggartā أى : « قَبِلَ المكتوب » ، ومن الحبشية : ʾazzazkāhū la-ʾAdām أى : « أمرت آدم » ، فلا يمكن أن يكون هذا التركيب أصليا ،

---

(١) انظر كذلك الفصل الخاص بالتعريف والتنكير فى كتابنا : اللغة العبرية ١٤٥ ١٥١
(٢) فى الأصل : « زوالهما » تحريف .

فى كلتا اللغتين ، فنراه ينشأ فى الآرامية ، فى مدى تاريخها الظاهر فى مستنداتها ، ولايمكن أيضا أن تكون إحدى اللغتين أثرت فى الأخرى ؛ لأنه لم تكن بينهما علاقة ، يحتمل منها ذلك ؛ فلا بد من نشوء هذا التركيب فى اللغتين على حدتهما . والداعى إليه واحد فيهما ، وهو الحاجة إلى التعريف ؛ فإن الآرامية ، وإن كانت لها أداة للتعريف فى الأول ، كانت قوتها المعرّفة قد زالت وتلاشت ، كما ذكرنا آنفا . والحبشية لاتحوى أداة تعريف أبدا . والوسائط إلى الحصول على المحتاج إليه كانت موجودة فى كلتيهما ، وهى الضمير المتصل الذى من طبيعته أن يكنى عن معرف ، واللام التى كانت تتداخل بين الفعل والمفعول فى أحوال محدودة ، منذ زمان قديم . فهذا مثال ماقلناه من تساوى الأساسين والقوة المؤثرة فيهما .

فأما تطابق العبرية والآرامية والعربية فى كثير من قواعد التعريف والتنكير ، فيمكن أن يكون من أصولها المرتقية إلى زمان كونها لغة واحدة ، ويمكن أن يكون من النوع الثالث من التشابهات ، وهو التغييرات المستقلة على خطوط متوازية .

فمن أهم قواعد التعريف فى اللغات الثلاث ، أن المضاف إليه المعرّف ، يُعَرِّف المضاف ، فلا يمكن إدخال آلة التعريف عليه ، نحو : « بيت الملك » ، أى : البيت للملك ، وهى فى العبرية : bēt̲ hammelek̲ وفى الآرامية العتيقة : bēt̲ malkā .
فإذا فرضنا أن هذه القاعدة ليست بأصلية قديمة ، بل حديثة فى كل واحدة من اللغات ، وجب علينا أن نبين طريقة إلى فهم نشوئها ، وهى ليست مما لايحتاج إلى تفسير ، فإنا نراها تضاد قواعد التعريف السائدة فى اللغات الغربية ، فمثالنا ترجمته بالفرنسية : la maison du roi وبالإنكليزية : the house of the king ، فنشاهدُ آلة التعريف قبل المضاف فى كليتهما .

وربما أمكننا تبيين أصل تلك القاعدة على هذه الطريقة : إن مما تشترك فيه كل اللغات السامية ، وصل الضمائر المجرورة بالاسم ، نحو : « بيتى » ، وهى فى الأكدية bītī وفى العبرية : bēt̲ī وفى الآرامية العتيقة كذلك ، وفى الحبشية : bĕteya فلما

اخترعوا آلة للتعريف ، لم يروا إدخالها على مثل هذا واجبا ؛ لأنه وإن أمكن أن تشير : « بيتى » مثلا ، إلى بيت واحد من بيوتى ، فالأقرب إلى[١] الاحتمال ، أنه يعنى بها : بيت لى معين .

واللغات الغربية ، منها ماهو على مثل هذا ، كالفرنسية والإنكليزية والألمانية ، فبيتى فيها : mein Haus , my house , ma maison . ومنها ماهو على ضد ذلك ، كاليونانية أو الطليانية ، فبيتى فيها : la casa mia , he oikia mou بآلة التعريف مع الضمير .

ثم بعدما ثبت أن « بيتى » وأمثالها ، معناها التعريف ، قاسوا عليها سائر المضافات المعرّفة ، بخلاف اللغات الغربية . ومهما كان أصل التعريف فى العربية ، فلا شك أنها وضعت له بعض القواعد الجديدة ، وقيدته أكثر مما قيدته اللغتان الأخريان ، يعنى : العبرية والآرامية .

من ذلك أنها شددت معنى التنكير ، حتى إنه يعبر فى المفرد عن الوحدة ؛ نحو « من غير وجهٍ » ، أى من غير وجه واحد . والجمع المنكر قد يعبر به عن التعدد ؛ نحو « مكثوا أياما » ، أى : أياما متعددة . وقد يوجد مثلها فى العبرية أيضا ؛ نحو : yāmīm أى : عدد من الأيام : šānīm أى : عدد من السنين .

ومن ذلك : إثبات درجة بين التعريف والتنكير ، ووضع القواعد لها ؛ وهى أنواع ، أحدها : تعريف الجنس ، بخلاف تعريف العهد ، نحو : « الرجل خير من المرأة » معناه : الجنس المسمى برجل . وكثيرا مايقرب ذلك من التنكير ؛ فيكون معناه : أىٌّ ما كان من الجنس .

وخصصوا الأسماء المعرّفة جنسا ، بوصفها بالجمل الوصفية غير الموصولة ، نحو : « إنك المرء نرجوه » ، فهى نتوسطة بين : « إنك المرء الذى نرجوه » ؛ فيكون هو

---

(١) فى الأصل : « فالأقرب من » !

رجلا معروفا بعينه ، وبين : « إنك امرؤ نرجوه » فالمعنى مبهم تماما .

ونوع آخر من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير : إضافة مضاف إلى مضاف إليه معرف ، إضافة غير حقيقية ، نحو : « حسن الوجه » و « طالب الثأر » . وخصصوا مثل هذا بدخول لام التعريف على المضاف ؛ فقالوا « الرجل الحسن الوجه » و « الطالب الثأر » .

ونوع ثالث من ذلك : إضافة بعض الكلمات المبهمة ، إلى المعرف ؛ فتبقى منكرة مع ذلك ، نحو : « بعضهم » أى : واحدٌ أو عِدَّةٌ منهم . والعربية مداومة الرعاية للتعريف والتنكير فى تأليف الجملة ، تفرق بذلك بين أجزائها . فالفاعل والمبتدأ معرفان والخبر والحال منكران ، إلى غير ذلك ، وإن وجد شواذ من هذه القواعد ، فلها قواعد أخرى .

[البدل والتوكيد والوصف والتمييز]

أما البدل والتوكيد والوصف ، فأكثر خصائصها سامى الأصل ، لاتختص به العربية . ومما يجب الالتفاف إليه : التمييز ومايقاربه ، فكثيرا مانجد الاسم التابع لغيره منصوبا ؛ من ذلك : النصب بعد الأعداد ، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ؛ نحو : « عشرون رجلا » ، وكذلك : « كم رجلا عندك ؟ » و ﴿ فلن يُقْبَلَ من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾ [1] . ومن ذلك : التمييز التابع للوصف ، وخصوصا للمفضل منه ؛ نحو : « هو رفيع قدراً » و « أنت أعلى منزلة من غيرك » . وقد تقاس على ذلك الأفعال نحو : « طِبْ نفسا » و « جرى دماً » . ومن ذلك : « أنتم المؤمنين » ، و ﴿ امرأته حَمَّالَةَ الحطب ﴾[2] .

وكل هذا ومثله ، يكاد يكون خاصا بالعربية ، لا نجد له إلا آثاراً قليلة فى سائر

---

(١) سورة آل عمران ٩١/٣

(٢) سورة المسد ٤/١١١ وهذان المثالان ليسا من التمييز فى شيء ، فهما منصوبان بإضمار فعل على الاختصاص ، أو القطع للمدح أو الذم .

اللغات السامية ، منها أنه يحتمل أن يكون المعدود فى العبرية ، فى مثل : ʾarbāʿīm yōm تقديره النصب ، كما هو الحال فى العربية فى : « أربعون يوما » . ومنها فى العبرية : kabbōr mē ʾab̲īk̲ā yāmīm أى : أكبر من أبيك أياما . و yāmīm هنا لا يحتمل أن تكون جرا ، لتداخل الكلمة قبلها ، فلزم أن تكون نصبا . والأرجح أنه وإن لم نجد أكثر التركيبات ؛ فقد قال النحويون إن : « أنتم المؤمنين » تقديرها : أنتم أعنىٰ المؤمنين . وربما كان هذا صحيحا ، أو قريبا من الصحيح . وعلى كل حال ، فأصل النصب فى هذه ، غير أصله فى النوعين الأولين . ومما يشير إلى ذلك ، أن المنصوب معرف فى مثل : « أنتم المؤمنين » وهو منكر فى مثل : « عشرون رجلا » و « رفيع قدراً » . والتنكير يقرب النصب فيهما من نصب الحال ، ونصب خبر (كان) وأخواتها ، ونصب مايماثلهما من توابع الفعل ؛ فنرى المنصوب منكرا فى كل ذلك أيضا ، فيحتمل أن يتعلق النصب المنكرَ فى توابع الأسماء ، به فى توابع الأفعال ، وإن لم يمكنا تبيين طبيعة العلاقة بينهما .

ومن خصائص الوصف ، التى تستحق الاطلاع عليها : وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به ، يذكر بعد الصفة[1] ؛ نحو : « مررت برجل كثير أعداؤه » ؛ فوصف الرجل بصفة شيء مربوط به ، وهو : « الأعداء » الذين صفتهم الكثرة . والأصح أن النسبة بين « كثير » و « الأعداء » ليست بوصفية ، بل إسنادية ، فصفة الرجل هى كون أعدائه كثير . والعبارة المألوفة فى وصف هذا الشيء بمعنيين ، أسند أحدهما إلى الآخر ، هى الجملة الوصفية ، وكان يمكن استعمالها فى مثالنا ، ويكون إذن : « مررت برجل أعداؤه كثير » ، فيحتمل أن يكون الخبر قد قدم ، فصارت : « برجلٍ كثيرٌ أعداؤه » ، ثم أتبعوا كلمة : « كثير » الاسم السابق لها ، كأنها وصفها فأصبحت : « برجلٍ كثيرٍ أعداؤه » . فهذا أصل واحد للتركيب المذكور .

وربما كان له أصل[2] آخر معه ، وذلك أنه كثيرا مايكون الكلام مبهما ،

---

(١) وهو ما يسميه نحاة العربية : « النعت السببى » .

(٢) فى الأصل : « أصلا » وهو خطأ .

وحتى مخطئا فى الأول ، ثم يستدرك أو يصحح ، ومثاله فى العربية : بدل الاشتمال والغلط ؛ نحو : « أعجبنى عمرو حسنه وأدبه وعلمه » و « مررت برجل حمار » أى : لا برجل ، بل بحمار . فمن ذلك قولى : « رأيت رجلا حسنا » ثم استدركت بقولى : « وجهه » أى : وليس الحَسَنُ هو الرجل كله ، بل وجهه ، فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثانى للتركيب المذكور .

وفى مثل : « الكُتُبَ الآتِيَ ذِكْرُها » ، كان المنتظر – إذا صدرنا عن الأصل الأول – أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « ذكرها » لكونها خبرا لها ، فتكون منكرة مذكرة مرفوعة . وإذا صدرنا عن الأصل الثانى ، انتظرنا أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « الكتب » ؛ لكونها وصفالها ؛ فتكون معرفة مؤنثة منصوبة ، فهى فى الحقيقة بين الاثنين : معرفة مذكرة منصوبة ؛ فنرى من ذلك أن أصل التركيب أصلان ، وأن للوصف وجهان ؛ فيكون وصفا للاسم السابق له ، وخبرا للاسم التالى له .

ويجوز جعل مثل هذا الوصف اسما موصوفا ، كسائر الأوصاف ، فكما يجوز أن أقول : « الحسن » أعنى : الرجل الحسن ، كذلك يجوز أن أقول : ﴿ المؤلَّفةِ قلوبُهم ﴾[1] أى : الرجال المؤلفة قلوبهم . والتركيب المذكور كثير فى الاسم المفعول ، وليس له مسند إليه ، نحو : « الرجل المغشى عليه » و « المرأة المغشى عليها » ، من : غُشِيَ عليه وعليها ، وقد ذكرنا ذلك . فالتركيبات التى من هذا الجنس ، تساوى الأوصاف ، فقد تستعمل خبرا نحو : « هو مغشىّ عليه » و « هى مغشىّ عليها » و « كان مرحولا إليه » من : يُرْحَل إليه . أو اسما موصوفا ، فتعرف بالألف واللام ؛ نحو : « نلت المرغوب عنه لا المرغوب فيه » .

وقد توجد فى العربية أمثله أخرى لجزء من الجملة ، له وجهان ، منها : « أرى السيوفَ ستُسَلّ » ؛ فالسيوف منصوبة لأنها مفعول : « أرى » ، ومع ذلك أسند إليها

---

(١) سورة التوبة ٩/٦٠

كلمة : « ستسل » ، وكان يمكن أن يقول : « أرى أن السيوف ستسل » .

[الإضافة]

والإضافة سامية الأصل . وقد ذكرنا أن المضاف لم يكن معربا فى الزمان القديم وأن عدم إدخال أداة التعريف عليه ، مما تشترك فيه العربية مع العبرية والآرامية . والإضافة قد توازن الإبدال أو التأكيد فى بعض الأحوال ؛ منها : أنه يمكننا أن نقول : « ثوبُ حريرٍ » أو : « ثوبٌ حريرٌ » ، ويمكن أن يقال : « ثوبٌ من حرير » أيضا . ومن ذلك : « ثلاثة رجال » أو : « رجالٌ ثلاثةٌ » .

ومن ذلك : أن (الكُلّ) ، ومثلها : (النفس) ، ونحوهما[1] ، قد تضاف إلى الاسم ، وقد تبدل منه باتصال ضمير راجع إليه ؛ مثال ذلك : « كل الناس » أو « الناس كلهم » ، و « كلتا الحالتين » أو « الحالتان كلتاهما » و « نفس الأمر » أو « الأمر نفسه » .

و «كل» سامية الأصل ، على اختلاف معانيها ؛ فـ (كل شىء) مثلا ، يقابلها فى العبرية : kol dāḇār منكرة ، فى معنى : كل واحد من الأشياء ، و (كل الأشياء) يقابلها : kol haddḇārīm معرفة ، فى معنى : جميع الأشياء .

و « النفس » تستعمل فى الآرامية مبدلة فقط ؛ نحو : hū nap̄šā أى : هو نفسه . وهى فى العبرية لا توجد ، لامبدلة ولا مضافة إلى الأسماء ، وإنما تضاف إلى الضمائر ، نحو : wayyeʾhāḇēhū knap̄sō أى : فأحبه كنفسه ، يعنى : كمحبته لنفسه . وتقارب « النفس » فى العربية : « العين » ، وهى تضاف أكثر مماتبدل ، نحو : « عين الأمر » . وقد تؤخر مع إلحاق الباء ؛ نحو : « الأمر بعينه » ، وهى فى هذا المعنى خاصة بالعربية . ويوجد فى سائر اللغات السامية ، أسماء أخر مرادفة لها ، نحو : « الرأس » ، أو : ḵnōmā فى السريانية ، ومعناها : الشخص .

---

(١) فى الأصل : « ومثلها » .

وضد « الكلّ » هو : « البعض »[١] . وتركيباتها متنوعة فى العربية ، يوازن بعضها تركيبات الكل ، ولا نظير لها فى سائر اللغات السامية . ومما يماثلها من جهة كثرة الإضافة إلى غيره ، وعدم التعرف بالإضافة إلى المعرف : « مثل » ومايرادفها . وليس لسائر اللغات السامية اسم فى هذا المعنى ، بل تكتفى بالكاف .

ومنه : « غير » ، وهى مما اخترعته اللغة العربية ، مبينة فى ذلك مزيتها وطبيعتها ، فإنا نرى : « غير » متنوعة المعانى والوظائف ، واسعة العمل ، وهى مع ذلك مضبوطة بالقواعد ، التى لاتدع مجالاً للتردد فى طريقة تركيبها مع غيرها ، ولا فيما تفيده فى أى موضع كان .

ومن ذلك : « ذو » و « صاحب » . ويقابل : « الصاحب » فى سائر اللغات السامية ، بعض الأسماء ؛ نحو : bāʿal habbayiṯ فى العبرية ، أى : صاحب البيت . وليس لها عنصر إشارى فى هذا المعنى ، غير أن اسم الموصول : « الذى » ، أصله اسم من أسماء الإشارة ، قد يقارب : « ذو » فى الإضافة إلى الأسماء ؛ مثال ذلك من الآرامية [٢] : bēṯ ginzayyā dī malkā أى : بيت الخزائن ذو الملك ، يعنى : الذى للملك . ومن الحبشية haṭīʾat za-ḥezb أى : الخطيئة ذات القوم ، يعنى : خطيئة القوم .

والفرق بين العربية وبين الآرامية والحبشية : أن (dī) , (za) هما اسما الموصول العاديان الخاصان باللغتين ، فلا تقابلان : (ذو) العربية ، التى لامعنى لها غير معنى : الصاحب [٣] . فـ (dī) الآرامية العتيقة – وهى : (d) فى السريانية – و (za) فى

---

(١) يعد علماء اللغة العرب إدخال (ال) على (كل) و (بعض) من اللحن . وفى لسان العرب (كلل) ١١٠/١٤ : « وكل وبعض معرفتان . ولم يجىء عن العرب بالألف واللام » !

(٢) أى آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ١٧/٥

(٣) هى اسم موصول كذلك فى لهجة طيىء العربية القديمة . انظر : لسان العرب (الألف اللينة) ٣٤٨/٢٠ وشرح الحماسة للمرروق ٥٩١/٢ والأزهية للهروى ٣٠٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٠٥/٢

الحبشية ، علامتان للإضافة ، ومثلها كثير فى اللغات السامية ، وفى اللهجات العربية الدارجة [١] .

والعربية الفصيحة ، لما فيها من الإعراب الدال على كل أحوال الاسم ، دلالة غير مشتبهة ، لاتحتاج إلى علامات خاصة بالإضافة .

وقد تستعمل بعض اللغات السامية ، بعض أسماء القرابة ، فى معنى قريب من معنى (ذو) أو (صاحب) . وأكثرها استعمالا فى هذا المعنى : (ابن) و (بنت) نحو : « ابن السبيل » و « بنات الدهر » أى : المصائب . و « ابن ثلاثين سنة » . ويطابقها فى العبرية : ben šlōšīm šanā والسريانية تتعدى فى ذلك إلى مثل : bar yawmā أى : ابن يومه ، يعنى : فى ذلك اليوم بعينه . ومثل ذلك : « أهل القرآن » و « أهل السنة » . وقد يقع (الأخ) و (الأخت) فى مثل ذلك ، نحو : « أخو الخير » و « إخوان الصفاء » . وليس لذلك نظير فى غير العربية .

ومن غريب الإضافة : إضافة الاسم إلى الصفة وبالعكس . مثال الأول : « سورة الفاتحة » و « دار الآخرة » و « بيت المقدس » . ولكلها سبب ، أما « سورة الفاتحة » فالفاتحة قائمة مقام الاسم الموصوف ، وهى اسم علم لأم الكتاب ، فالإضافة فى : « سورة الفاتحة » كالإضافة فى : « مدينة بغداد » ، و « دار الآخرة » تقديرها : « دار الحياة الآخرة » ، فقام الوصف مقام الموصوف . و « بيت المقدس » ، أصلها : « البيت المقدس » ، ثم حذفوا أداة التعريف فى الكلمة الأولى ، ثم ضلوا فى التركيب ، فظنوه إضافة ، وهو فى الحقيقة وصف . ومثله كثير فى العربية المتوسطة بين الفصيحة والدارجة .

والثانى ، أى إضافة الوصف إلى الاسم ، أنواع منها مثل : « حسن الوجه » .

---

(١) مثل : « بتاع » المصرية ، و « تبع » السورية ، و « حق » السعودية ، و « مال » العراقية ، و « ديا » المغربية ، وغير ذلك .

وفائدة الإضافة هنا ، تخصيص المعنى ، فالحسن يرجع إلى الوجه فقط ، لا إلى غيره . ونرى المضاف إليه فى هذا التركيب دائما معرفا فى العربية ، تعريف جنس ، ولا يعرف فى غيرها ؛ مثاله فى العبرية : yp̄at tō᾿ar أى : حسنة الصورة ؛ فيذكرنا ذلك بما تكلمنا عنه فى مثل : « رفيع قدرا » منكرة ، غير أن : tō᾿ar فى المثال العبرى مجرور لا منصوب . ونعرف ذلك من الكلمة السابقة لها ، وهى : yp̄at ، فهى مضافة هنا ، ولو كانت غير مضافة ، لكانت : yāp̄ā ، فللمضاف فى العبرية شكل خاص به .

فيظهر أن إضافة الوصف ، إلى اسم يخصص معناه ، سامية الأصل . غير أن العربية عرّفت المضاف إليه ، وهو منكر فى الأصل . والتعريف – كما قلنا – تعريف الجنس ؛ ولذلك لا يعرِّفُ المضافُ إليه المُعَرِّفُ المضافَ ، فيمكن وصف المنكر بمثل : حسن الوجه ، نحو : « رجل حسن الوجه » . ويمكن تعريفها بالألف واللام نحو : « الرجل الحسن الوجه » .

والجر فى كل هذا هو الأصل ؛ لأنه خاص بتركيبات الأسماء غير البدلية والوصفية ، بخلاف النصب الذى هو خاص بعمل الأفعال فى الأسماء ؛ فمثل : « رفيع قدراً » أبعد عن الأصل من : « حسن الوجه » .

والنسبة المعنوية بين الكلمتين ، فى مثل : « حسن الوجه » إسنادية ؛ لأن المعنى هو أن وجهه حسن ؛ وذلك يذكرنا بما فى مثل : « رجل كثير أعداؤه » فى الوصف بالإسناد ، فنجد فى العربية ثلاثة تركيبات ، تكاد أن تكون مترادفة : « رجل حسنُ الوجهِ » و « رجل حسنٌ وجهاً » و « رجل حسنٌ وجهُهُ » ، غير أن بينها اختلافات يسيرة فى المعنى وفى الاستعمال .

ومن إضافة الوصف إلى الاسم : « أفضل الرجال » و « أفضل رجل » و « عزيزُ كتابِكم » وما يماثلها ، فرُفِع الوصف فى كل هذا ، إلى درجة الأسماء الموصوفة ، كأنه يقال : « الشيء العزيز من كتابكم » إلى آخره . وذلك مايفرق هذا النوع عن النوع السابق ، فإن الوصف فى مثل : « حسن الوجه » يبقى وصفا

لا يخالط معناه شيء غير الوصفية[١] .

ومثل : « أفضل الرجال » كثير فى اللغات السامية ، غير أنها تستعمل الوصف العادى ؛ لأنه لايكون فيها صيغة خاصة بالتفضيل . مثال ذلك من العبرية : kṭōn bānāw أى : أصغر بنيه . وبخلاف ذلك ، فإضافة الوصف إلى مفرد منكر ، كـ « أفضل رجل » ، خاصة بالعربية ؛ فنكروا المضاف إليه بدل تعريفه ، فأشاروا بذلك إلى أن الرجل ليس بالأفضل ، الذى لاأفضل منه بين الرجال البتة ، بل واحد من الأفاضل[٢] . وأفردوا المضاف إليه بدل جمعه ؛ لأنهم لو قالوا : « أفضل رجال » ، لكان المعنى : الأفضل الذى لاأفضل منه بين بعض الناس . وهذا غير المراد ، فالإضافة فى : « أفضل رجل » ، قريبة منها فى : « مدينة بغداد » ومثلها ، أى تبيينية ، فكما أن « مدينة بغداد » معناها : المدينة التى هى بغداد ، فكذلك : « أفضل رجل » معناها : فضلٌ كثير الفضل هو رجلٌ . والإضافة فى : « أفضل الرجال » تخالف تلك ، فهى إضافة البعض إلى الكل . فينتج من الفرق بين طبيعة الإضافة بين العبارتين ، فرق زائد على ماينتج من تنكير « الرجل » و إفراده ، فى : « أفضل رجل » ؛ وذلك أن معنى « أفضل رجل » ، لا يكاد يزيد على : « رجل فاضل جدا » .

ومن أحوال الإضافة : حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو كثير فى العربية ؛ نحو : « صلى الفجر » . ومنه فى العبرية : tāmīḏ أى : دوام وبقاء ، فى معنى : الأضحية الدائمة ، بدل : ʿōlaṯ tāmīḏ أى : أضحية دوام .

والأسماء المتعلقة بالأفعال :

يعنى : المصادر ، وفاعل وأخواتها – حافظت فى العربية على كثير من عمل

---

(١) فى الأصل : « من الوصفية » تحريف .

(٢) لست أدرى من أين أتى المؤلف بهذا الفهم ، فالعبارة تعنى التفضيل على أى واحد وليس مجرد الوصف .

الأفعال ؛ منه : رفع الفاعل فى مثل : « مَنَعَ الناسَ من مخاطبتِه أحدٌ بسيدنا » . ونصب المفعول ، فى مثل : ﴿ إطعامٌ فى يوم ذى مَسْغَبَةٍ يتيماً ﴾[١] أو : « بَكَى لضَرْبِ المؤدبِ إياه » . وفى : ﴿ المؤتون الزكاةَ ﴾[٢] و ﴿ ما أنت بتابعٍ قِبْلَتَهم ﴾ [٣] ونصب المفعول الثانى ، فى مثل : ﴿ جاعل الليلَ سَكناً ﴾[٤] . ويوجد مثل ذلك فى بعض سائر اللغات السامية أيضا ، غير أنها لم تضع لإعمال الأسماء المتعلقة بالأفعال عمل الأسماء أو الأفعال ، قواعد ثابتة ، كالتى نراها فى العربية . ومن العمل الفعلى فى العبرية : نصب مفعول المصدر ، فى مثل : lhāmīṯ ʾeṯ Dāwīḏ[٥] أى : يقتل داود . و (ʾeṯ) للنصب فى العبرية ، أو : ʾaḥrē hōḏīyaʿ ʾelōhīm ʾōṯkā ʾeṯ kol zōṯ[٦] أى : بعد تعليم الله إياك كل هذا ، بمفعولين بعد المصدر . ونصب مفعول فاعل ، فى مثل : hā ʾanāšīm hāmḇaḳšīm ʾeṯ napšēḵā[٧] أى : الناس الطالبون نفسك ، يعنى حياتك . ورفع الفاعل هو أحد التركيبات الأولية المطلقة ، التى حافظ عليها بعض اللغات السامية ، أكثر مما نشاهد فى العربية . مثال ذلك من العبرية : hakkōṯ ʾōṯō kol mōṣʾō[٨] أى : ضربة كل واجدِه ، يعنى : ضرب كل من يجده إياه . أو : lānus šāmmā rōṣēyaḥ[٩] أى : لهربِ هناك قاتلٍ ، يعنى : ليهرب القاتل هناك .

وقد تعمل صفة الفاعل فى العربية ، النصب للمبالغة فى تنكيرها ، نحو قراءة

---

(١) سورة البلد ١٤/٩٠ - ١٥

(٢) سورة النساء ١٦٢/٤

(٣) سورة البقرة ١٤٥/٢

(٤) سورة الأنعام ٩٦/٦ وهى قراءة ماعدا الكوفيين من القراء السبعة . انظر : التيسير ١٠٥

(٥) صموئيل الأول ١/١٩

(٦) التكوين ٣٩/٤١

(٧) الخروج ١٩/٤

(٨) التكوين ١٥/٤

(٩) التثنية ٤٢/٤

بعضهم : ﴿ كُلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموتَ ﴾[1] ، بدل قراءة العامة : « ذائقةُ الموتِ » وهى منكرة فى هذه القراءة أيضا ؛ لأنهم عدوا إضافة (فاعل) إلى مفعوله من الإضافة غير الحقيقية [2] ؛ ولذلك أجازوا تعريف الفاعل المضاف إلى المفعول المعرف بالألف واللام نحو :

الواهبُ المائةِ الهجانِ ... ...[3]

ومثل ذلك نادر .

وقد خصصت الأسماء المتعلقة بالأفعال ، بعمل تفارق به الاسماء والأفعال جميعا ، حسب موقعها[4] بين هذه وبين تلك ، وهو : (مِنْ) للفاعل ، و(اللام) للمفعول ، نحو : « ما أُواعدهم إلا مخادعةً مِنِّى » و « قال ذلك إكراما له » ، و ﴿ ماكنّا للغيب حافظين ﴾[5] . و (مِنْ) للفاعل ، قد توجد فى بعض اللغات السامية ، مع صيغة مالم يسم فاعله ، إذا سمى فاعلها ، بخلاف اسمها ومعناها الأصلى . مثال ذلك من الحبشية : ʾem malāʾekt tessaggad أى : من الملائكة تتسجّد ، يعنى : يسجد الملائكة لك . واللام للمفعول كثير فى العبرية والآرامية ، وخصوصا فى الحبشية ؛ مثال ذلك : wa-la-ḥedān tegazerū أى : فاختتِنُوا الولد .

ومثل هذا نادر جدا فى العربية ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿ إن كنتم للرؤيا تعْبُرُوُن ﴾ [6] واقتصرت (اللام) للمفعول فى العربية غالبا ، على مفعول المصدر ، وفاعل وأخواتها ، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات ، التى يجوز فيها استعمال اللام .

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥/٣ وهى قراءة اليزيدى . انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٢٣

(٢) فى الأصل : « الغير الحقيقية » .

(٣) صدر بيت للأعشى فى كتاب سيبويه ٩٤/١ وتمامه فيه : « وعبدها .. عُوذاً تُزَجِّى بينها أطفالها » .

(٤) فى الأصل : « موقفها » تحريف .

(٥) سورة يوسف ٨١/١٢

(٦) سورة يوسف ٤٣/١٢

ومن خصائص العربية ، أنها قد تُعمل بعض الأوصاف المتعلقة بالعمل ، غير (فاعل) وأخواتها ، عمل (فاعل) أيضا . ونادرا ماينصب مفعولها نحو : « إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه » ، وكثيرا ماتدخل عليه اللام ؛ نحو : ﴿ سَمَّاعُون للكذب ﴾[١] أو : « أمقتُ الناسِ للشرع » .

وأما **توابع الفعل**، فتُنْصَب مفعولا كانت ، أو حالا ، أو خبرا ، أو ظرفا ، أو غير ذلك ، إلا ماتداخل بينه وبين الفعل حرف من الحروف الجارة . وأكثر ذلك سامى الأصل ؛ فالنصب هو عمل الفعل ، كما أن الجر هو عمل الاسم . وللعربية قليل من الخصائص فى هذا الباب ، فالنصب ظاهر فى العربية ، يُظهره الإعراب ، كإظهاره للرفع والجر ، بل إظهاراً أبين من إظهاره لهما ، فإنا نرى الرفع والجر يحذف إعرابهما فى الوقف ، والفتحة الانتهائية فى النصب ، إذا كان [الاسم] منكرا ، لم تحذف بل تمدّ ، وذلك يدل على أنها ممدودة فى الأصل .

ونجدها كذلك فى العبرية فى بعض الأحوال ، نحو : baytā أى : بيتاً ، يعنى : فى البيت ، وإلى البيت ؛ فحذف الإعراب فى العبرية ، ولم يبق منه إلا الفتحة فى النصب ، وهى تقتصر على الظرفية ، دون المفعولية والخبرية ؛ ولذلك احتاجت العبرية فى بعض الأحوال ، إلى علامة فى المفعولية غير الإعراب ، وهى : (ʾeṯ) المذكورة ، وتدخل على المفعول المعرف ؛ نحو : wayyarʾ ʾelōhīm ʾeṯ hāʾōr kī ṭōḇ أى : فرأى الله النور أنه حسن ، يعنى : فوجد أنه حسن .

ويقابل (ʾeṯ) فى الآرامية العتيقة : (yāṯ) وفى العربية : (إيّا) وهما لا تدخلان إلا على الضمائر المتصلة ، نحو : mannīṯā yāṯhōn[٢] أى : عَيَّنْتَهم . ومن العربية : ﴿ إياك نعبدُ ﴾[٣] . والآرامية فى غير الضمائر تستعمل اللام علامة للمفعولية ، وإذا

---

(١) سورة المائدة ٤٢/٥

(٢) سفر دانيال ١٢/٣

(٣) سورة الفاتحة ٥/١

كان المفعول معرَّفا ، تشير إليه بضمير متصل بالفعل ، يتبعه المفعول نفسه ؛ نحو : kabblāh leggartā أى : قبله للمكتوب ، يعنى : تقبل المكتوب ، وقد ذكرنا ذلك آنفا . والعربية لاتعرف مثل هذا أبدا[١] ، بل تكتفى بالإعراب فى الإشارة إلى المفعولية .

والعربية كثيرة الاستعمال للنصب فى الحال ، وفى خبر (كان) وأخواتها . وخبر الفعل [كان] حال فى الأصل ؛ فإن قولى : « كان تاجرا » ، أصل معناه : عاش وهو تاجر . والحال ، وخبر الأفعال المطابقة لكان وأخواتها ، كثير فى غير اللغة العربية أيضا ، إلا أنها بما فيها من ظهور النصب ، ومن التباين بين المعرفة والنكرة ، تمكنت من إفادة المعانى المتنوعة ، بواسطة الحال وخبر الفعل ، وتمكنت من تفريق بعضها عن بعض وعن غيرها . والقواعد المؤدية إلى ذلك معلومة .

ومن الغريب أن العربية مع كل ذلك ، ومع ميلها إلى التحديد والتقييد ، لم تتحصل على إلغاء التباس صاحب الحال ، الناشىء من وجود أسماء أو ضمائر غير واحد فى بعض الجمل ، فلا يظهر إذن أيها هو صاحب الحال . مثال ذلك أنه إذا قلت : « لقيته راكبا » ، لا يمكن السامع معرفة : هل أنا كنت راكبا ، وقت مالقيته ، أم هل كان هو الراكب ؟ .

ومما يوافق مزية العربية ، الدافعة لها إلى استعمال التركيبات الظريفة والعبارات الصناعية ، أنها استفادت من هذا الإبهام ، فى مثل : « لقيتُه مُصْعِداً منحدراً » أى : وأنا مصعد وهو منحدر ، أو بالعكس[٢] وفى مثل :

---

(١) توجد مثل هذه الظاهرة فى بعض اللهجات الحديثة ؛ كقولهم فى سوريا والعراق مثلا : « شفته لاخوى » .

(٢) ليس الأمر كما يذكر المؤلف ، بل نص النحاة على أنه « عند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى ماتليق به . وعند عدم ظهوره ، يجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين » . انظر : شرح ابن عقيل ٧٣٩/١

متى ما تَلْقَنِى فَرْدَيْن ... ...[1]

أى : ونحن فردان .

ومما تنفرد به العربية من هذا الباب : كثرة وقوع المصادر حالا ؛ نحو : « أخذت ذلك منه سمعا » أى : سامعا ، أو مثل[2] : « صار إلى الإسلام طوعا أو كرها » أى : طائعا أو كارها .

ومن مسائل عمل الأفعال : عملُها العائد إلى فاعلها . ولذلك فى اللغات السامية ثلاثة أنواع من العبارة ، أولها : صيغ من صيغ الفعل خاصة بهذه الخدمة ، نحو « انتحر » أى : نحر نفسه ، فالفاعل فى هذا المثال ، هو عين المفعول ، ومثله نادر . وأكثره وجودا أن الفاعل يكون المفعول له أو به ، إلى غير ذلك ، نحو : « اكتسب » أى كسب لنفسه .

والعبارة الثانية : هى وصل الضمير بالفعل . مثاله من العبرية : ʾal tappīlḵā biḵhālā[3] أى : لا تُنْزِلْكَ فى الجماعة ، يعنى : لا تنزل قدرك . وهذا نادر جدا ، ولا يوجد فى العربية إلا مع أفعال القلوب ، نحو : ﴿ إنى أرانى أَعْصِرُ خمراً ﴾[4] ، أو : « كيف تجِدُك ؟» ، ولا يجوز مثل هذا فى غير العربية .

والعبارة الثالثة هى المألوفة ، وهى التعويض عن الفاعل باسم الفعل (!) نحو : ﴿ ومن يتعدّ حُدودَ الله فقد ظَلَمَ نفسَه ﴾[5] ، فاتصل بالنفس الضمير العائد إلى الفاعل ، وإذا كان الفاعل ليس مفعولا ، بل أضيف إليه جار ، يمكن أن يُوصل

---

(١) فى الأصل : « تلقانى » تحريف . وهو صدر بيت لعنترة العبسى ، فى شرح شواهد الشافية ٤/٥٠٥ وتمامه فيه : « ترجف .:. روانف أليتيك وتستطارا » .

(٢) فى الأصل : « أو من » تحريف .

(٣) انظر كتاب بروكلمان : Brockelmann, Grundriss II 327

(٤) سورة يوسف ١٢/٣٦

(٥) سورة الطلاق ٦٥/١

بالجار ضمير عائد إلى الفاعل ؛ نحو : « دعاه إليه » . وإدخال النفس بينهما أكثر استعمالا ؛ نحو : « دعاه إلى نفسه » .

[حروف الجر وأدواته]

وأما الحروف الجارة العربية ، فكثير منها سامى الأصل ، أو سامى غربى على الأقل ، مع أن بعضها تغير تغيُّراً يسيرا . مثال ذلك أن اللام كسرت مع الأسماء ، على قياس الباء ؛ نحو : « للبيت » كـ « بالبيت » . وكانت فى الأصل مفتوحة ، وهى كذلك فى العبرية والحبشية ، نحو : la-rōḇ أى : لرب ، يعنى كثيرا ، و : La-medr أى للأرض . وبقيت الفتحة سالمة ، عند وصل الضمائر باللام ، نحو : « لكم » ، يطابقها فى العبرية : lāḵem وفى الحبشية : lakemmū .

ونقلت العربية ، ومعها الحبشية ، واحداً من الحروف الجارة القديمة ، وهو : ʿaday وهى فى الأكدية : adiʾ وفى العبرية : ʿaḏ وفى الآرامية مع إلحاق (ما) الزائدة : ḏammāʿ، فتنوب عنها فى العربية : (حتى) .

وزادت العربية على الحروف الجارة القديمة [حروفا] جديدة كثيرة ، منها : (فى) علاوة على (الباء) . ومنها : (عن) علاوة على : (من) السامية الأصلية . ومن ذلك أنّ (ʿim) العبرية ، يحاذيها فى العربية جارّان وهما : (مع) المطابقة لـ (ʿim) نفسها . و(عند) المطابقة لفظا لـ (ʿimmāḏī) العبرية ، أى : معى . وقد ذكرنا أصلهما .

فصارت (الباء) تدل على الالتصاق ، كقولى : « به داء » ، و الاستعانة كقولى « كتبت بالقلم » ، والمصاحبة ؛ نحو : « اشترى الفرس بسرجه ولجامه » . و(فى) تدل على المكان ؛ نحو : « فى البيت » ، وهى فى الحبشية : babēt . وفى العبرية : bubbaytā . وفى الآرامية bḇaytā . و [يدل على المكان] بالباء أيضا .

وكذا صارت (من) تشير إلى ابتداء الغاية ؛ كقولى : « سرت من البصرة » ،

والتبعيض ؛ نحو : « أخذت من الدراهم » ، والتبيين ، نحو : ﴿ فاجتنبوا الرِّجْسَ من الأوثان ﴾[١] .

و(عن) تشير إلى البعد ؛ نحو : « بعيد عن البيت » ، وهى فى الحبشية ba ʿīd ʾem-bēt، وفى العبرية : rāḥōḵ min habbayiṯ ، وفى الآرامية : maḇʿḏā men baytā كلها بمن ؛ فنتج من هذه العلاوات أن العربية تمكنت من توزيع وظائف الباء مثلا ، على جارّين ، هما : (الباء) و (فى) ، فحصل من ذلك تخصص موافق لطبيعة العربية .

وقد ابتدعت العربية عددا كبيرا من الأدوات الجارة ، وأكثرها على قياس : (تحت) ، وهى نفسها سامية الأصل ، أو سامية غربية ، يقابلها فى العبرية táḥaṯ وفى الآرامية : tḥēṯ أو tḥōṯ وفى الحبشية : táḥtā . ومما قيس عليها فى العربية : دون ، [و] فوق ، وبَعْدَ ، وقَبْلَ ، وأمام ، ووراء ، وقدَّام[٢] ، وإزاء ، وحِذَاء ، وغيرها . واخترعت العربية غير هذا القياس : لَدَى ، ولَدُنْ ، وحتى .

ومما اختصت به العربية ، من ضروب استعمال أدوات الجر : الباء لتعدية أفعال التحرك والانتقال من موضع إلى موضع ؛ نحو : « جئت به » أى : أجأته ، و : « أتيت به » أى : آتيته . وأصل المعنى أنى جئت بصحبته ، وجئنا معا . ومن ذلك : (من) عند أفعال القرب ، نحو : « قرب منه » و « دنامنه » . ويتلوها مثلا فى العبرية : (اللام) أو (ʾel) أى : إلى .

ومنه : إدخال (من) بعد : (ما) و (إنْ) النافيين ، نحو : ﴿ ماهم من ناصرين ﴾[٣] ، فهى هنا داخله على المبتدأ ، و « ماجاءنى من أحد » ، فهى داخله على الفاعل ، و ﴿ ماجَعَلَ الله لرجل من قلبين فى جَوْفِهِ ﴾[٤] ، فهى هنا داخله على المفعول .

---

(١) سورة الحج ٣٠/٢٢

(٢) فى الأصل : « وقبل » وقد تقدمت . ولعل الصواب ما أثبتناه !

(٣) سورة آل عمران ٢٢/٣

(٤) سورة الأحزاب ٤/٣٣

ومنه : تضاد معنى الفعل ، عند تضاد الجارّين التاليين له ، نحو : « رغب فى الشيء » أى : اشتهاه ، و « رغب عن الشيء » أى : كرهه .

ومنه : أن العربية كثيرة الإيجاز فى استعمال الحروف الجارة . والإيجاز من علامات العربية المميزة لها ، تمييزا ظاهرا عن غيرها . من ذلك .

... ... فإنّى لستُ منك ولستَ مِنّى[١]

أى لا علاقة بينى وبينك ، و « كساه عن العُرْى » ، أى : كساه فلم يبق عاريا ، و « عفا عن قدرة » ، أى : عفا مع أن له القدرة على العذاب ، و « بأبى أنت » ، أى : قدرك عندى قدر أبى ، و « كأنّى[٢] بك تخادعنى » ، أى : يظهر لى وأخاف أن تخادعنى ، و « علىّ به » ، أى : تعالوا به إلىّ ، و « أنالك بذلك » أى : أكفل لك به ، و « أنّى لى بالشّمم » ، أى : كيف يمكننى أن أصير شميما ؟ و « نحن بالله » ، أى : نتوكل على الله ، و « ماأنا عليه » ، أى : الحالة التى أنا عليها ، و « صالحه على ألف درهم » ، أى على شرط دفعه ألف درهم ، و « لونه إلى السواد » ، أى : مائل إلى السواد ، و « بعدى » ، أى : بعد موتى .

ويمكن إضافة الجار ، وخصوصا : (من) إلى بعض الحروف الجارة ، والمبنية على الفتح منها[٣] ، فتخفض إذن ، نحو : ﴿ هذا من عند الله ﴾[٤] ، وكذلك : « نزل من على فرسه » ، و ﴿ قد بلغتَ من لدنّى عُذْراً ﴾[٥] ، ولا تجوز إضافة الجار إلى (مع) ؛ فالحروف الجارة المبنية على الفتح ، غير (مع) ، أصلها : أسماء نصب للظروف ، فلا عجب أنها تخفض بعد جار . و (على) تبعت : (فوق) فى ذلك ،

---

(١) عجز بيت للنابغة الذبيانى فى كتاب سيبويه ٢/٢٩٠ وصدره فيه : « إذا حاولت فى أسد فجورا » .
(٢) فى الأصل : « كأن » تحريف .
(٣) هذا على رأى المستشرقين ، الذين يعدون الظروف من حروف الجر فى العربية !
(٤) سورة البقرة ٧٩/٢
(٥) سورة الكهف ٧٦/١٨ وفى الأصل : « من لدنى أجرا » وهو تحريف .

(لدن) تبعت : (عند) .

وبعض اللغات السامية غير العربية ، يتعدى ذلك إلى مثل : wayyiḳaḥ mē ᵓittām في العبرية ، أى : فأخَذَ من لديهم ، بإضافة : (min) إلى : (ᵓeṯ) ، و : ᵓel mīḥūṣ في العبرية أيضا ، أى : « إلى من خارج » يعنى : إلى خارج من البيت ، [و] lmē ᵓīš wᶜaḏ ᵓiššā أى : لمن رجل وحتى امرأة ، يعنى : مابين رجل وامرأة ، و : lbāṯreh في الآرامية ، أى : لبأثره ، يعنى : لورائه ، وإلى ورائه .

[و] قد يضعف معنى الاسم المضاف إليه حرف الجر ، إذا كان مضافا إلى اسم آخر أو ضمير ، فيصيران معا بمنزلة حرف جر ؛ نحو : « بين يديه » ، أى : أمامه و « على يديه » ، أى : بواسطته ، و « من شأنه » و « لشأنه » و « لأجل » و « بغير » و « من غير » ، إلى غير ذلك ، ومثل ذلك كثير في اللغات السامية ؛ نحو : byāḏ ᵓiḏaw في السريانية ، أى : بيد يديه ، معناها : بيديه . فلم يبق لـ (يد) الأولى ، معنى مستقل أصلا ، و ᶜal yḏē في العبرية ، أى : على يدى فلان ، غير أن معناها غير معنى تلك ، وهو حسب ، و lip̄nē في العبرية ، أى لوجه فلان ، معناها : أمامه ، و bāṯar المذكورة آنفا في الآرامية ، معناها : وراء .

ولا يطابق أحدُ الأمثلة السامية واحدا من العربية مطابقة تامة ، إلا أن (بلا) و (بغير)[1] لم تركب من حرف جار واسم ، بل من حرف جار وحرف للنفى ، يطابقها blō في العبرية ، و : ᵓina bālū في الأكدية ، و :ᵓenbala في الحبشية .

وقواعد الإتباع[2] السائدة في اللغات السامية ، تختلف عنها في اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، اختلافا هو من أشهر علامات الفرقتين ، فنرى اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، مؤسسة على الإتباع التام . فكل جزأين في الجملة بينهما

---

(١) في الأصل : « وهم » وهو تحريف .

(٢) المقصود بالإتباع هنا ، هو : « المطابقة » كما ذكرنا من قبل !

علاقة نحوية ، يتفقان على أكثر مايمكن الاتفاق ، فى العدد والجنس والإعراب ، فإذا كان الفاعل مثلا مؤنثا ، لزم أن يكون الفعل كذلك قُدِّم أو أُخِّر . وإذا كان الاسم مثلا مذكرا مجموعا ، يكون الوصف مثله ، وكل تابع لمرفوع فهو مرفوع ضرورة ، إلى غير ذلك .

والإتباع فى اللغات السامية ، وخصوصا فى العربية ، ناقص من جهات ؛ منها : أن الفعل المقدم ، يجوز أن يكون مذكرا مفردا فى أكثر الحالات ، على اختلاف أحوال الفاعل . ومنها : أن الجمع المكسر ومايشاكله ، يتبع غالبا ، كأنه مفرد مؤنث . ومنها : أن بعض الأوصاف لا تؤنث أبداً ، وقد ذكرنا ذلك . ومنها : أن الحال والتمييز وغير ذلك ، منصوب دائما ، وإن عاد إلى مرفوع أو مجرور .

وأنواع نقص الإتباع المذكورة ، قديمة جدا ، نشاهدها فى بعض اللغات السامية الباقية أيضا . مثال ذلك من العبرية[١] : lō yihyē lk̲ā ʾelōhīm ʾaḥērīm أى : لايكن لك آلهة أخرى ، بالفعل المفرد قبل الفاعل المجموع . وأما مثل : ﴿ مختلفاً ألوانُها ﴾[٢] ، بعدم إتباع الخبر للمبتدأ ، لنزوله بمنزلة الفعل ، وتقدمه للمبتدأ ، فخاصّ بالعربية . ومثال آخر من العبرية : walta ʿ rok̲ yisrā ʾ ēl[٣] أى : فاصطفت بنو إسرائيل ، بإتباع شبه الجمع ، كأنه مفرد مؤنث .

★ ★ ★

[٤ – أنواع الجمل]

القسم الرابع : ولننتقل الآن إلى القسم الرابع من هذا الباب ، وهو فى أنواع الجمل . ولنذكر منها : الاستفهام ، والنفى ، والاستثناء .

---

(١) سفر الخروج ٣/٢٠

(٢) سورة فاطر ٢٧/٣٥

(٣) سفر صموئيل الأول ٢١/١٧

[الاستفهام]

أما الاستفهام ، فهو جنسان فى كل اللغات : استفهام عن كلمة ، أو استفهام عن جملة . وجواب الأول : كلمة ، وجواب الثانى : نعم ، أو : لا ، فإنى إذا استفهمت : « متى جئت ؟ » ، ودللت بذلك على أن مجىء المخاطب معروف ، ولا أجهل إلا وقت مجيئه ، فيكفى فى الجواب ذكر الوقت ، بـ (أمس) أو مثل ذلك . فالسؤال هنا بكلمة ، وهى : (متى) فى مثالنا ، وهى من ظروف الاستفهام . وأسماء الاستفهام ، كَمَنْ ، وما ، تفى بهذه الوظيفة أيضا . والجواب كذلك بكلمة أو ما يقوم مقامها . فهذا الجنس من الاستفهام بسيط ، لا يكاد أن يُشْكِلَ ، فى أية لغة من اللغات .

وإذا سألت : « هل جاء أخوك ؟ » ، ودللت بذلك على أنى أشك فى نفس مجيئه ، فأستفهم عن الجملة جميعها ، أو بالأحرى : عن صحة وقوع مضمونها . فالجواب إما أن يكون : (نعم) أو (لا) أو : (ربما جاء) أو : (لا أعرف) أو مثل ذلك . وهذا الجنس من الاستفهام ، تختلف فى تأديته اللغات ، فكلها أو أكثرها يشير إليه بنغمة خاصة بالاستفهام على العموم ، أو بالاستفهام عن الجملة خصوصا ، بخلاف الإخبار . وبعضها يزيد على ذلك ، ومنها أكثر اللهجات العربية الدارجة ؛ ففى لهجة الشام مثلا : « بترافقنى » إما إخبار أو استفهام ، حسب نغمتها .

وبعض اللغات يميز الإخبار والاستفهام ، بتخالف فى ترتيب الكلمات ؛ منها الفرنسية والانجليزية والألمانية ، نحو : il est venu و est-il venu? أو : he has come و has he come ? . ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام ، منها اللاتينية ؛ نحو : venit أى : جاء ، و venit ne أو num venit أى : أجاء ؟ والتركية نحو : گلدى ، وگلديمى .

واللغات السامية ، لاتعرف تأدية الاستفهام ، بترتيب للكلمات خاص به أصلا ، فإما أن تستغنى عن كل إشارة إليه إلا النغمة ، وإما أن تستخدم الأدوات . والأول موجود فيها كلها ، وهو نادر فى العربية الفصيحة .

فأدوات الاستفهام عن الجملة فى العربية اثنتان : هل والهمزة ، ولا توجدان فى غير العربية من اللغات السامية ، إلا أن (ha) فى العبرية والآرامية العتيقة ، تقارب الهمزة العربية . والهمزة هى المألوفة الكثيرة الاستعمال ، و (هل) أشد قوة فى الاستفهام ، وقد ترمز إلى أن السائل يتوقع الجواب بلا ؛ ولذلك قد تقع بعدها : (من) الخاصة بالسلب . مثاله من القرآن : ﴿ هل من مَزِيد ﴾[١] ، فكأن معناها : مامن مزيد ؛ فتقارب (هل) لـ num اللاتينية ، التى لايستفهم بها إلا إذا توقع السائل النفى ؛ نحو : venitne أى : أجاء ؟ يعنى : لا أعرف : أجاء أم لم يجىء ؟ و : num venit أى : هل جاء ؟ يعنى : أظن أنه لم يجىء ، وإن كان على ضد ذلك فخالفنى . فالعربية لم تتحصل على عبارة عن هذا المعنى تبعد كل الشك ، غير أنها تقدمت إلى ذلك ، ولا ترافقها إحدى سائر اللغات السامية .

وضد هذا المعنى هو التوقع للجواب بنعم ، ويعبر عنه فى كل اللغات بالاستفهام المنفى ، نحو : nonne venit ? و has he not come ? و n'est il pas venu ? أى : ألم يجىء ؟ يعنى : أظن أنه جاء ، فأكِّدْهُ . فالاستفهام المنفى فيه شىء من الحض ، فغلب فى العربية هذا المعنى على المعنى الاستفهامى ، فى بعض الحالات ، منها : (ألا) ؛ نحو : ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾[٢] ، أى : دونكم قتالهم ، و« ألا أُخبركم » أى : لأُخبركم . وقد يتلوها الماضى ؛ نحو : « ألا أرسلت إلىّ » أى : ليتك أرسلت إلىّ . ويوجد فى هذا المعنى : (ألّا) بالتشديد[٣] ، و(هلّا) ، وفى القرآن الكريم : (لولا) ؛ نحو : ﴿ [و] يقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربّه ﴾[٤] أى ياليته أنزل عليه آية ، أو يكاد أن يكون المعنى : لأى شىء لم تنزل عليه آية ؟ و (ألا) تكون زائدة ؛ نحو : « ألا إنّ الحداثة لا تدوم » .

---

(١) سورة ق ٣٠/٥٠

(٢) سورة التوبة ١٣/٩

(٣) انظر فى ذلك : الجنى الدانى للمرادى ٥٠٩

(٤) سورة الرعد ٧/١٣

ومن خصائص العربية فى هذا الباب : إدخال الهمزة على (إنّ) ؛ نحو ﴿ أَئِنَّك لأنت يوسف ﴾[١] ، وتكريرها ؛ نحو : ﴿ أئذامتنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون ﴾[٢] .

وفى كل اللغات كثيرا مايضم إلى الاستفهام ، استفهام ثان على ضد الأول ، نحو : « أجاء أخوك أم لم يجىء » ، فلا بد من وقوع أحدهما من المجىء أو عدمه ، فيجب على المجيب أن يثبت الأول وينفى الثانى ، أو بالعكس .

و (أم) خاصة بالعربية ، التى اخترعتها بهذا المعنى ، بخلاف : (أو) ، فإذا استفهمت : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، دللت بذلك على علمى بأن أحدهما موجود عند المخاطب ، لا أعرف أيهما ؟ فالجواب : « زيد لاعمرو » ، أو بالعكس . بخلاف قولى « أزيد أو عمرو عندك ؟ » ، أى : واحد منهما أو كلاهما ؛ فيجوز أن يكون الجواب « نعم زيد » أو « نعم عمرو » أو « نعم كلاهما » أو « لا ، ليس عندى لا زيد ولا عمرو » . غير أن (أو) قد تستعمل فى معنى : (أم) أيضا .

وهى فى بعض اللغات السامية ، فى كلا المعنيين بدون فرق . مثاله من العبرية [٣] : ʾūmē yōdēyaʿ heḥāḵam yihyē ʾō sāḵāl يعنى : من يعلم أيكون حكيما أم سفيها ؟ ولما كان معنى (أم) التخيير بين حالتين متخالفتين ، جاز استعمالها فى نفس الاختيار أيضا ، وهو التسوية ، نحو : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[٤] ﴾ ، فالفعل ماض مع دلالته على الحاضر ؛ لمشابهة هذا التركيب للشرط .

وكثيرا ما استغنوا عن الاستفهام فى التسوية ، نحو : « أنا الملك شئتم أو أبيتم » أو : « غنيا كان أو فقيرا » . وسائر اللغات السامية ، لم تتحصل على عبارة بينة عن التسوية البتة .

---

(١) سورة يوسف ٩٠/١٢

(٢) تكرر ذلك فى القرآن فى عدة آيات ، منها : سورة المؤمنون ٨٢/٢٣

(٣) سفر الجامعة ١٩/٢

(٤) سورة البقرة ٦/٢

وأما الجواب عن الاستفهام عن جملة ، فإذا كان منفيا ، فهو أداة النفى فقط ، أى : (لا) ، ولا يعبر عنه فى العربية بكلمات خاصة بذلك ، كـ (non) فى الفرنسية ، و (no) فى الإنكليزية ، و (nein) فى الألمانية ، بخلاف النفى الذى هو : ne-pas و not و nicht . وأما الإيجاب فعباراته كثيرة فى العربية ، وأقدمها : (إنَّ) ، وهى نادرة الوقوع ، نحو :

قالوا غدرتَ فقلتُ إنَّ ... ... [١]

وهى فى العبرية : (hēn) ، وفى الآرامية : (ʾēn) . و (بلى) فى العبرية : (ʾabạ̄l) ومعناها : النفى فى بعض الأوقات ، والإيجاب فى الأخرى ، ككون (بلى) موجبة ، و(بل) نافية . وأصل معنى (نعم) : طيب . و (إى) من الأصوات . و (أجَلْ) أصلها غامض .

[النفى]

وأما النفى ، فأقدم أدواته فى العربية : (لا) ، ويقابلها فى الأكدية والآرامية : (lā) وفى العبرية : (lō) وفى الحبشية يقاربها : (ʾal) فقط الموجودة فى : (ʾalbō) أى : ليس فيه ، وفى : (ʾakkō) أصلها : ʾalkō أى : ماكان . و (ʾal) هذه يقابلها : (ʾal) فى العبرية والآرامية العتيقة ، و (ʾul) فى الأكدية . فنفترض للغة السامية الأم كليهما ، يعنى : (lā) و (ʾal) ، وأصلهما واحد[٢] . ويحتمل أن يكون سبب تخالفهما فى اللفظ ، تأثير قواعد الوصل والتركيب اللفظى فى الجملة . ويدل على ذلك تخالف وظائفهما فى الأكدية والعبرية ؛ فإن (lā) فى الأكدية للنهى ، و (ʾul) للسلب . وفى العبرية على العكس ، فـ (lō) للسلب ، و (ʾal) للنهى . ولا يتعجب أحد من هذا

---

(١) صدر بيت رواه فى الخزانة ٤/٤٨٦ وتكملته فيه : « وربما .. نال المنى وشفا الغليل الغادر » .

(٢) نعم ، على اعتبار أن (لا) أصلها : (لأ) بالهمزة ، كما فى اللهجات العربية الحديثة . وهذه الهمزة توجد فى الخط فى العبرية ؛ وعلى ذلك تكون صيغة : (أل) ناتجة بالقلب المكانى من : (لأ) !

التضاد ؛ فإنا نرى الأكدية تضاد سائر اللغات السامية ، فى كثير من قواعد ترتيب الكلمات ؛ فيقدم الفعل فى اللغات السامية الغربية ، فى أكثر الحالات على فاعله ومفعوله وغيرها ، ويؤخر فى الأكدية ، إلى غير ذلك .

وقد اشتقت العربية من : (لا) أدوات أخرى للنفى ، لاتوجد فى سائر اللغات السامية ، إلا : (ليس) ، فيقابلها فى الآرامية : layt وهى مركبة من (لا) واسم معناه : الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : yiṯay أو قريبا من ذلك ، وهو : yēš فى العبرية و : ʾīṯay فى الآرامية العتيقة . ويقاربها فى الأكدية فعل ، وهو : ʾišū أى : يملك الشيء وهو له . فمعنى : layt : لايوجد ، وهذا هوعين معنى : (ليس) الأصلى ، غير أن حروفهما لاتتطابق تماما ، فإناكنا بينا أن السين العربية ، لا يقابلها فى اللغات السامية الشمالية ، إلا السين بعينها ، أو الشين ، ولايقابلها التاء أو الثاء الآراميتان . ولا يوجد بين الحروف العربية ، حرف يقابله فى الآرامية : التاء أو الثاء ، وفى العبرية والأكدية : الشين ، إلا الثاء ؛ فكان يلزم أن تكون : layt فى العربية : layṯa . وقيام السين فى (ليس) مقام الثاء ، نقض لقوانين الأصوات السامية ، لابد له من سبب ، ولا نعرفه .

ومما يشتق من : (لا) : (لات) ، وهى نادرة لا تكاد أن توجد إلا فى القرآن الكريم ، وبعض الشعر العتيق . ومن ذلك : (لم) ، وربما كانت مركبة من : (لا) و (ما) الزائدة ، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية فى بعض أحوال التركيب اللفظى فى الجملة ، كما حذفت فتحة (lā) الانتهائية فى بعض اللغات السامية ، فصارت : (lām) ثم قصرت الحركة ، للساكن بعدها . وقد تضم إليها (ما) ثانية ، فتصير : (لَمَّا) فى مثل ﴿ لَمَّا يذُوقوا عَذَابِ[1] ﴾ . و (لن) مركبة من : (لا) و (أن) . وقد ذكرنا ذلك فيما سبق .

---

(١) سورة ص ٨/٣٨

والعربية لم تقتصر على اشتقاق حروف للنفى من : (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضا ، وهى : (ما) و (إنْ) و (غير) ؛ فـ (ما) و (إنْ) يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام ، وهذا ظاهر فى : (ما) ؛ فهى (ما) الاستفهامية بعينها فى الأصل ، لاشك فى ذلك ، وإن صعب تصور الطريقة التى ينبغى أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفى ، فإذا نظرنا مثلا إلى : « ماعندى » فمعناها على الاستفهام : « أى شيء عندى ؟ » ، فإذا افترضنا أن الناطق يتوقع جوابا نافيا[١] ويشير إليه بسؤاله ، فيكون المعنى : « لاشيء عندى » ، وليس هذا معنى (ما) النافية ، بل « ماعندى » ، إذا كانت (ما) نافية ناقصة لامعنى لها ، إلا على تقدير كلمة نحو : « ماعندى شيء » ، وذلك أن معنى(ما) الاستفهامية ، مركب من معنيين : معنى الاستفهام ، ومعنى الشيء ، وشرحناه لذلك فيما قبل ، بأى شيء .

ومعنى (ما) النافية بسيط ناف لا يخالطه الشيء البتة . فإذا اشتققنا (ما) النافية ، من الاستفهامية ، نضطر إلى أن نفترض أنه مع قلب الاستفهام إلى النفى ، أو بعده ، فقدت (ما) النافية العنصر الاسمى ،الذى كان موجودا فى (ما) الاستفهامية فصارت نافية محضة ، ترجمتها الفرنسية : ne..pas والإنكليزية : not . وكان يجب أن تكون ترجمتها : ne...rien و nothing .

وقد استفادت العربية من كون (ما) الاستفهامية ، مشتملة على الشيء ، والنافية لا تشتمل عليه ، ففرقت بذلك بينهما ؛ فإنى إذا سمعت : « ماعندى » ، لم يمكنّى الشك ، فى أنها استفهام ، لأنى لو فرضتها نفيا ، لكانت الجملة ناقصة ، وإذا سمعت : « ماعندى شيء » ، وعرفت أن ذلك نفى ؛ لأنى لو فرضته استفهاما لكانت كلمة : « شيء » زائدة .

وكذلك فرقت العربية بين (ما) الموصولة ، وبين غيرها ، بتخصيص الموصولة

---

(١) فى الأصل : « شافيا » وهو تحريف .

بالضمير العائد عليها ، وبإدخال المفسرة بعدها . و (ما) الزائدة ، لها أيضا قواعد خاصة بها ، تميزها عن غيرها .

فالنتيجة أنه وإن كانت (ما) تؤدى معانى متعددة فى العربية ، فلا موضع للشك فى أيها هو المراد ، وذلك لثبات القواعد النحوية ، ووضوحها ، الرافعين للعربية فوق أخواتها السامية .

وأما (إنْ) فربما يقابلها الحرف النافى المألوف فى الحبشية ، وهو : (ʾī) ، فإذا كان كذلك ، كان أصل إنْ : (ʾīn) ، ثم قصرت للساكن بعدها . و (ʾī), (ʾīn) تقاربان : (أىْ) و (أيْنَ) ، فربما نشأ قلب الحركة المركبة ، من الفتحة والكسرة ، كسرة بسيطة ممدودة ، عن تأثير أحوال التركيب اللفظى فى الجملة . فيمكن أن تكون (إنْ) أصل معناها : (أين) ، و التوصل من هذا المعنى إلى معنى النفى ، أسهل بكثير مما بحثنا عنه فى باب (ما) ، فإذا نظرنا مثلا إلى : ﴿ إن الحكم إلا لله[1] ﴾ ، سهل علينا اشتقاقه من : « أين الحكم إلا لله ؟ » ، وذلك لأنه وإن احتوت (أين) على معنى غير معنى الاستفهام ، وهو ظرف المكان ، كان ليس بواجب فى الجملة ، وسقوطه غير مشكل .

وأما (غير) فهى اسم معناه مختلف عن الشىء الذى أضيفت إليه ، فالشىء الموصوف بها ليس بالشىء المضاف إليه ، وهذا هو معنى النفى . ومما يظهر أن (غير) تعدّ بين أدوات النفى : عطفُ (ولا) عليها ، نحو : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضّالّين[2] ﴾ .

وإذا أردنا أن نبين وظائف أدوات النفى المذكورة ، على اختلافها ، وتعلق بعضها ، وجب علينا أولا ، تقسيم معانى النفى المهمة ، التى تؤديها الأدوات ، وهى ثلاثة أنواع : نفى الفعل ، ونفى الخبر ، ونفى الكلمة ، ونضم إليها نوعا رابعا ، وهو عطف المنفى على المنفى .

فالنوع الأول ينقسم إلى نفى الماضى والحاضر والمستقبل ، وإلى نفى الدعاء

---

(١) سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة الفاتحة ٧/١

ونظيره ، إلى نفى الأمر وهو النهى . والنوع الثانى بسيط . والنوع الثالث ينقسم إلى ثلاثة أقسام : نفى وجود الشىء ، ونفى وقوع معنى الجملة على الشىء ، ونفى الاتصال بالشىء . والأول واضح ، ومثاله : نفى الجنس ، نحو : « لابد » ، وقد ذكرنا ذلك آنفا . ومثال الثانى : « ليس لذلك دعوتك » فتنفى كلمة : « لذلك » فقط ، ولا تنفى الفعل ؛ لأن المعنى أنى أوجب كونى دعوت المخاطب ، وإنما أنفى وقوع دعوتى له على كلمة : « لذلك » وارتباطها بها . ومثال الثالث : ماذكرناه من : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ ، فالمعنى هو نفى وصف ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ ، بأنهم هم المغضوب عليهم .

فإذا فرقنا أدوات النفى العربية ، على أقسامه المذكورة ، حصلنا على الجدول الآتى :

أدوات النفى	الفعل					الخبر	الكلمة			العطف
	الماضى	الحاضر	المستقبل	الدعاء	الأمر		وجود الشىء	وقوع الجملة عليه	الاتصاف به	
لا		لا يفعل	لا يفعل لا يفعلنّ	لا فَعَلَ	لا تفعلْ لا تفعلنّ	(لا)	لابد	لا لذلك دعوتك	بقرة لا ذلول	ولا
ليس	ليس فعل	ليس يفعل				ليس	ليس بد	ليس لذلك دعوتك		
لات							لات حين			
لم	لم يفعل									
لمّا	لمّا يفعل									
لن			لن يفعل							
ما	ما فعل	ما يفعل				ما	ما من بد			
إنْ	إن فعل	إن يفعل				إن				
غير									غير	

والجدول يحتاج إلى بعض إيضاحات ؛ فـ (لات) مقصورة على نفى وجود الحين ، نحو : ﴿ لات حين مناص[١] ﴾ . ويقابل هذه العبارة فى العبرية [٢] : lō ʿēṯ hēʾāsēf hammiḳnē أى : لات حين جمع المال ، فلات يقابلها هنا : (lō) المطابقة للا ، بدون التاء . والعبارة فى العبرية من أشباه الجملة ، كنفى الجنس فى العربية ، فيحتمل أن تكون (لا) حرف نفى ، ولاتكون فعلا من أخوات (كان) ؛ فـ (لات حين) شبه جملة لاجملة .

و (لمّا) مقصورة على توقع الفعل وانتظاره ، واستطاله زمانه ؛ فـ ﴿ لَمَّا يذوقوا عَذَابِ[٣] ﴾ ، معناها : لم يذوقوا عذابى بعد ؛ فنرى : لات ، ولمّا ، وكذلك : لم ، ولن ، وغير ، محدودة المعانى مخصوصة ، مع أنه يشارك كل واحدة منها فى وظيفتها حرف آخر من حروف النفى ، فلن وغير يشاركهما : (لا) ، و(لم) يشاركها : (ما) ، إلا (لات) و(لمّا) ، فمعناهما أخص من معانى غيرهما ، فلا يؤدى تماما إلا بهما . ونرى (لا) مستعملة فى كل الحالات إلا الماضى .

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلا (لا) ، بزيادة : (ما) ، قلنا إن (لا) مستعملة فى الجميع ؛ والسبب فى ذلك أنها أقدم حروف النفى العربية ، فكانت عامة ابتداء ، والباقية كلها أحدث منها وأخص ؛ فأصل محل : (ليس) القديم ، نفى الخبر ، ثم نقلت إلى غير ذلك . وسبب إيثارهم لها على غيرها ، وخصوصا على : (ما) فى بعض الحالات ، أنها واضحة يسهل تمييزها عن غيرها ، وأنها لكونها متكونة من مقطعين ، أكثر ضغطا وتأثيرا فى السمع . وكثيرا ماتنوب عنها : (كان) منفية ، وهى أكثر تنوعا من : (ليس) فى الأوقات وغيرها ، فليس دائما للحاضر ، و(لم يكن) للماضى ، و(لن يكون) للمستقبل ، إلى غير ذلك .

---

(١) سورة ص ٣/٣٨

(٢) سفر التكوين ٧/٢٩

(٣) سورة ص ٨/٣٨ وفى الأصل : « عذابى » .

ولأن (ما) أحدث من (لا) ، خصصت بنفى أحدث أبنية الفعل ، وهو (فَعَلَ) للماضى ؛ فنفى الماضى القديم هو : « لم يفعل » ، والحديث : « مافَعَلَ » ، ومع ذلك فـ (ما) كثيرة فى نفى الخبر .

و (إنْ) تكاد أن تطابق : (ما) فى وظيفتها . وأكثر وقوعها قبل : (إلا) للجناس بينهما ؛ نحو : ﴿ إن الحكمُ إلّا لله[١] ﴾ . ونفى الخبر يحتاج إلى ملاحظة ، فإذا كان الخبر وصفا ، أو بمنزلة الوصف ؛ فكثيراً ماتدخل عليه الباء ، كما ذكرناه قبل ، وبالأخص بعد : (ما) و (ليس) . وقد تقع بعد (كان) المنفية أيضا ؛ نحو : « لم تكن بصغيرة » . ويجوز نصب الخبر بعد (ليس) و (كان) ، وهو بعد (كان) أكثر من الباء [و] فى لهجة الحجاز ، يجوز النصب بعد : (ما) ، وقالوا بعد : (لا) أيضا ، غير أن وقوع الوصف خبرا بعدها نادر . ومثال النصب بعد (ما) : ﴿ ماهذا بشراً[٢] ﴾ ، و ﴿ ماهنّ أمهاتِهم[٣] ﴾ . وخبر (ما) فى غير لهجة الحجاز مرفوع ، نحو : « ما كل من تلقى بذلك عالم » . وجاء فى القرآن الكريم : ﴿ وما محمدٌ إلا رسول[٤] ﴾ بالرفع ، والأصل هو الرفع ؛ والنصب قيس على : (ليس) و (كان) ، وكلاهما من النصب ، والرفع قليل .

ومن غرائب النفى سقوط حروف النفى فى القسم ، والنَّشْد ، وزيادته فيهما عند الايجاب ، نحو :

أقسمتُ بالله أسقيها وأشربُهـــــا ‏ ‏ ‏ حتى تفرّق تربُ الأرض أوصالى[٥]

أى : الخمر ، أى لن أسقيها ولا أشربها ..و « نشدتك الله أو بالله إن فعلت ذلك » ،

---

(١) تكررت كثيرا فى القرآن الكريم ، ومنه سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة يوسف ٣٠/١٢

(٣) سورة المجادلة ٢/٥٨

(٤) سورة آل عمران ١٤٤/٣

(٥) البيت بلا نسبة فى درة الغواص للحريرى ٥٣ وقبله آخر .

أى : لاتفعله ، و « أقسمت عليك إلّا لبستَ درعى » ، أى : البسه . وأصل ذلك فى النَّشْد ظاهر ، وهو حذف جزاء الشرط ، فتقديره : إلا لبست درعى كنت ملعونا ، أو مثل ذلك . ونجد شبهه فى العبرية ، نحو : ḥē par'ō ʾim tēṣʾu mizzē[1] أى : وحياة فرعون أن تخرجوا من هنا ، يعنى : لاتخرجوا من هنا . وتقديره : إن تخرجوا فلعنكم الله ، أو مثل ذلك . وربما كان سبب حذف النفى فى القسم مثل هذا .

[الاستثناء]

والاستثناء أصلها من تركيب الجمل ، فإن (إلا) مركبة من (إن) الشرطية و (لا) النافية ؛ فمثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » أصلها : « إن لم يكن جاءنى زيد فما جاءنى أحد » . غير أن : « ما جاءنى أحد إلا زيد » بعيد عن هذا الأصل جدا ؛ وذلك من ثلاث جهات ، أولاها : أن معنى (إن) هنا غير المعتاد ؛ فإن غرضى من قولى : « ماجاءنى أحد إلا زيد » ، ليس أن أقيد مضمونه بشرط ، بل المراد أنى أُعلم أن زيدا جاء ؛ فمعنى (إن) هنا قريبة مما تعودنا عليه فى : (لو) ؛ فنستطيع أن نشرح مثالنا بـ « لو لم يجىء زيد لما جاءنى أحد » . وهذا ليس بصحيح تماما أيضا ؛ لأنه يمازجه شىء من التمنى ، ولا يوجد فى الاستثناء . والوجهة الثانية : أن الشرط يقدم غالبا [و] لا يؤخر . والثالثة : أن نفى (إنْ) ليس بـ (إلا) ، بل بـ (إن لم) على العادة ، و (إلا) أقدم من (إن لم) ، كما أن (لا) أقدم من (لم) .

فـ (إلا) فى مثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » وإن أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية ، فلم يبق فيها فى الحقيقة شىء من معنى الشرط ، ولا يستأنف بها جملة ، بل هى وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها ، فيقرب معناها من معنى النفى ؛ ولذلك ذكرناها هنا . وهى فى غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه . مثال ذلك : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم[2] ﴾ ، فلا يمكن تقدير ذلك كجملة شرطية . ومثل :

---

(١) سفر التكوين ١٥/٤٢

(٢) سورة البقرة ٢٤٩/٢

« مائة إلا واحدا » أبعد عن الجملة الشرطية من السابق ، فانتقلت (إلا) من معناها الأصلى إلى هذا المعنى ، قياسا على (ماخلا) و (ماعدا) ؛ ولذلك تعمل (إلّا) النصب [1] : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ، كما تعمله (ماخلا) و (ماعدا) ؛ لكونْ : خلا ، وعدا ، فعلين متعديين .

و(إلا) تطابق فى الآرامية : (ʾellā) . غير أن (ʾellā) لم تبتعد عن أصلها ، ابتعاد (إلّا) عنه ، بيد أن السريانيين قد يجمعون بين (ʾellā) وبين (ʾen) أصلها ، ولم تفعل العرب ذلك . مثاله من السريانية : lā meškaḥ-nā-la-mhaymānū ʾella ʾen ʾeṯṯpīseṯ أى : لاقادر أنا على الإيمان إلا إن اقتنعت ، يعنى : لا أقدر أن أومن إلا أن أقتنع . فتقدير العبارة الآرامية : ماخلا على شرط كونى مقتنعا . وتقدير العبارة العربية : إن لم يكن الحال كونى مقتنعا . فـ (إلا) محافظة على معنى شرطى ، و ʾellā السريانية ، لما تحافظ عليه أصلا ، حتى إنها تحتاج إلى ضم (ʾen) إليها . وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة : للاستثناء ، وأكثرت من حروفه ، وفرقت بينهما فى بعض الأحوال ، فصار الاستثناء فيها بابا مستقلا بنفسه ، لايماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية .

[٥ - تركيب الجمل]

القسم الخامس : والآن بقى علينا الكلام عن تركيب الجمل ، بعضها مع بعض ، وهو جنسان : تسوية وإعمال ، وكلاهما نوعان : عطفى وغير عطفى ؛ فيكون ذلك أربعة أقسام . مثال التسوية غير العطفية[2] : « أُسرَ يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسرة عمرو بن مالك »[3]. والتسوية العطفية كثيرة الوقوع ؛ نحو : « جاء فقال » ، وألوف من أمثالها .

---

(١) فى الأصل : « فى النصب » !

(٢) فى الأصل هنا وفيما يلى : « الغير العطفية » وهو لحن .

(٣) الأغانى (دار الكتب) ١٢٧/١١

والإعمال غير العطفى ؛ منه : الصفة ؛ نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » ، وكثير من الحال ؛ نحو : « قعدت أتفرج » وغيرهما . و « لا أعرفه » و « أتفرج » وأمثالهما ، ليست بجمل مستقلة ، كـ « أسره عمرو بن مالك » فى مثالنا الأول ، بل تقوم مقام جزء من جملة أخرى ؛ فيمكننى أن أستبدل : « جاءنى رجل لا أعرفه » بـ « جاءنى رجل غير معروف » ، و« قعدت أتفرج » بـ « قعدت متفرجا » . فكما أن الاسم يعمل فى صفته المتكونة من كلمة ، فكذلك يعمل فى الصفة المتكونة من جملة . وكما أن الفعل يعمل فى النصب على الحال ، فكذلك يعمل فى الجملة الحالية .

والقسم الرابع ، أى : الإعمال العطفى ، كثير منه كل مايربط بالأسماء الموصولة ، و(إنّ) و (أنّ) و (إنْ) و (إذا) و (لَمَّا) إلى غير ذلك . فالعطف أحدث من عدمه ، والإعمال أحدث من التسوية .

وكثير من اللغات لم يتحصل على غنى كاف ، من وسائط إعمال الجمل فى الجمل ، ولم يوفق إلى ذلك غير لغات الأقوام المتمدينين ، أصحاب الحضارة العالية من جهة الفكر ؛ منها اللغة الصينية ، والهندية القديمة ، أى : Sanskrit ، واليونانية ، واللاتينية ، واللغات الغربية ، ومنها اللغة العربية ، غير أنها حسب مزيتها مع الترقى إلى تركيبات الجمل المشتبكة المتنوعة ، الكافية فى إفادة جميع أنواع العلاقات بين الأفكار على اختلافها ، قد حافظت على بعض أشكال التركيب البسيطة الأولية أيضا . من ذلك : ماذكرناه من عدم العطف فى الإعمال . ومن ذلك : الاستعانة ببعض حروف التسوية العطفية فى الإعمال أيضا ؛ كالواو للحال ، والفاء فى جزاء الشرط . فالعربية تشبه فى ذلك العبرية بعض الشبه ، والفرق بينهما أن العربية ، بتحديد وظيفة كل واحد من وسائط التأدية البسيطة الأولية فيها ، والكاملة الحديثة ، وبتفريق بعضها عن بعض ، بوضع القواعد المميزة بين كل واحد من أنواع التركيب ، قد استفادت مما تستعمله من الوسائل الأولية البسيطة ، قوة مؤدية تعادل فى القوة ، مانجده من وسائط تركيب الجمل فى اللغات الغربية . ولنطلع الآن على بعض تفصيلات هذا النظر العام .

إن من التسوية غير العطفية بين الجمل فى اللغة العربية ، بدل الفعل من الفعل ؛ مثل : « أُسِرَ يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسره عمرو بن مالك » . وقد ذكرنا هذا المثال آنفا ، فالغرض من التركيب هنا ، ذكر فاعل مالم يُسَمَّ فاعله ابتداء . فهذا النوع من بدل الفعل من الفعل ، خاص بالعربية ، ويوجد غيره فى غيرها أيضا ؛ مثال ذلك : « كانت قتلت خلادا ، رمتْ عليه رَحًى[1] » . ومثله من السريانية : keṯbeṯ b<ēṯ mennāḵ أى : كتبت طلبت منك ، فالفعل الثانى يشرح الأول ويخصصه .

وأكثر مايكون ذلك فى كل اللغات السامية ، إذا دل الفعل الأول على حركة ، وخصوصا إذا كانا أمرين ، نحو : « قُم صَلِّ » . ومثله فى سائر اللغات السامية أكثر منه فى العربية . ومثاله من العبرية : kūmū ṣᵓū أى : قوموا اخرجوا .

والعربية لا تضطر إلى ترك العطف فى كل هذا ، بل يجوز : « قتلت خلادا فرمت عليه رحى » و « قم فصل » . وقد يجوز أيضا الإعمال بدل التسوية ، نحو « قتلته ترمى عليه رحى » ، إلا فى بدل فعل من فعل ، فمثل : « أُسِرَ أَسَرَهُ فلان » لا تنوب عنه عبارة أخرى .

ومما أصله تسوية غير عطفية ، مع كون معناه الحقيقى غير ذلك ، قولى : « مالى لم أسمع بك ؟» أو « مابالكم بخلتم ؟ » ، فأصل هذا استفهام ، وإخبار مستقل عن الاستفهام ، غير معطوف عليه ، كأنى قلت : « مابالكم ؟ » ، ثم استأنفت فقلت : « أسألكم ذلك ، لأنى أراكم بخلتم » ، ثم صار الكل جملة واحدة ، معناها : « لأى شيء بخلتم ؟ » فتبعت الجملة الأولى الثانية ، وصارت بمنزلة الجزء منها .

والعطف فى التسوية كثير فى العربية ، وهو الأصل فيها . وحرف العطف الأصلى هو : (الواو) ، وهى سامية الأصل . ونجد فى العربية معها : (الفاء) ، وأصل معناها : « أيضا » ، ويقابلها فى العبرية : (ᵓap̄) أى : أيضا ، فابتدعت العربية لهذا

---

(١) انظر : تاريخ الطبرى (أبو الفضل) ٥٩٣/٣

المعنى كلمة جديدة ،وجعلت الفاء حرف عطف ، وذلك تَرَقٍّ مهم ، ارتفعت به اللغة على غيرها من اللغات السامية ، وتمكنت من تنويع تأدية العلاقة بين الجملتين المتساويتين ، وهى مع ذلك ، ومع وجود عواطف أخرى ، كـ (ثم) و (أو) و (أم) و (لكن) و (بل) ، لم تنل غنى اللغات الغربية فى هذا الباب ، بخلاف ما نالته فى باب إعمال الجملة فى الجملة ، فلا تحوى عبارات بسيطة بينه غير مشبهة عن معانى : mais الفرنسية ، و but الإنجليزية ، أو car الفرنسية ، و for الانجليزية ، إلى غير ذلك .

وأما العواطف المذكورة ، فـ (ثُمّ) خاصة بالعربية ، ويظهر أنها مشتقة من : (ثَمَّ) المقابلة لـ (šām) العبرية ، و (tammān) الآرامية . و (أو) سامية الأصل . و (أم) حديثة عربية ، أصلها : ʾa-mā ، كما أن (لم) أصلها : lā-mā ، و (كم) أصلها : ka-mā و (لكن) مركبة من : (لا) و (كِنْ) المقابلة لـ (kēn) العبرية ، و (ken) الآرامية ، التى معناها : هكذا ، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا . و (بل) أصلها جواب عن سؤال وقد ذكرناها .

ومن استعمال أدوات التسوية العطفية فى الإعمال : (واو الحال) فى مثل : « قُتل زوجها وهى حامل » . والذى يدل على الإعمال هاهنا ، هو العطف مع تضاد الجملتين فى طبيعتهما ؛ فإن الأولى فعلية ماضية ، والثانية اسمية غير معينة الوقت . وأصل العطف هو عطف المتماثلين ، وأما عطف المتخالفين ، فلابد من أن يكون له سبب ، وهو هنا عمل الجملة الأولى فى الثانية .

وتستعمل واو الحال فى تركيبات كثيرة ، غير هذا . وكلها مقيدة بالقواعد ؛ فلا شك أبدا فى كون الواو واو العطف ، أم واو الحال ، إلا فى الأفراد القليلة . وهذا من خواص العربية .

ومن استعمال العواطف فى الإعمال : الفاء فى جزاء الشرط وغيره ، كما قلنا . مثال ذلك : « إن عصى فويل له » ، فالقصة فيها مثلها فى واو الحال ؛ فإن الذى يميز فاء الجواب عن فاء العطف هنا ، هو تضاد طبيعة الجملتين ؛ فالأولى فعلية يعمل فى

فعلها حرف الشرط ، والثانية اسمية لاعمل للشرط فيها .

و لإدخال الفاء على جزاء الشرط وغيره قواعد ثابتة فى العربية ، غير أن الفاء قد تدخل على مالا محل لها فيه فى الأصل ؛ نحو : « فلما أتانا فأصبح مسرورا » [١] ، بدل « أصبح مسرورا » . وكثر مثل ذلك فى الزمان المتأخر .

وقد ذكرنا الفاء الداخلة فى وسط الجملة ، بين جزء منها مقدم ، وبين باقيها . ولما كانت الفاء خاصة بالعربية ، فلا نظير للتركيبات المذكورة فى غيرها من اللغات السامية ، إلا أنها كثيرا ماتدخل الواو على الجواب عن الجملة المعمول فيها ، بغير قواعد ثابتة واضحة . وأكثر ذلك فى العبرية نحو :[٢] ʾim ʾāsōn yihyē wnāṯattā népeš tāḥaṯ nápeš أى : إن كان أذى (يعنى : من ضرب الرجل صاحبه) أعطيت نفسا بدل نفس . وليس يميز الإعمال هنا عن التسوية ، إلا حرف الشرط ، فيمكن ترجمته : « إن كان أذى وأعطيت نفسا بدل نفس » . ولا نعلم أن التركيب ليس هذا ، بل هو الذى قدمناه ، إلا بالفكر المؤدّى بهذه الجملة .

والعبرية تميل جدا إلى استعمال الواو ، حتى فى الاستئناف ، فسفر يشوع[٣] مثلا يبتدىء بـ : wayhī ʾaḥrē mōṯ Mōšē يعنى : وكان بعد موت موسى ، إلى آخره .

ومن الإعمال بالعواطف : (الفاء) و (الواو) و (أو) النواصب : « وأتنى فأكرمَك » أو : ﴿ ولا تَلْبِسُوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحق ﴾[٤] ، أو :

[فقلت] ادْعى وأَدَعُوَ [إنَّ أندى] ... ...[٥]

---

(١) انظر المعارف لابن قتيبة ٦١

(٢) سفى الخروج ٢٣/٣١ وفى الأصل : ʾāsōr وهو خطأ .

(٣) فى الأصل : « فسفر القضاة » وهو خلط ؛ فإن سفر القضاة يبدأ بقوله « وكان بعد موت يشوع » .

(٤) سورة البقرة ٤٢/٢

(٥) البيت للأعشى فى كتاب سيبويه ٤٢٦/١ وعجزه فيه : « لصوت أن ينادى داعيان » .

أو « لألزمنك أو تُعطِيَنى » . والأصل فيها كلها : العطف والتسوية ؛ ولكون الجملة الثانية تابعة للأولى فى المعنى ، عبروا عن ذلك بنصب فعلها ، فصارت جملة معمولا فيها فى الحقيقة . وهذا خاص بالعربية .

وأنواع الإعمال غير العطفى كثيرة ، ويصاحب كل واحد منها نوع من الإعمال العطفى . فالجمل المعمول فيها على العموم ، تنقسم إلى أربعة أنواع : وصفية تقوم مقام الوصف ؛ واسمية تقوم مقام الاسم الموصوف ، مبتدأ كان أو خبرا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ؛ وحالية تقوم مقام الحال ؛ وظرفية تقوم مقام ظرف المكان والزمان وغيرهما . ونعد بينها الشرطية أيضا .

[الجمل الوصفية]

فالجمل الوصفية ، إما صفة أو صلة . وقد فرقت العربية بين الجنسين ، فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكّرة ، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرّفة ، نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » و ﴿ اعبدوا ربَّكم الذى خلقكم ﴾[١] .

والجنسان موجودان فى سائر اللغات السامية ، وإن لم تفرق بينهما ، تفريق العربية ؛ فتسقط الموصول بعد الاسم المعرف فى كثير من الأوقات ؛ مثال ذلك من العبرية[٢]: hā ˁ ēḏer nittan lāḵ أى : القطيع الذى أُعطيتَه . والعكس ، ومثال ذلك من السريانية : gaḇrā ḏa-mlē kulleh garḇā أى : رجل كله ممتلىء بالجرب ، فأُدخلت (d) أى : (الذى) بعد الاسم المنكر فى المعنى .

وتختلف اللغات السامية فى الاسم الموصول نفسه ، إلا أن أصله اسم من أسماء الإشارة فى أكثرها ، منها العربية ، كما ذكرنا ذلك ؛ والآرامية ؛ فهو فيها : (dī) ، وأخيرا : (d) ؛ والحبشية ، فهو فيها : (za) ، وهو فى الأكدية : (ša) ، وأصلها

---

(١) سورة البقرة ٢١/٢

(٢) سفر إرميا ٢٠/١٣

إشارى أيضا يوافقها : (šē) العبرية ، والمألوف فى العبرية : (ašer˒) وأصلها غامض .

والاسم الموصول فى الأصل جزء من أجزاء الجملة العاملة ، لا المعمول فيها ، واحتفظت العربية بذلك ، فأتبعت الاسم الموصول ، الاسم الموصول به فى إعرابه . مثال ذلك : « بعد هذين البيتين اللذين مضيا » ؛ وذلك ضد ماتعودنا عليه فى اللغات الغربية القديمة ، وفى الألمانية أيضا ؛ فترجمة المثال فى اللاتينية : post duo versus qui prae terierunt ؛ فـ (versus) بالنصب ، المقابل هنا للجر العربى qui بالرفع لأنه فاعل : prae terierunt أى : مضيا .

وأكثر اللغات السامية بين هذين الضدين ، فالاسم الموصول فيها لا يتغير أبدا تبعا لما يسبقه ، ولالمايتلوه ، كـ (ša) الأكدية ، و (ašer˒) العبرية ، و (dī) أو (d) الآراميتين ، وكذلك أيضا الاسم الموصول فى العربية الدارجة ؛ كـ (elli˒) وأمثالها . والحبشية ، وإن وجد فيها مؤنث هو : (enta˒) وجمع هو : (ella˒) فهى تميل إلى استخدام : (za) فى كل الحالات .

ومما حافظت فيه جميع اللغات السامية على الأسلوب القديم ، المخالف للذى نشاهده فى اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، وقوع الضمير العائد على الاسم الموصوف فى داخل الجملة الوصفية . مثال ذلك من الأكدية : šarrutum ša išdāša šuršudā أى : مُلْك قُوِّىَ أساساه . فالجملة الوصفية كاملة فى نفسها ، لايكون الاسم الموصول جزءا منها . وترجمة المثال بالفرنسية : un royaume dont les fondements ont été Fixés ؛ فالجملة الوصفية : Les fondements ont été fixés ليست بكاملة ، وتحتاج إلى الاسم الموصول : dont فى إتمام معناها .

فهذه القاعدة ثابتة فى اللغات السامية ، لا شواذ منها أصلا . ولا يحذف الضمير العائد ، إلا إذا كان تقديره سهلا . وكما يجوز أن يجعل الوصف المتكون من كلمة ، اسما موصوفا ، كذلك الجملة الوصفية أيضا ؛ فإن كانت موصولة ، فلا عجب فى ذلك ؛ لأن فى أولها (الذى) وما يشاكلها ؛ نحو ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا

الصالحات ﴾[١] وأما غير الموصولة ، فلا جعل اسما موصوفا فى العربية ، إلا ماقد ذكرناه من مثل : ﴿ المؤلَّفة قلوبهم ﴾[٢] . ويجور جعلها اسما موصوفا ، فى بعض سائر اللغات السامية . من ذلك فى العبرية[٣] : w'aḥrē lō yō ͑ īlū hālāḵū أى : فمشوا وراء منٍ لا ينفع ، فـ : lō yō ͑ īlū أى : لا ينفعون ، بغير اسم موصول ، قائم مقام الاسم الموصوف . ومثاله من الآرامية[٤] wīhībū lšešbaṣṣar šmeh أى : فوهبوا لرجل اسمه ششبصَّر ، فـ : Šešbaṣṣar šmeh (أى ششبصر اسمه) قائم مقام الاسم الموصوف .

ويجوز استعمال أسماء الاستفهام موصولة أيضا ، فهذا وإن وجد فى سائر اللغات السامية ، فحيزه فى العربية أوسع بكثير منه فى غيرها . مثاله من العبرية[٥] : mī yārē yāšōḇ أى : من خشى فيقعد ، أو[٦] : mā ʾattem ʾōmmrīm ʾe ͑ ʿśē أى : ما أنتم تقولونه أنا أفعله .

و(منْ) و (مَا) كثيرة جدا فى هذا المعنى ، فى اللغة العربية ، و(أى) أقل منهما وأصل معنى : (مَنْ) منكر ، وهو بين المفرد والجمع ، وإن أتبعت دائما كأنها مفرد . مثاله : ﴿ ومِنَ الناس مَنْ يقول آمنّا بالله[٧] ﴾ ، فيظهر من الجمع فى : (آمنّا) أن المراد بمنْ هو الجمع . وهذا المعنى يقرب من معنى الشرط ؛ فلذلك كثيرا ماعملت (مَنْ) عمل حروف الشرط ؛ نحو : ﴿ ولكن البرَّ من اتّقى[٨] ﴾ أى : إن اتقى

---

(١) تكررت فى القرآن الكريم ، مثل : البقرة ٢٧٧/٢ .
(٢) سورة التوبة ٦٠/٩
(٣) سفر إرميا ٨/٢
(٤) سفر عزرا ١٤/٥
(٥) سفر القضاة ٣/٧
(٦) سفر صموئيل الثانى ٤/٢١
(٧) سورة البقرة ٨/٢
(٨) سورة البقرة ١٨٩/٢

الإنسانُ الله تعالى ، فهذا هو البِرّ ؛ وخصوصا إذا استؤنف بمَنْ ؛ نحو : ﴿ مَنْ كان عَدُوًّا لله [١] ﴾ أى : إن كان أحدكم عَدُوًّا لله . و(ما) وسائر أسماء الاستفهام ، على هذا النحو .

وقد تضاعف (ما) ، لتأدية معنى الإبهام والتنكير ، فتصير : « مهما » ، بدل : māmā[٢] . وتلحق (ما) بغيرها أيضا ، مثل : « أيما » و « متى ما » ، و « كيف ما » و « أين ما » و « حيث ما » . أصل الكل أسماء أو ظروف استفهامية ، تستعمل كالموصولة ، وتعمل غالبا عمل حروف الشرط . وكل هذا يكاد أن يكون خاصا بالعربية ، وإن وجد القليل المشاكل له فى غيرها أيضا . مثال ذلك من الأكدية : manumma ʾerištušu ša šarri bēliya lišpur أى : مهما تكن رغبة مولاى الملك ، فليبعث إلىّ . غير أن الجملة التالية لـ :manumma اسمية لاشرطية .

[قيام الجملة مقام الاسم الموصوف]

وأما قيام الجملة مقام الاسم الموصوف ، فهو على نوعين ؛ فالقائم مقام الاسم هو إما لفظها (وهذا ماسماه النحويون حكاية) ، أو مضمونها ؛ فالأول مثل : ﴿ وإنه بسم الله[٣] ﴾ أى أن الكتاب الملقى على ملكة سبأ هو : بسم الله .. إلى آخره . يعنى الكتاب (أى المكتوب) متكون من هذه الكلمات . ومثال آخر : « أهل لا إله إلا الله كثير » ، يعنى : أهل النطق بلفظ الشهادة ، دون الإخلاص بمعناها[٤] . وهذا نادر إلا بعد أفعال القول ؛ نحو : ﴿ قال ربك للملائكة إنى جاعلٌ فى الأرض خليفةً[٥] ﴾ ، فالنسبة المنطقية بين (قال) وبين الكلام المحكى ، هى أنه

---

(١) سورة البقرة ٢/٩٨

(٢) عن طريق المخالفة الصوتية .

(٣) سورة النمل ٢٧/٣٠

(٤) لست أدرى من أين أتى المؤلف بهذا الفهم للعبارة ؟ وهى لا تعنى أكثر من : « المسلمون كثيرون » !

(٥) سورة البقرة ٢/٣٠

مفعول (قال) ، وليس بينهما أداة دالة على ذلك .

وإلحاق الكلام المحكى بفعل من أفعال القول مباشرة ، هو المألوف فى أكثر اللغات على العموم . ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام ، بدل حكايته . وهذا مما سنذكره بعد .

وقد فرقت العربية بين النوعين ، فخصت كلمة : (قال) بإلحاق الحكاية بها دون إيراد المضمون فقط . والحالة على عكس ذلك فى أكثر أفعال القول الباقية ؛ فإذا استبدلنا كلمة : (قال) فى مثالنا ، بكلمة [1] : (أخبر) ، لزمنا أن نقول : « أخبر الله الملائكة أنه جاعل فى الأرض خليفة » ، فوجب هنا دخول (أن) ، ولايجوز إدخالها بعد كلمة : (قال) . وما يختلف به الإخبار عن الحكاية هنا ، هو إبدال الضمائر ؛ فالمتكلم فى الحكاية صار غائبا فى الإخبار .

ومن الكلام الواقع بعد أفعال القول : الاستفهام ، فإذا حُكِىَ حكاية ، قل الفرق بينه وبين ماقد شرحناه . وأما الإخبار عن مضمون الاستفهام ، فيحتاج إلى أسماء الاستفهام ، أو أدواته المستأنف بها ، كاحتياج الحكاية إليها ، فلو أدخلنا عليه (أن) أو مثلها ، لكان يلزمنا الجمع بين أداتين فى أول الجملة . وهذا وإن وجد (نحو : سل عنه أنه هل صلى العشاء) ، إلا أنه كان غير مقبول فى الزمان القديم . والمألوف هو مثل : « فَنَظَرْتُ هل تَرَى أحداً » ، بغير (أن) أو مثلها ، فهذا من الاستفهام عن الجملة . ومن الاستفهام عن الكلمة ، مثل :

... ... فإنك لا تدرى متى أنت راجع[2]

وإذا اطلعنا على المثالين ، وجدنا بينهما فرقا ، وهو أن مفعول فعل السؤال فى الأول ، هو الجملة الاستفهامية بأسرها . وفى الثانى يمكننا أن نعد اسم الاستفهام

---

(١) أدخل المؤلف الباء على المأخوذ ، لاعلى المتروك . وهو من الأخطاء الشائعة كما ذكرنا من قبل .

(٢) عجز بيت لأبى الأسود الدؤلى فى الأغانى (دار الكتب) ٣١٨/١٢ وصدره فيه : « وأبغض إذا أبغضت بغضا مقاربا » . وهو فى ديوانه ص ٤٨

وحده مفعولا للفعل . وصحة هذا الرأى ظاهرة كل الظهور فى مثل : « ولم يتفقوا على أيهم أشعر[١] » ، فأيهم هنا مجرورة بعلى ، فهى جزء من أجزاء الجملة الأولى ، وهى مع ذلك مبتدأ الجملة الاستفهامية أيضا ، فهذا مما فيه وجهان لجزء من أجزاء الجملة ، كما ذكرناه فى : « رجل كثير أعداؤه » .

ومن هذا الباب : التسوية الاستفهامية ، التى سبق ذكرها ، مثل : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرْهُم ﴾[٢] ، غير أن الاستفهامين فى هذا المثال ، مبتدأ جملة اسمية ، لامفعول جملة فعلية .

ويقارب السؤال التمنى فى مثل : ﴿ يودّ أحدهم لو يُعَمَّر ألفَ سنة[٣] ﴾ ، فأصلها الحكاية قائمة مقام مفعول : (يودّ) ، وكانت تكون : « لو أُعَمَّرُ ألفَ سنة » ، ثم قلب المتكلم إلى الغائب ، ولم يلحق بالجملة حرف من حروف الإخبار ، كـ (أن) لوجود (لو) فى أولها .

[قيام مضمون الجملة مقام الاسم الموصوف]

وأما قيام مضمون الجملة ، مقام اسم موصوف ؛ فمثال ذلك أنى إذا كنت مسروراً ، وأردت أن أتكلم عن تلك الحالة ، وأفيد مثلا ماسببها ، قلت : « سبب كونى مسروراً ... » إلى آخره ، فقلبت الجملة التى هى : « أكون مسروراً » مصدراً ، فأمكننى بذلك إضافة كلمة : (سبب) إليها .

وهذه الوسيلة ، التى تصير الجملة اسما ، ناقصة من جهات ، منها : لزوم تغيير بناء الجملة تغييرا تاما ، فيصير المسند إليه ، مضافا فى أكثر الحالات ، إلى غير ذلك . ومنها : إحالة التمييز بين الماضى والحاضر والمستقبل ، وغير ذلك ؛ فإن

---

(١) انظر : الموازنة للآمدى ١/٥

(٢) سورة البقرة ٢/٦

(٣) سورة البقرة ٢/٩٦ وفى الأصل : « يود أحدكم » وهو خطأ .

المصدر هو : (كونى مسرورا) ، سواء أكنت مسرورا فى الماضى ، أم سأكون مسرورا فى المستقبل ؛ فلهذا السبب ابتدعت اللغة وسائل أخرى ، لتصير الجملة اسما ، وأقدمها فى اللغات السامية ، إدخال اسم موصول عليها . والعربية تستعمل (ما) فى هذا المعنى ، ويسميها النحويون : (ما المصدرية) ، لأنها مع الجملة التالية لها تنوب عن المصدر ، كما شرحنا ذلك ؛ فإذا أدخلنا (ما) صار مثالنا : « سبب ما أكون مسرورا هو ... » إلى آخره .

وهذه العبارة غير مألوفة ، وإن كانت جائزة ، وأصلها استفهام ، وهو (سبب ما) ، يعنى : (سبب أى شيء ؟) ، ثم أجبت عليه فقلت : « الشيء هو أنى أكون مسرورا » .

فالفرق بين هذه العبارة ، وبين (ما) الموصولة العادية ، أن الجواب عن (ما) فى مثالنا هو الجملة بأسرها . وإذا نظرنا إلى مثال من (ما) الموصولة ، نحو : « عرفتُ ما عرفته » ، رأينا أن معناه الأصلى هو استفهام ، وهو : « عرفتُ أى شيء » ، والجواب : « عرفته أنت » ، يعنى : شيء عرفته أنت ، فالجواب عن السؤال هنا ، جزء من الجملة فقط ، ويدل عليه الضمير العائد المتصل بـ (عرفته) ، ولانجد ضميرا راجعا فى مثل : « سبب ماأكون مسرورا ».

و(ما) فى هذا المعنى نادرة جدا فى سائر اللغات السامية ، وأكثر استعمالها فيها ، مضافا إليها الكاف ؛ نحو : (kama) فى الحبشية ، و (kmā) فى الآرامية . والمألوف فيها كلها استعمال الأسماء الموصولة ، التى ليس أصلها من أسماء الاستفهام ؛ مثل : (ša) فى الأكدية ، و (ʾašer) فى العبرية ، و (dī) أو (d) فى الآرامية ، و (za) فى الحبشية وأكثر ذلك فى الآرامية .

مثاله من الآرامية القديمة :[1] yāḏaʿ ʾanā dī ʿiddānā ʾantūn zāḇnīn

---

(١) سفر دانيال ٢/٨

أى : عارف أنا أنكم تشترون الزمان ، يعنى : أنكم تلتمسون التأجيل . وقصة أصل هذا مثل قصة أصل استعمال أسماء الاستفهام فى معنى المصدر .

ولم تكتف العربية بحرف مصدرى واحد ، هو (ما) ، بل اخترعت اثنين معه ، هما : (إنْ) و (أنَّ) . ويظهر أنهما اشتقا من (إنَّ) ، وهى سامية الأصل ، كما ذكرنا سابقا . وميزت العربية بين (أنَّ) و (إنْ) ، بإدخال (أنَّ) على الجمل الاسمية فقط ، و(أنْ) على غيرها ؛ ولهذا التفريق خلل ، فالجملة الفعلية تحتمل القلب إلى جملة اسمية فى بعض الحالات ، فيدخل عليها (أنَّ) . ومع ذلك فقد ذكرنا أن ضمير الشأن ، يمكّن الناطق من إدخال (أنَّ) على الجمل غير الاسمية أيضا ، فتكون (أنْ) و (أنَّ) مترادفتين متطابقتين فى المعنى ، فى بعض الأحوال ؛ نحو : « بلغنى أنْ قد جاء زيد » أو « أنَّ زيدا قد جاء » أو : « أنه قد جاء زيد » .

فالعبارات الثلاثة ، وإن لم تتطابق تماما ، فالفرق بينهما يسير جدًّا ؛ فالأولى وهى : « أن قد جاء زيد » معناها : أَخْبَرُونى فقالوا لى : قد جاء زيد . والثانية وهى : « أنَّ زيدا قد جاء » معناها : أَخْبَرُونى بكون زيد قد جاء . والثالثة وهى : « أنّه قد جاء زيد » معناها : أَخْبَرُونى بحادثة وهى كون زيد قدجاء .

هذا إذا كان الفعل ماضيا . وأما إذا كان مضارعا نصبوه بعد (أنْ) وهو مرفوع بعد (أنّه) أو فى جملة اسمية بعد (أنّ) ، فزادوا بذلك فى التفريق بين (أنْ) و (أنَّ) ، وأخرجوا (أنْ) عن كونها مصدرية محضة ؛ فإن قولى : « أريد أن تفعل ذلك ، يتعدى قولى : « أريد فعلَك » ، وذلك فى أن نصب الفعل يقرّب (أنْ) من (كى) ، كأنى قلت « أريد كى تفعل ذلك » ، أى : غرضُ إرادتى فِعْلُك ذلك ، كما جاء فى القرآن الكريم : ﴿ إنما يريد الله ليعذّبَهم بها[1] ﴾ .

فالجمل المصدرية النائبة عن مفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما

---

(١) سورة التوبة ٩/٥٥

يشاكلها ، تقترب من الجمل الغرضية فى جوهر معناها ؛ ولذلك تتردد اللغات فى التعبير عنها ، وبعضها يشبهها بالجمل المصدرية المحضة ، كالفرنسية والإنكليزية ، فإنهما تدخلان عليها الحروف المصدرية العادية ، وهى : (qui) فى الفرنسية ، و (that) فى الإنكليزية ، وأصلهما اسمان موصولان . وبعضها يشبهها بالجمل الغرضية ، كاللاتينية فهى تدخل عليها : (ut) وهى حرف الغرض . وبعضها يشبهها بتلك من جهة ، وبهذه من جهة ، ومنها العربية ؛ فإنها تدخل عليها حرفا من حروف المصدر ، هو (أنْ) ، غير أنها تُعمله عمل حروف الغرض ، مثل : (كى) .

ولم تقصر العربية هذا العمل على مايشبه الجمل الغرضية ، من الجمل المصدرية المستأنفة بـ (أنْ) ، بل أطلقته على كل ما فِعْلُه مضارع . وقد توجد شواذ لذلك . ومما يدل على أنّ (أنْ) كثيرا ماتتعدى معنى المصدرية ، إلى معنى مستقل مقارب لمعنى (كى) : حذف الحروف الجارة قبلها . وهذا كثير فى العربية ؛ نحو : « أيعجز أحدكم أن يقرأ » ، بدل : « عن أن يقرأ » ، و ﴿ يبيّن الله لكم أنْ تَضِلُّوا[1] ﴾ ، أى : عن أن تضلوا ، يعنى : حماية لكم عن ذلك ، فيكاد المعنى أن يكون : لئلاتضلوا . وهذا من غرائب التركيب فى اللغة العربية .

وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أنْ) و (أنَّ) وبين : (ما) ، مع صرف النظر عن الحالات التى تفى فيها (أنْ) بوظيفة خاصة بها ، فتعمل فى نصب الفعل ، وجدنا أن التطابق بينهما كثير . مثاله من القرآن الكريم : ﴿ ذلك بأنّ الله لم يك مغيّراً نعمة[2] ﴾ ، و ﴿ ذلك بما عَصَوْا[3] ﴾ ، فـ (أنْ) و (ما) معناهما واحد . ومنه : ﴿ مِنْ بعد ماجاءهم العِلْمُ[4] ﴾ ، و ﴿ من بعد أن نزغ الشيطان بينى وبين إخوتى[5] ﴾ .

---

(١) سورة النساء ١٧٦/٤

(٢) سورة الأنفال ٥٣/٨

(٣) تكررت فى القرآن الكريم ، ومنها : البقرة ٦١/٢

(٤) تكررت فى مواضع من القرآن الكريم . ومنها : آل عمران ١٩/٣

(٥) سورة يوسف ١٠٠/١٢

وعلى العموم ، فـ (ما) أندر كثيرا من (أنَّ) و (أنْ) ، ويقل استعمالها تدريجا مع تطور اللغة العربية ، غير أنها احتفظت بها فى بعض الأحوال ؛ نحو : « قلّ ما وُجد مثل ذلك » ، و (طال ما) و (بئس ما) ، والجملة المصدرية هى الفاعل فى كل ذلك ؛ و (كلّ ما) و (ريْثَ ما) و (عندما) و (بينما) ، والجملة المصدرية مضاف إليها هاهنا .

وقد تميز العربية بين (أنْ) و (أنّ) وبين (ما) فى المعنى . وأشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كأنّ) أو (كأنْ) وبين (كما) ؛ فكأنَّ وكأنْ تفيدان فرض كون الشيء غير ماهو عليه فى الحقيقة ، و(كما)تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقى . مثال ذلك : ﴿ وإذ نتقنا الجبلَ فوقهم كأنه ظُلَّةٌ[1] ﴾ ، والجبل لم يكن ظلة ، أو مثل ظلة ، بل كان ضدها فى المتانة والرسوّ . والمعنى : لو كان الجبل كظلة ، لكان نتقه ورفعه وزلزلته قريبا من الاحتمال ، فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات . و(كما) مثل : ﴿ آمِنُوا كما آمَنَ الناسُ[2] ﴾ ، يعنى : آمنوا إيمانا[3] يماثل إيمانهم . وتفترق (كما) عن (كأنّ) و (كأنْ) من جهة بناء الجملة أيضا ، وذلك أن (كأنْ) خاصة بالجملة الفعلية ، و (كأنَّ) خاصة بالجملة الاسمية ، ولايقابلها إلا (كما) وحدها ، وتغلب عليها الجملة الفعلية ؛ فلكى يكون التوازن تاما ، ابتدعوا حرفا معناه معنى (كما) ، وهو خاص بالدخول على الجملة الاسمية ، وهو : (كما أنَّ) .

وينتج من الأمثلة الموردة ، أن أكثر ماتنوب عنه الجملة المصدرية ، من أجزاء الجملة ، هو المجرور بحرف جار ، ثم بعد ذلك المجرور باسم مضاف ، والمنصوب على المفعولية . والأقل وقوعا هو الرفع مسنداً إليه ؛ نحو : « أيسرُّك أنه سمع كلامك » . وما ذكرنا من (قلَّ ما) إلى آخره ، أو مسندا نحو : (ذلك أنَّ) و (ذلك أنْ) .

---

(١) الأعراف ١٧١/٧

(٢) سورة البقرة ١٣/٢ وفى الأصل : « آمنا كما آمن ... » وهو خطأ !

(٣) فى الأصل : « يعنى إيماننا » وهو خطأ مبنى على الخطأ السابق !

وقد تبدل الجملة المصدرية من الاسم وماهو بمنزلته ، نحو : ﴿ ماقلتُ لهم إلّا ماأمرتَنى به أنِ اعبدُوا اللهَ[١] ﴾ ، فـ (اعبدوا الله) ، وإن دخلت عليها (أنْ) من الحكاية المذكورة آنفا . ودخول (أنْ) على الحكاية كثير ، نحو : « فأومأ إليهم أن اقعدوا » ، فالحكاية هنا مفعول أومأ .

ويوجد مثل هذا فى سائر اللغات السامية أيضا ، وخصوصا فى الآرامية . مثاله من الآرامية العتيقة [٢] : wkēn ʾāmar leh dīhaškaḥat gbar أى : وكذلك قال له أن وجدتُ رجلا ، (dī) وهى الاسم الموصول تقابل (أنْ) . ولا يظن أحد أن بين البناء العربى والآرامى علاقة تاريخية بالضرورة ، بل يحتمل أن تكون العبارتان مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فإنا نرى إدخال الحرف الخاص بالجمل المصدرية ، على حكاية الكلام ، كثيرا فى لغات مختلفة غير متقاربة ، منها : التركية ، نحو : « بكا ديدى كه يارين بواريه گل » أى : قال لى أن جىء هنا غدا .

وللعربية مع قلب الجملة مصدرا ، أو إدخال (ما) أو (أنّ) أو (أنْ) عليها ، وسيلة أخرى لإقامة الجملة مقام الاسم ، وهى إدخال (كون) عليها ؛ نحو : « نبّهت على كونه إنما قاله مذهبا لنفسه » ، أى : على أنه قاله . غير أن مثل هذا من كلام المتأخرين ، فكانوا يميلون إلى مانسميه العبارة الاسمية ، يعنى أنهم يؤثرون أسماء المعانى ، ومن بينها المصادر ، على غيرها من الأفعال والأدوات ؛ وذلك لسببين ؛ أحدهما : استعداد العربية لذلك ؛ فإن أسماء المعانى فيها كثيرة جداً ، وصوغ غير الموجود منها سهل . والسبب الثانى : تأثير التدريس المنطقى والشرعى فيهم ؛ فإن أكثره متكون من أسماء المعانى وتركيباتها .

وكل ماذكرناه إلى الآن من الجمل المصدرية ، عطفى يعنى : يقع فى أوله حرف يعمل الجملة الأولى فى الثانية . وقد توجد جمل مصدرية غير عطفية ، وأمثلة ذلك نادرة

---

(١) سورة المائدة ١١٧/٥

(٢) سفر دانيال ٢٥/٢

متفرقة ، إلا فى حالتين سنذكرهما بعد . وأما الباقى فنحو : ﴿ ثم بَدَالهم [من بعد مارأوا الآيات] لَيَسْجُنُنَّه[١] ﴾ أى : قَصْدُ سَجْنِه ، فالجملة هنا مسند إليه . ونحو : « المروءةُ إذا أُعْطِيتَ شَكَرْتَ » أى : المروءة هى تَشَكُّرُك إذا أُعطيتَ شيئا ؛ فالجملة هنا مسند . ونحو : « ألم تكن عاهدتنى عهدا لاتكتمنى شيئا[٢] » ، أى : عهدا مضمونه ألا تكتمنى شيئا ؛ فالجملة بدل من : (عهدا) . ونحو : « أَقْسَمَ لا يَخْرُجُ من الحبس [٣] » ، أى : عدم خروجه ؛ فالجملة مفعول .

وكل هذا وأمثاله ليس له أصل ثابت ، ولا قاعدة معينة فى العربية ، وهو من بقايا أوائل اللغة ، التى قد تحافظ عليها العربية ، مع وجود عبارات خاصة بالمعنى فيها ؛ فيجوز فى كل الأمثلة المذكورة ، إدخال حرف بين الجملتين ؛ نحو : « فبدا لهم أن يسجنوه » إلى آخره . وغالبا يكون لحذف الأداة سبب ، وهو فى مثالنا أنه إذا أدخلنا (أنْ) ، لايمكن توكيد الفعل بالنون ، وإذا أدخلنا (أنَّ) وقلنا : « بدا لهم أنهم ليسجنه » ، صار التركيب ثقيلا ، وحيل بين (بدا لهم) وبين (ليسجننه) أكثر من الواجب .

وفى مثل : ﴿ أفغيرَ الله تأمرونّى أعبدُ[٤] ﴾ كان السبب فى حذف (أنْ) هو تقديم المفعول ، فإنا إذا أدخلنا (أنْ) ، فقلنا : « أفغير الله تأمرونى أن أعبد » ، حالت بين الفعل ومفعوله المقدم ، حيلولة غير مقبولة . ويوجد مثل كل هذا فى سائر اللغات السامية أيضا ، غير أن أكثره أندر فيها منه فى العربية .

وأما الحالتان اللتان وضعت لهما العربية قواعد ثابتة ، لاستعمال الجملة المصدرية غير العطفية ؛ فأولاها : مايضاف إليه (يوم) و (حين) ومثلهما ؛ نحو : « لما كان حين نزل رسول الله بحصن أهل خيبر » . وأكثر ذلك فى النصب على الظرف ؛

---

(١) سورة يوسف ٣٥/١٢ وفى الأصل : « فبدا » تحريف .

(٢) الأغانى ١٣٧/٦

(٣) الأغانى ٤٠٩/١

(٤) سورة الزمر ٦٤/٣٩

نحو : « يومَ جئت » ؛ فالاسم هنا مستعد ليصير حرفا كإذْ . ونشاهد مثل هذا فى غير العربية أيضا . مثاله من العبرية[١] kol ymē hiṯhallaḵnū ʾittām أى : كل يوم تمشينا معهم ، يعنى عشنا معهم . وقد تضاف فى العبرية أسماء المكان إلى الجمل أيضا ؛ نحو[٢] ḳiryaṯ ḥānā Dāwīḏ أى : قرية تَعَسْكُر داود ، معناها : القرية التى تعسكر فيها داود ، كما أن : « حين نزل رسول الله » معناها : الحين الذى نزل فيه . وربما كانت (حين)[٣] اسما فى الأصل أضيف إلى جملة ، ثم صارت حرف مكان .

والحالة الثانية : إلحاق بعض حروف الجر بالجمل ، بغير توسط (أنْ) أو (ما) . وهى قليلة فى العربية ؛ منها : اللام بمعنى كى ، وحتى ، ومنذ . ومثل ذلك كثير فى بعض اللغات السامية ، وخصوصا فى الحبشية .

* * *

[الجملة الحالية]

أما الجملة الحالية ، فهى مع كثرة وجودها فى العربية ، وسعة حيزها ، واختلاف أشكالها ، لا تستأنف بحرف خاص بها ، بل تكون إما غير عطفية أو معطوفة بالواو . وكلتا الحالتين قديمة ، ونجدهما فى العبرية . فمثال غير المعطوف[٤] : Lō tōsīpī yikrʾ ū lāḵ rakkā أى : لاتزيدين يسمونك رقيقة ، يعنى : لايدومون يسمونك رقيقة . ومثال المعطوف[٥] : wayyērā ʾēlāw yahwē...whū yōšēḇ peṯah hāʾōhēl أى فظهر له الرب ، وهو قاعد على باب الخيمة . ويوجد بعض ذلك ، فى سائر اللغات السامية أيضا .

---

(١) سفر صمويل الأول ١٥/٢٥ وفى الأصل : (hiṯhallaḵnā) تحريف .

(٢) سفر إشعيا ١/٢٩

(٣) فى الأصل : « حيث » وهو تحريف .

(٤) سفر إشعيا ١/٤٧

(٥) سفر التكوين ١/١٨

فالمثالان العبريان ، يوافقان القواعد السائدة فى اللغة العربية ، فى أن المضارع فى الأول غير معطوف ، والجملة الاسمية فى الثانى معطوفة . وهذا من أقدم عادات اللغات السامية فى هذا الباب ، والشواذ منها متعددة فى العبرية وغيرها ، وهى فى العربية أقل من ذلك . وأما الماضى فلا نعرف كيف كان استعماله الأصلى فى الجملة الحالية ، والعربية استخدمت حرف التوقع الخاص بها ، وهو : (قد) ، فى استئناف الجملة الحالية الماضية ، ملحقا به الواو ؛ نحو : « فانتبه وقد شَدُّوه » .

فللحال طريقتان بسيطتان أوليتان ، فى اللغات السامية ، هما على نحو : « خرج يستقبلنى » و « جاءنى وأنا قاعد » ؛ فالأول : متركب من فعلين ، أولهما ماض والثانى مضارع ، وفاعلهما واحد . والثانى : مركب من جملة فعلية ، وجملة اسمية مبتدؤها غير فاعل الفعل . ويحتمل أن يكون أصل الأول : بدل الفعل من الفعل ، وقد ذكرنا ذلك ، فكان يمكننا أن نقول : « خرج استقبلنى » ، كما ذكرناه من بدل الفعل من الفعل ، فى : « قتلتُ خلّاداً رمت عليه رَحًى » ؛ فكان المعنى إذن : « خرج وذلك أنه استقبلنى » ، ثم استبدلوا الماضى بالمضارع ؛ لأن المضارع كثيرا مايدل على فعل مصاحب لآخر متابع له ، فيصير بهذا الاستبدال ، عبارة عن كون الخروج هو أصل الحادثة ، والاستقبال تابع له لمعنى من المعانى ، وهوفى مثالنا أن الاستقبال هو غرض الخروج . فنرى من ذلك التحليل ، وأن إبهام معنى الجملة الحالية ، وسعة حيزها من طبائعها الأصلية .

وأما الطريقة الثانية ، وهى : « جاءنى وأنا قاعد » ، فهى أقرب إلى الفهم من الأولى ، فعطف الجملتين هو المألوف ، ولايحتاج إلى تعليل . والجملة الاسمية أقرب إلى معنى الحال من الفعلية ، وخصوصا عند اختلاف المسند إليه فى الجملة الثانية عنه فى الأولى . والأحوال من طبيعتها إتباع الحوادث ، فلا تحتاج التابعية فى مثل هذا إلى عبارة خاصة بها . هذا ما كان عليه الأمر فى الأصل ، ثم بعدما كثر مثل : « جاءنى وأنا قاعد » ، تعوّدوا على تلقى هذا التركيب ، أى الجملة الاسمية المعطوفة على فعلية ، بل

على اسمية أيضا ، مع تخالف ما فى المعنى ، كأنه عبارة خاصة بالتابعية والحالية .

ومع مابين الطريقتين المذكورتين من الفرق فى التركيب ، وفى الأصل التاريخى ، فهما متقاربتان ، وحتى متساويتان فى المعنى . غير أن الأولى كثيرا مايمازجها شىء من الغرضية . والثانية يمازجها شىء من التضاد بين الجملتين .

وأما النفى ، فنرى فى الجملة الحالية ، المضارع المنفى بالحرف النافى القديم ، وهو لايتبع المضارع غير المنفى ؛ فيكون حالا بغير حرف عاطف . والماضى المنفى يتبع الماضى غير المنفى ، فى إدخال الواو على الجملة الحالية ، فتستأنف بـ (ولم) أو (وما) . و (ما) تستعمل لنفى المضارع أيضا ، ولايجوز استغناؤها عن الواو ؛ لأن أصلها استفهام لانفى .

والآن ، بعد شرح أساس الجملة الحالية على العموم ، نذكر القليل من تفصيلاتها . منها : أن الجملة الحالية قد تكون خبرا ، كما أن النصب فى معنى الحال ، هو أصل النصب فى خبر (كان) وأخواتها ، كما ذكرنا ذلك فيما سبق ؛ وذلك كثيرا جدا ؛ منه : (كان يفعل) و (كان قد فعل) ، إلى غير ذلك . ولايجوز أن نقول إن أصل هذه التركيبات من جمل حالية ؛ فإنه لو كان الأمر كذلك ، لكان من الواجب أن يقال : (كان وقد فعل) بالعطف ، لا : (كان قد فعل) بغير العطف .

فينتج أن الجملة الحالية ، تختلف عن الاسم المنصوب على الحال ، فى أن نصب كل توابع الفعل وبينها الحال ، من أصول اللغات السامية ، يمكننا أن نبنى عليه فى بيان سبب غيره . والجملة الحالية ليست بأصلية ولا بسيطة ، بل لها أصول مختلفة ، كما شرحنا ذلك ، فنضطر إلى أن نقرر أن الجملة الخبرية ، نوع من الجمل التوابع بنفسها ، قريب من الجملة الحالية وليس مشتقا منها . والجملة الخبرية المدلول عليها هنا ، غير الجملة القائمة مقام الخبر ، المذكورة آنفا ؛ نحو : « المروءة إذا أُعطيتَ شكرتَ » ، فالجملة القائمة مقام الخبر ، عوض عن اسم موصوف ، وبالأخص عن مصدر ، كما شرحناه . والجملة الخبرية فى : (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب

على الخبر ، أى (كان فاعلاً) . والجملة الخبرية لاتقتصر على الإسناد إلى (كان) ، بل تسند إلى مفعول أفعال القلوب أيضا ؛ نحو : « أحسبه مات فى خلافه عمر » أو : « أراك اليوم جسمك نحف » ، فلو كان مثل هذا حالا ، للزم إدخال الواو عليهما ، وإدخال (قد) على الأولى .

وكما يتبع المضارع فعل (كان) ، كذلك يتبع : (ليس) و (عاد) و (كاد) وغيرها ، نحو : « كدت أذهب » . ويجوز إدخال (أنْ) ، نحو : « كدت أن أذهب » ، فشبهوا (كاد) بـ (أراد) وأخواتها ، بخلاف : كان .

[الجمل الظرفية]

وأما الجمل الظرفية ، فكثيرا ماتقوم مقامها جمل مصدرية ، مع إلحاق واحد من حروف الجر بها ؛ نحو : (بعدما) ، و (لأن) ، أو جمل حالية . ولايكاد يبقى إلا بعض الجملة الغرضية (final) ، والشرطية ، ومايجانسها من الزمانية .

فحرف الغرض فى العربية : (كى) . وقد تضاف إليه اللام ، فيصير : (لكى) ، واللام تعبر عن الغرض أيضا ، إما بنفسها ، أو مضافة إلى (أنْ) فى : (لأن) و (لئلا) .

ويقابل (كى) فى العبرية : (kī) ، ومعناها متنوع جدا ، فهى قد تربط الجملتين المتساويتين المستقلتين إحداهما عن الأخرى ، ويكون إذن معناها : (فإن) أو (بل) . وقد تربط الجملة العاملة بالمعمول فيها ، ومعناها (أنْ) أو (أنَّ) أو (إنّ) أو غير ذلك . فهى على غاية من الإبهام ، لاتكاد أن تغيّر شيئا ، إلا الارتباط مطلقا ، فالعربية حددت معناها وحصرته ، فصارت قليلة الوقوع ، بالنسبة إلى الأدوات الجديدة ، المرادفة لها فى الأصل ؛ كأنّ و أنْ .

[الجمل الشرطية]

والشرط قد يستغنى فيه عن الأداة العاطفة للجملتين ؛ مثال ذلك : « سَمِّنْ

كلبَك يَقْتُلْكَ[1] » ، أى : إن سمنت كلبك قتلك ، أو فسيقتلك . المضارع المجزوم هنا ، جواب عن الأمر ، ومعناه معنى جزاء الشرط ، الذى ينوب عنه الأمر . وكثيرا مالا يفيد المضارع المجزوم معنى جزاء الشرط ، فى مثل هذه التركيبات ، نحو : « أين بيتُك أَزُرْك » ، وهذا بعيد . ويوجد ما فيه تقدير الشرط أبعد منه فى هذا المثال ، نحو : « ليتَه عندنا يحدثْنا » ، أى : لو كان عندنا فحدثنا ، فالمرجح أن المضارع المجزوم ، لايفيد إلا معناه المألوف الخاص به ، إذا ألحقت به اللام ؛ فيكون المعنى : « أين بيتك فلأزرْك » و « ليته عندنا فليحدثْنا » و « سّمن كلبك فليقتلْك » . فهذا هو المعنى الأصلى ، ثم اشتقوا منه معنى الشرط فى بعض الأحوال .

وأصل التركيب وسبب عدم العطف هو الإبدال ، كأنى قلت مثلا : « ليته عندنا » ، ومعنى تمنى ذلك أنى أحب أن يحدثنا ، فالمضارع المجزوم هو لبيان معنى ما سبقه ، على نحو ماشاهدناه آنفا ، من بدل الفعل من الفعل . وهذا المعنى الأصلى ظاهر فى مثل : « مُرْ قومكَ يصوموا نهارهم هذا » ، فالمجزوم هنا تبيين وإظهار لما هو مضمر فى : (مُرْ) ، ولايكون هنا شرط ؛ فإننا لو قدرناه بـ : « إن أمرت قومك صاموا » ، صار المعنى بعيدا عن المراد ، ولايمكن أيضا اشتقاق هذا التركيب من مثل : « أمر قومه فصاموا » ، فلو كان هذا أصله ، لكان يلزم أن يكون : « مر قومك فيصوموا ، أو : فليصوموا » . وأكثر هذا خاص بالعربية . ويوجد مثل بعضه فى الآرامية ؛ نحو : hab lan netteb أى : هب لنا نقعد ، يعنى : اسمح لنا أن نقعد . وهذا بعيد عن معنى الشرط أيضا .

وحرف الشرط فى العربية : (إنْ) . وقد ذكرنا أنه قديم سامى غربى ، يقابله فى العبرية : (ʾim) وفى الآرامية : (ʾen) وفى الحبشية : (ʾem) أو (ʾemmā)[2] . ونرى

---

(١) المثل المشهور : « سمن كلبك يأكلك » . انظر : مجمع الأمثال للميدانى ١/٢٢٥ والفاخر ٥٧ والحيوان للجاحظ ١/٢٩٠ وأمثال الضبى ٧٤ وفصل المقال ٣٨٥ وجمهرة الأمثال ١/٥٢٥ وأسباب النزول للواحدى ٢١٥

(٢) فى الأصل : ʾim و ʾlma وهو تحريف .

الفعل فى الشرط ، وإن دل على الزمان الحاضر والمستقبل ، إما أن يكون ماضيا ، أو مضارعا مجزوما ؛ نحو : « إن أكرمتنى أكرمتك » أو : « إن تكرمْنى أكرمْك » . والمضارع المجزوم ، دل على الزمان الماضى أيضا فى الأصل ، كما ذكرناه قبل .

واستعمال الماضى وما بمنزلته فى الجملة الشرطية ، دالا على الحاضر والمستقبل ، كثير فى اللغات السامية . منه فى الأكدية : šumma'alpum ʾawelam ikkip-ma ʾīšū ʾul rugummam šū dīnum uštamīt أى : [إن] نطح الثور إنسانا ، فلا يكون حق لهذه الدعوة . و (ikkip) يوازن المضارع المجزوم . وقد سبق آنفا أن هذه الصيغة ، هى العبارة المألوفة عن الماضى فى الأكدية . ومثاله من العبرية[1] : ʾim ḥākamtā ḥākamtā lāk أى : إن كنت حكيما كنت حكيما لنفسك . ومن الحبشية : ʾemmā'abayka fannewōta ḥezbeya أى : إن أبيت تسريح قومى .

وأصل التعبير عن الشرط بالماضى ، ظاهر فى الأكدية ، فـ : šumma وإن كنا ترجمناها بإنْ ، فهى لا توافق (إنْ) تماما ، بل معناها : (افتراضا) . ولا تعمل فى الجملة نوعا من العمل ، فالجملة الشرطية الأكدية ، مع جزائها ، ليست بتركيب إعمال ، بل هما تركيب تسوية ، فيلزمنا أن نترجم مثالنا : « نفترض القصة الآتية : نطح ثور إنسانا فقتله ، فنقول : ليس لأحد حق على أحد فى مثل هذا » ؛ فيظهر أننا لكى يمكننا أن نحكم ، ينبغى أن نفترض المحكوم فيه ماضيا ، حدث قبل حكمنا فيه . ونرى من المثال الأكدية أن الأصل هو الماضى ، فى الجملة الشرطية ، والحاضر أو المستقبل فى جزائها . وأكثر اللغات السامية على غير هذا .

غير أن العربية أطلقت الماضى على الجملتين ، بإتباع الثانية للأولى . والغرض من ذلك تقوية عمل الشرط ، وربما لم يكن ذلك ، إلا بعدما نسوا أصل استعمال الماضى فى الجملة الشرطية ، حاسبين أن (يفعل) و (فعل) عبارة عن الحاضر والمستقبل

---

(١) سفر الأمثال ١٢/٩

خاصة بالشرط ، يجوز استعمالها فى الجزاء أيضا . ومما أدى إلى ذلك أن المضارع المجزوم ، قد زالت دلالته على الزمان الماضى فى أوائل تاريخ اللغة العربية ، إلا بعد (لم) .

وأما نفى الشرط ، فهو دائما بلا ، أو لم ، وبعدهما المضارع المجزوم . ولم يتمكن حرف النفى الجديد وهو : (ما) من التداخل فى هذا التركيب القديم ، و (لم) هى النفى المألوف فى الشرط . و (لا) تتحد مع (إنْ) ، فتصيران : (إلاّ) ، وهى لاتستعمل فى الشرط إلا مع حذف فعلها ، وتقديره مما سبقها ، نحو : « إن تممت ماكان بينى وبينك وإلا ناجزتك » يعنى : إذا أوفيت العهد فلا بأس ، وإن لم توفّه قاتلتك . وأكثر استعمال (إلاّ) فى الاستثناء ، وقد بيّنا صدوره عن الشرط آنفا . وقد توجد (إلاّ) فى النَّشْد ، وذكرنا ذلك أيضا .

والعربية شددت قواعد الشرط وصعّبتها ، وزادت فى ذلك عن غيرها كثيرا . وذلك من أخص علاماتها ، غير أنها لم تستفد شيئا من وجود صيغتين فى الشرط ، هى الماضى والمضارع المجزوم ، فإنهما مترادفتان ، ليس بينهما فرق محسوس فى المعنى ، فهذا من الفضول ، الذى لافائدة له . ومثله نادر فى العربية .

وقواعد الجملة الشرطية معروفة ، ولا نذكر منها إلا واحدة ، وهى أن الجملة الشرطية ينبغى أن تكون فعلية فى العربية ، إلاأنه يمكن تقديم الضمائر المؤكدة على الفعل ؛ نحو : « إن أنت فعلته » . ويقدم الفاعل نادراً ، إذا كان اسما ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿ إن امرؤ هلك[1] ﴾ .

وفى اللغات السامية غير العبرية ، تجوز الجملة الاسمية فى الشرط ؛ مثاله من الآرامية[2] : hen ʾīṯēḵōn ʿṯīḏīn أى : إن كنتم مستعدين . و (ʾīṯ) فى : ʾīṯēḵōn هى المذكورة آنفا ، وهى اسم معناه : الوجود ، فيكون معنى : ʾīṯēḵōn وجودكم .

---

(١) سورة النساء ٤/١٧٦

(٢) سفر دانيال ٣/١٥

و(إنْ) يرافقها : (إذا) ، وهى خاصة بالعربية ، ومعناها بين الشرط وبين الزمان ، وعملها يتبع عمل (إنْ) فى أكثر حالاته ، غير أن حداثة (إذا) تظهر جليا فى اقتصارها على أحدث العملين الخاصين بـ (إنْ) ، وهو الماضى دون المضارع المجزوم ، فإنه وإن جاز أن نقول : « إن تكرمنى أكرمك » ، فلا يجوز أن نقول : « إذا تكرمنى أكرمك » ، بل يلزم أن نقول : « إذا أكرمتنى أكرمتك » .

ومما تنفرد به (إذا) عن (إنْ) كثرة وقوعها على الزمان الماضى ، فوضعت العربية لعمل (إذا) قواعد ثابتة مفصلة ، وفرقت بين (إذا) التى يداخلها معنى الشرط ، و(إذْ) المعبّرة عن الحين المعيّن فى الماضى ، كل التفريق ، ولا نجد نظير كل هذا فى غير العربية من بين اللغات السامية .

ومما تشارك فيه اللغة العربية أخواتها : التمييز بين الشرط المعبّر عنه بإنْ وما يقابلها ، وجنس ثان من الشرط ، أداته السامية (لو) . ويفترق معنيا الجنسين بشيئين ؛ أولهما : أنى إذا قلت : « إنْ أكرمتنى » ، شككت فى : هل يُكرِمُ المخاطب أولا ؟ وإذا قلت : « لو أكرمتنى » ، كنت عارفا بأن المخاطب لم يكرمنى ؛ فالفرض المشار إليه بلو فرض ضد الواقع أو المتوقع ، والفرض المشار إليه بإنْ ، فرض ما يُتَرَدَّد فى وقوعه .

والفرق الثانى : أن (إنْ) دائما للمستقبل ، أو على الأكثر للحاضر . و (لو) للماضى ، وقليلا ماتكون للحاضر والمستقبل . وقواعد عمل (لو) أقل تحدُّداً من قواعد عمل (إنْ) ، وخصوصا بشأن الجواب عن (لو) . وكثيرا مانجد فيه اللام المؤكدة ؛ نحو : « لو جئتنى لأكرمتك » ، غير أنه يجوز حذفها ، فنرى هنا عبارة معينة نافية للشك فى حالة الحدوث والانكشاف .

واللغات الغربية ، تميل إلى حذف الشرط المضاد للواقع أو المتوقع ، إذا كان معناه مطلقا مبهما ، وإلى الاكتفاء بجوابه ، وخصوصا فى الحاضر والمستقبل ، نحو : I should say أو je dirais ويمكن هذا فيها ؛ لأن لها صيغا من صيغ الفعل خاصة بهذا الجنس من الشرط وجوابه . والعربية على ماشاهدنا فيها ، من عدم وجود عبارة

معينة ، عن هذا المعنى ، لا تستطيع أن تستغنى عن ذكر (لو) والجملة التالية لها ، غير أنا نجد اللام فى جواب (لو) كثُر استعمالها ، مع تطور اللغة العربية ، وكثر تطبيق (لو) على الحاضر والمستقبل أيضا ، فبمكننا الآن أن نترجم العبارتين ، الفرنسية والإنكليزية بـ : « لكنت أقول » .

و (لو)[١] الشرطية ، ولاتوجد إلا فى العربية والعبرية والآرامية ، وهى فى الأخيرتين : (lū) ، وأصل معناها التمنى ، وتستعمل كذلك فى اللغات المذكورة ، وفى الأكدية وهى هناك (lū) أيضا . والجملة التالية لها فعلية دائما فى العربية ، غير ما استؤنف بأنّ ، أى : (لو أنّ) . وفى غير العربية ، يجوز كون الجملة التالية لـ (لو) اسمية . مثاله من الأكدية : lū šulmu ʾana šarri bēliya[٢] أى : لو أن على مولاى الملك سلاما . ومعناها : سلام على مولاى الملك . فيختلف معناها فى الأكدية ، عنه فى العربية ، فإنها فى العربية إنما تفيد التمنى الذى لا يتوقع أو لا يمكن توافقه ، وهى مطلقة المعنى فى الأكدية . وربما كان بين (lū) أى : لو ، وبين اللام الجازمة ، قرابة ، فإننا نرى فى الأكدية أن (lū) كثيرا ما تلحق بالمضارع المجزوم ، الذى يفيد الماضى فى الأكدية ، على طبق ما تلحق به اللام الجازمة فى العربية ، مثال ذلك : ʾasū istēn lillika līmurši أى : طبيب واحد ليجىء ولينظرها . وأما :(lillika) فليست مجزومة ، بل الفتحة الانتهائية تقابل نون التأكيد العربية ، فى مثل : « يجيئانٍّ » ، واتحدت (lū) بالفعل الذى هو : ʾillika و : ʾim urši، فسقطت ضمتها .

إلى هنا تم البحث فى موضوع محاضراتنا الأصلى ، وهو التطور النحوى للغة العربية . ونلحق به ملحقا ، نتكلم فيه عن تطور اللغة العربية ، لامن جهة نحوها ، يعنى أصواتها وأبنيتها وتركيبات جملها ، بل من جهة الكلمات التى تتكون هى منها . ونجعل هذا الملحق بابا رابعا خاصا بالمفردات .

* * *

---

(١) فى الأصل : « وإن » وهو خطأ .

(٢) انظر : Grundriss II 27 .

الباب الرابع
فى المفردات

* * *

إذا نظرنا إلى ما وفق إليه علماء الشرق والمستشرقون ، من الكشف عن اللغة العربية ، وجدناه قليلا ناقصا ، بالنسبة إلى الواجب والكامل . والنجاح فى باب النحو والصرف ، أكبر منه فى باب المفردات .

فالعمل فى الكشف عن اللغة قسمان ؛ أولهما : الجمع والوصف . والثانى : التحليل والتعليل والتأليف . أما عمل جمع مواد اللغة العربية ، ووصفها ، وتدوينها ، فنجح كثيره فى باب الصرف والنحو ، وبعضه فى باب مفردات اللغة ؛ فإنا نرى قدماء النحويين واللغويين ، دوّنوا فى كتبهم أكثر ماجاء فى النثر وفى الشعر ، [وأكثروا فيه] الحديث .

واجتهد المستشرقون فى سدّ هذا الخلل ، وكان توفيقهم فى باب الصرف والنحو ، أكثر منه فى باب المفردات ؛ وذلك لسببين ، أولهما[1] : أن باب المفردات أوسع بكثير من باب النحو ، وعدد كلمات ذلك ، أكثر مراراً من عدد أشكال البناء والتراكيب المعروفة فى هذا .

والسبب الثانى : أن مفردات اللغة كثرت وتنوعت ، وتغيرت أضعاف مانجد من ذلك فى باب الصرف والنحو ؛ وذلك من جهات : فإنه وإن كانت اللهجات القديمة تتخالف فى بعض أبنية الأسماء والأفعال وتركيبات الجملة ، فذلك نادر قليل ، ولم يكد يبقى منه أثر فى اللغة الفصيحة ، المستعملة فى القرون الأولى بعد الهجرة .

---

(١) فى الأصل : « أهمها » وهو تحريف .

وعلى العكس من ذلك ، فيظهر أن اللهجات القديمة ، تخالفت تخالفا واسعا شديدا ، فى بعض الكلمات والعبارات ، وبقى أكثر ذلك مستعملا عند كثير من أصحاب الشعر والنثر المتأخرين .

ومع ذلك اضطروا إلى اختراع كلمات جديدة لاتحصى ، لتسمية الأشياء والمعانى الجديدة ، التى لم ترها العرب ، قبل فتوحات الإسلام ، ولم تفهمها . وهذا التطور لم يزل إلى أيامنا ، فإنا إذا نظرنا إلى جريدة ، عثرنا فى كل سطر على الكلمات الجديدة ، أو الكلمات القديمة ولها معنى جديد ، وإن كانت أبنيتها وتركيباتها لاتختلف عما كان مألوفا فى الزمان السابق إلا قليلا .

فإذا تخيلنا ديوانا للغة العربية ، بالغا أقصى غاية فى الكمال ، وقدَّرْنابه الحقيقة كانت النتيجة ما سيأتى : إن ذلك الديوان الكامل ، كان يذكر فيه كل عناصر اللغة ، من كل أبوابها ، وكل عصور تطورها ، وكل أنواع أساليبها ،وكان يؤتى لكل واحد منها بشواهد ، يظهر منها أكان نادرا أم كثيرا ، وعاما أم خاصا بالنثر أو بالشعر أو بفرع من فروعهما ، أم كان خاصا بعصر من عصور تاريخ اللغة إلى غير ذلك .

والحقيقة أن الصرف والنحو ، وخصوصا أحوال الجملة ، قد دوّن على هذا النمط ، مع بقاء الخلال العريضة العميقة . وأما المفردات ، فليس لنا قاموس عربى يقضى حاجتنا ، بل يقرب من أن يقضيها ؛ فإن الكتب القديمة من (اللسان) وغيره ، وإن دهشنا منها ، وشكرنا مؤلفيها صميم الشكر ، فلا تأتى بالشواهد إلا للنادر الغريب ، وتهمل الآثار المنثورة وكلام المتأخرين . وما جمعه المستشرقون فى هذا الباب ، فهو مع كثرته ، بعيدا جدا عن الغاية .

والذى منع علماء الشرق ، مع بذل الجهد العجيب فى درس اللغة العربية ، من جهة الصرف والنحو ، ومن جهة المفردات ، عن الاعتناء الكافى بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام ، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر ؛ أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز فى اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات . وهذا وإن كان واجبا

نافعا ، فهو عمل المعلّم لا العالم ، والمبالغة غير مضرة[١] ؛ فالعالم يفحص عما يكون في الحقيقة ، لاعما كان ينبغي أن يكون . والمعلم لايظن أن تعليمه أقوى من الحياة ؛ فإن نسي هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع إذن الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية ، وبين ما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية .

والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق ، أن أكمل ماكانت عليه اللغة العربية ، وأتقنه وأحسنه ، مايوجد في الشعر القديم . وهذا حكم غير علمي[٢] ، وهو صحيح من جهة ، باطل من أخرى ؛ فإن القول المطلق ، بأن لغة البدو قبل الإسلام وفي أوائله ، كانت أكمل وأحسن من اللغة العربية ، المستعمله في المدن في الزمان المتأخر ، ليس مما يحتمل تبيين صحته بالبراهين العلمية القاطعة ؛ لأنه يمازجه شيء من الذوق الشخصي ، كأني قلت : أنا أوثر هذا على ذلك وأستحسنه . وإذا قيدت الإطلاق بذكر الأغراض المقصودة بالكلام ، على اختلافها ، وجدت أن لغة البدو القديمة ، كانت أدنى بكثير من لغة المتأخرين ، من جهة بعض تلك الأغراض ؛ فإن لغة البدو ، وإن كانت حسنة بارعة الحسن ، في وصف حياة البدو ، وكل مايهمهم ، غنية غنى باهرا في جميع ذلك ، عجيبة الإيجاز والقوة ، في تمثيل المراد أمام السامعين ، كأنه حي حاضر ، فهي مع كل ذلك ، لاتكفي في تأدية أحوال الأقوام المتمدينين وحاجاتهم ، وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وغير ذلك .

فإذا نظرنا إلى أحد فحول الشعراء المتقدمين ، فلاشك في أن استقصاء كل ماجاء في شعره من العبارات ، واجب وأساس من أساسات علم اللغة العربية . وإذا

---

(١) في الأصل : « مضمرة » تحريف .

(٢) السبب الحقيقي في هذا الحكم ، هو قرب لغة هذا الشعر من لغة القرآن الكريم ، التي دارت حولها معظم الدراسات العربية . انظر الفصل الذي عنوانه « لولا القرآن ماكانت عربية » في كتابنا : فصول في فقه العربية ١٠٨ - ١١٥

نظرنا إلى واحد من الشعراء المجهولين ، الذين يأتى اللغويون ببعض أبياتهم ، شواهد على الكلمات النادرة الموجودة فيها ، فإنى لاأشك فى أن الاشتغال بمثل ذلك عبث ، بالنسبة إلى بعض ما أهمله علماء الشرق ، إهمالا تاما . وأذكر مثلا كتب الإمام الشافعى ، واضع علم الشريعة ، بمنزلة علم حقيقى ، متعدّ لجميع الآثار والأحكام ، ففتح بذلك للعربية أرضا واسعة ، من وسائل التأدية ، وأغناها غنى زائدا على خدمة كثير من الشعراء لها . وليس هو بالوحيد فى درجته ومن دونه بقليل ، ومع ذلك [فهو] فوق كثير من الشعراء ، فعددهم كثير .

ولنرجع إلى موضوعنا ، فنقول : إن كل ماذكرناه حتى الآن ، هو عمل الجمع والوصف والتدوين . وأما عمل التحليل والتعليل والتأليف فلا . وآمل أن تكونوا قد رأيتم من محاضراتى ، أنّا وُفّقنا إلى فهم الكثير من مصادر الأصوات والأبنية والتركيبات وتغييراتها التاريخية . وأما باب المفردات ، فنحن أبعد بكثير عن[1] بلوغ غاية عمل التحليل والتعليل ، منا عن بلوغ غاية عمل الجمع والوصف .

وسبب ذلك ، مع سعة اللغة العربية ، وكثرة ألفاظها المانعة من الإحاطة بها ، أن وظائف التحليل والتعليل لمجموع المفردات متعددة . وإليكم بأهمها : فإذا بدأنا بالكلمة الواحدة على حدتها ، لزمنا أن نفحص عن أصلها ، واشتقاقها ، ودرجة قدمها ، أتكون أصلية ، مما تشترك فيه اللغة مع أخواتها ؟ أم مخترعة حديثة ؟ أم دخيلة ؟ فإذا كان كذلك ، فمن أى لغة هى ؟ ونفحص عن زمان اختراعها ، أو استعارتها ، ثم عن تغيرات لفظها ومعناها . وإذا كانت قد زالت عن الاستعمال ، تتبعنا فى أى وقت كان ذلك ؛ فيكون لكل كلمة تاريخ وترجمة لحياتها ، ويتكون القاموس من مجموع هذه التواريخ .

ثم نؤلف بين الكلمات المفردة ، على عدد من الطرائق ، وأهمها اثنتان ؛ فنرتبها أولا على أصولها ، فنجمع بين كل مايرتقى إلى أصول اللسان ، ثم نضم إليه طبقات

---

(١) فى الأصل : « من » . وصححناها قياسا على ما فى آخر هذه الجملة .

مااخترع فى الزمان المتأخر ، أو استعير من لغة أخرى ، ونتساءل عن موقف كل طبقة وطبقة فى التاريخ ، وخصوصا تاريخ الحضارة والتمدن ، والتطور الفكرى والأدبى ، فنستنتج الأسباب الداعية إلى اختراع الكلمات الجديدة ، أو استعارة الدخيلة .

وبعد هذا التتبع التاريخى ، نبحث عن موقف اللغة ومفرداتها ، من الوجهة الاجتماعية ، فنتساءل ماهو العام منها ؟ وما هو خاص بصنف من أصناف الشعب ، ومصطلح به بينهم ؟ ومن ذلك : التفريق بين النثرى والشعرى ، والتفريق بين العادى والفنى أو العلمى ، والتفريق بين العالى والمنحط .

والطريقة الثانية : التأليف بين الكلمات من جهة معانيها . ومن هذا : ماسماه القدماء : « فقه اللغة » ، والاعتناء الكثير به ، مما نتعجب منهم لأجله ، غير أنهم لم يوفوه كل الاستيفاء ؛ فإنهم وإن كانوا قد جمعوا مثلا كل الكلمات التى ترجع إلى الخيل ، وبينوا معانيها ، وفرقوا بينها ، فقد اعتمدوا فى ذلك على الكلمات أولا ، ثم شرحوا معانيها ، وكان ينبغى أن يسلكوا ضد هذه الطريقة فى كثير من الحالات ، فيبدءوا بالأشياء ، ثم يتساءلوا[1] : كيف تسمى ؟ فإذا أردنا مثلا أن نفهم معانى كل الكلمات المتعلقة بالبئر والفروق بينها ، لزمنا أولا أن نتعرف ماهو البئر ؟ وما أنواعه ؟ ومن أى الأشياء يتكون ؟ إلى آخر ذلك ، فإن الشىء أقدم من اسمه فى كثير من الحالات .

فإذا عثر الناطقون على شىء جديد ، لم يكونوا يعرفونه قبل ، من الأشياء المادية ، وكذلك من المعانى ، اضطروا إلى تسميته ، فإما أن يستعينوا على ذلك بكلمة موجودة قديمة ، معناها قريب من المطلوب ، أو أن يخترعوا كلمة جديدة ، أو أن يستعيروا كلمة أجنبية ، وأكثر ذلك إذا كان الشىء أجنبيا أيضا ، يأتيهم من خارج بلادهم ، واسمه معه .

---

(١) فى الأصل : « فيبدءون بالأشياء ثم يتساءلون » وهو عطف على منصوب !

فيظهر من ذلك أن تغيرات المعانى جنسان : أوّلى وثانوى ، فالأولى : تغيّر المعنى ، بغير تغير فى الأشياء الموسومة بالكلمات . والثانوى : مايدعو إليه تغير الأشياء ، وظهور أشياء جديدة . وتغيرات معانى الكلمات ، من أهم موضوعات هذا الباب ، كما أن تغيّرات الأصوات والأبنية والتركيبات ، من أهم موضوعات البحث عن التطور النحوى ، والفحص عن قوانينه ، من أجَلّ أغراض علم اللغة ؛ فإذا قابَلْنا ماكان يلزم أن تتناوله كتب اللغة ، بما تتناوله فى الحقيقة ، شاهدنا نقصا مدهشا ، لا حاجة إلى تفصيله .

ولقصر مابقى لنا من الوقت ، لايمكننا أن نتكلم عن كل ماوفقنا إلى استخراجه من تاريخ المفردات العربية ، بل نضطر إلى أن نكتفى بالقليل من ذلك . فلنتكلم بالاختصار :

أولا : عن النسبة بين مجموع مفردات اللغة العربية ، وبين ما نفترض للغة السامية الأم من المفردات .

وثانيا : عن الدخيل ، الذى دخل فى اللغة العربية فى الزمان القديم ، وعن أى اللغات استعير ؟ .

[المشترك السامى من المفردات]

أما الكلمات التى تشترك فيها كل اللغات السامية[1] ، وبينها العربية ، والتى تستحق أن تعدّ بين أقدم عناصر اللغة العربية بناء على ذلك ، فهى[2] بعض أسماء الإنسان وأحواله : كأناس ، وذكَر ، وأنثى ، وأب ، وأم ، وابن ، وبنت ، وبِكْر ، وأخ ، وبَعْل ، وأَمَة ، وضَرَّة . ومن الأفعال المتعلقة معنى بهذه الأسماء : وَلَدَ ، ووَدَّ ، ثم ملك ، ونَكَر .

---

(١) صنع المؤلف قائمة لهذه الكلمات ، مقارنة بنظائرها فى اللغات السامية المختلفة ، فى كتابه : Einführung in die semitischen Sprachen 182 - 192 .

(٢) فى الأصل : « هى » . والفاء تلزم بعد (أما) .

ثم من أسماء الحيوانات : نَمِر ، وذئب ، وكلب ، وخنزير ، وإيَّل ، وثور ، وحمار ، ونسر ، وعقرب ، وذباب . ومعها فعل : نبح .

ومن أسماء النباتات وأجزائها : عنب ، وثُوم ، وقِثّاء ، وكمون ، وزرع ، وسنبلة .

ومن أعضاء البدن : رأس ، وعين ، وأُذُن ، وأنف ، وفم ، ولسان ، وسِنّ ، وشعر ، ويد ، وحُفنة ، وظفر ، وركبة ، وكَتَف[1] ، وذَنَب ، وقرن ، وعظم ، ولُبّ ، وكَرِش ، وكبد ، وكُلية ، ونَفْس ، ودم ، ومثانة . ومن الأفعال والأوصاف الراجعة إليها : سَمْع ، وطَعْم ، وشيب ، ويمين ، وموت ، وخنق ، وقبر .

ثم من أجزاء العالم : سماء ، وكوكب ، وشمس ، وأرض ، وحقل ، وماء ، ومنبع ، وبئر ، وعِضَة ، وقُتار ، وأثر . ومن الأفعال والحوادث التابعة لها : ظِلّ ، ويوم ، وليلة ، وبَرْق ، ودَلَا ، ولهب .

ثم بعض أسماء البيت وأجزائه ، والآلات ؛ نحو : بيت ، وعمود ، وعرش ، وقوس ، وحَظّ (أصل معناها : السهم) ، وحبل ، وإناء ؛ فيتبعها من الأفعال : رمى .

ثم من المأكولات والمشروبات : قمح ، ودِبْس ، وحُمَةٌ ، وسَكَرٌ ، تعود إليها أفعال مثل : طحن ، وطبخ ، وبَسَلَ[2] ، وقَلَا .

ثم عدد كبير من الأفعال ، التى لاتخص واحدا من الأشياء المذكورة ، وبعض الأسماء التابعة لها ، نحو : كان ، وشَامَ ، ونشأ ، ووضوءٌ ، وعلا ، وقدم ، وقَرِبَ ، وبكى ، و ضرخ ، ونفخ ، وأخذ ، وذَكَرَ ، وسأل ، وبَشَّر ، ورحم ، ومَنَى ، ولبس ، ورَحَضَ ، وبَلَّ ، وحَجَرَ ، وقَتَلَ[3] ، ونَقَبَ ، وحَفَرَ[4]و ذَرَى ، ورَعَى ، وسقى ،

---

(١) فى الأصل : « كتف » . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره بالألمانية .

(٢) أى : صار مرّ الطعم . انظر المعاجم (بسل) .

(٣) فى الأصل : « نقل » . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

(٤) فى الأصل : « صفر » . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

وضَمَدَ ، وركب ، ونظر ، وفقد ، وكَلأ ، وفَطَرَ ، وسلم ، وطاب ، وبئس ، وخَبَلَ ، وأَبَدَ ، وثَبَرَ ، ودَقَّ ، وقَرَصَ ، وقَدس ، وخَطِىء ، وذبح ، وبارك ، ومَلِىء ، ومَثَلَ ، وقَلَّ ، ووَقَرَ ، وعَزَّ[1] ، وحدث ، وسَفَلَ ، وفتح ، ووَرَقَّ .

ومن الأسماء : اسم ، وكلّ . ثم أسماء العدد إلى العشرة ، وبعدها مائة ، ثم بعض الأدوات ، وقد ذكرناها ، كما ذكرنا قبل بعض الأسماء المذكورة هنا أيضا .

وبين هذه الكلمات وقليل من الكلمات التى نشك فى وجودها فى كل اللغات السامية المهمة ، وبين الألفاظ التى تنفرد بها العربية عن أخواتها ، عدد من الكلمات التى تشترك فيها أربع أو ثلاث أو اثنتان من اللغات السامية فقط دون غيرها ، والحكم فى هذه الكلمات مشكل ، فإما أن كانت سامية أصلية ، ثم نسيت فى بعض اللغات السامية ، وزالت من الاستعمال ، أو تكون خاصة ببعض اللغات السامية فقط ، كالسامية الغربية ، والسامية الجنوبية ، فاخترعته هذه الفرقة من اللغات السامية بعد تفرقها عن غيرها .

فإذا جمعنا كل الكلمات العربية ، التى توجد ولو فى إحدى اللغات السامية غير العربية ، وقابلناها بمجموع المفردات العربية ، بعد طرح كل الكلمات الدخيلة منه ، وجدنا أن ماتشارك فيه اللغة العربية غيرها من اللغات السامية ، هو قسم قليل جدا من مجموع ألفاظها ، مع أن منه عدداً كبيرا من الكلمات الأساسية الواجبة المكونة كنه اللغة .

فأما أصل هذه الكلمات الكثيرة الخاصة بالعربية ، فقد مال بعض العلماء إلى أنها أو أكثرها سامية أصلية أيضا ، وسقطت من كل اللغات السامية غير العربية ، وهذا بعيد عن الاحتمال فى الغاية ، ولا يجوز افتراضه إلا على فرض كون اللغة العربية ، أقرب إلى اللغة السامية الأم من أخواتها ، وحتى كونها هى اللغة الأصلية بعينها . وقد

---

(١) فى الأصل : « عل » . والتصحيح فى كتاب المؤلف السابق ذكره .

بينا فى مواضع كثيرة أن هذا من الأوهام التى لاسبب لها ؛ فإن اللغة العربية ترقت ترقيا أكثر من أخواتها ، وارتفعت إلى درجة فوق درجتها ، فكيف يمكن أن تكون مع ذلك أقرب إلى أوائل اللغة منها ؟ .

فلا بد من أن نفترض أن اللغة العربية ، اخترعت ألوفا من الكلمات الجديدة ، ولا عجب فى ذلك بعدما شاهدناه مراراً متعددة ، من ميلها إلى التخصص ، وإلى اختراع العبارات الجديدة المحدودة ، فكما أنها مثلا اخترعت أدوات جديدة للنفى خاصة ببعض معانيه ، كذلك اخترعت مثلا كلمات جديدة خاصة بكل من أنواع الإبل على اختلافها ؛ فنعثر على آثار مزية العربية الخاصة بها ، فى تاريخ مفرداتها ، كما وجدناها فى تطور صرفها ونحوها .

[الدخيل فى العربية]

والموضوع الثانى الذى كان مرادنا أن نتناوله هو : دخول الكلمات الأجنبية إلى اللغة العربية ، فلنذكر من اللغات ، التى أثرت فى العربية فى الزمان القديم : الفارسية ، والحبشية ، والآرامية .

والسبب فى تأثير هذه اللغات بالأخص فى اللغة العربية ، هو أنها كانت لغات الأقوام المتمدنة ، المجاورة للعرب فى القرون السابقة للهجرة ؛ فاللغة الآرامية على اختلاف لهجاتها ، كانت سائدة فى كل بلاد فلسطين وسوريا وبين النهرين وفى بعض العراق . واللغة الفارسية كانت مجاورة للآرامية والعربية فى العراق ، وكان نفوذها قويا فى شرق جزيرة العرب وجنوبها . واللغة الحبشية ، ومعها اللغة العربية الجنوبية ، والمقاربة جدا للحبشية ، كانت تجاور العربية الشمالية ، فى جزيرة العرب نفسها .

ومع ذلك ، فكانت هذه اللغات ، لغات العلاقات التجارية أيضا ؛ فإن تجار مكة مثلا ، كانوا يتجرون مع الآراميين فى دمشق ، ومع الفرس فى الحيرة والمدائن ، ومع سبأ وحمير فى اليمن . وقوافل هذه الأقوام كانت تجتاز جزيرة العرب من جهة إلى أخرى .

ومع ذلك كانت الآرامية من أهم لغات النصرانية ، التى كان يميل إليها كثير من العرب . وكانت الحبشة من لغات النصارى أيضا . ونعلم من سيرة النبى علاقات الصداقة بين أتباعه ، وبين نصارى بلاد الحبش . والآرامية كانت لغة الدين التابع للنصرانية قوة ونفوذا فى جزيرة العرب ، وهو دين اليهود . والدين الثالث وهو المجوسية كانت لغته الفارسية ، وهى مع ذلك لغة إحدى المملكتين المتسلطتين فى أطراف بلاد العرب ، واستمرت تلك المملكة ، مع تخالف سلالات ملوكها ، أكثر من ألف سنة ، فلا عجب أن أثرت لغتها تأثيرا قويا ، لافى اللغة العربية فقط ، بل فى غيرها أيضا ، خصوصا الآرامية .

ولغة المملكة المخاصمة للفارسية ، وهى اللغة الرومية واليونانية ، وإن لم تباشر العربية ، فقد أثرت فيها بواسطة لغات أخرى ، وبالأخص الآرامية . وكان ذلك من الواجب ؛ لأن اليونانية ، مع كونها اللغة الإدارية فى مملكة الروم ، كانت أيضا لغة الحضارة العليا الموجودة حينئذ ، ولغة الفلسفة والعلوم ، لانظير لها فى زمانها . والحضارة اليونانية لما فتحت الشرق ، صادفت هناك حضارة أدنى منها ، ولكن أقدم بكثير ، وهى الحضارة الشرقية القديمة ، فلم تُفنها بل امتزجت بها ، فبقيت آثار لغتها وهى الأكدية ، وقبلها السومرية ، كثيرة فى اللغات الشرقية . ومن العجيب أن اللغة القبطية لايكاد يوجد لها أثر فى اللغة العربية ؛ ولذلك أسباب تاريخية ، لامحل هنا لتفصيلها .

[الدخيل من الفارسية]

وأما الفارسية ، فالألفاظ التى عربت منها فى الزمان المتأخر كثيرة . ونحن نكتفى بذكر بعض مادخل العربية ، قبل الإسلام أو فى طوره . منها : اصطلاحات الإدارة ، كالديوان ، والرزق ، والمرزُبان ، والدهقان ، والفرسخ ، والتاج . ومنها : ألفاظ دينية ، كالدين ، والجناح ، والمجوس ، والنيروز . ومنها : أسماء الأشياء الخاصة بالعجم أو المجلوبة من عندهم ، كالصَّنْج ، والصَّوْلجان ، والفِردوس ، والفيل ، والجاموس ، والمِسْك . وخصوصا أسماء أنواع النسائج ، كالدِّيباج والإِسْتَبْرَق ، والإِبْرَيْسَم ،

والطَّيْلسان ، والنَّمط[١] . ومنها غير ذلك ، كالسراج ، والخندق .

فلننظر إلى أصل معناها وكيفية تعريبها ؛ فالديوان هو فى الأصل : الكتاب ، يكتب فيه أهل الخراج والجزية ، وغير ذلك ، وأهل العطية أيضا . وهو مشتق من : « دبير » أى : الكاتب .

والرِّزق : أصل معناها : العطية اليومية ، مشتقا من : « رُوز »[٢] بالضمة المجهولة[٣] ، أى : (ō) و (īk) ومعناها قريب من ياء النسبة ؛ فـ : rōzīk معناها : اليومية بعينها ، فالقاف العربية تقابلها الكاف الفارسية هنا ، وهذا كثير . والكاف فى هذه الكلمة ، لاتوجد إلا فى اللهجة الفهلوية ، من اللغة الفارسية ، أى اللهجة المستعملة فى وقت الأشكانيين[٤](Arsakiden) والساسانيين ، وحذفت فيما بعد . فهذا مما يدل على قدم تعريب الكلمة ، ويدل عليه أيضا وجودها فى الآرامية مستعارة من الفارسية ؛ فهى هناك : rōzīkā .

ومَرْزُبان : مركبة من : « مَرْز » أى : الإقليم والولاية ، و « بان » أى : صاحب الشيء والدافع عنه .

والدِّهْقَان[٥] : مشتقة من : « ده » أى : الضيعة .

والفَرْسَخ : فى الفارسية : « فرسنگ » ، فلأن صوت الـ (گ) لا يوجد فى العربية ، استبدلوه بالخاء .

---

(١) فى الأصل : « القمط » وهو تحريف بدليل ماسيأتى .

(٢) بمعنى اليوم فى الفارسية .

(٣) أى الممالة . وقد تكررت من المؤلف بهذا المعنى كثيرا .

(٤) انظر : تاريخ الطبرى ٥٨٣/١ ٥٨٤

(٥) فى القاموس المحيط ٢٢٤/٤ أن الدهقان بكسر الدال وضمها : « القوى على التصرف مع حدة ، والتاجر ، وزعيم فلاحى العجم ، ورئيس الإقليم » .

وتاج : من الكلمات التى دخلت الآرامية أيضا ؛ فهى فيها : tāgā .

وكذلك دِين : فى معنى الديانة . وأما (دين) فى معنى : الدينونة ، فهى معربة من الآرامية ، وأصلها : dēnu فى الأكدية . ولعل (دين) الفارسية ، فى معنى : الديانة مأخوذة من : dēnu الأكدية بعينها ، مع اختلاف معنييهما .

والجُناح : أصلها : « گناه » ؛ فيقابل الگاف الفارسية هنا ، وفى : تاج وغيرهما ، الجيم العربية . وهذا يدل على أن الجيم وقت ماعربت هذه الكلمات الفارسية ، كانت قريبة فى لفظها من الگاف ، كما بينا ذلك فى الباب الأول من محاضراتنا . والهاء الفارسية تقابلها هنا الحاء العربية ، وذلك نادر الوقوع .

ثم المجوس : مشتقة من : magu أى : عابد النار . ويقابلها فى الفارسية الحديثة : « مُغ » .

والنَّيْرُوز : قسمها الثانى : « روز » أى : النهار ، وقد ذكرناها آنفا . وقسمها الأول : كلمة معناها : جديد ، وهى فى الفارسية الحديثة : « نَوْ » ، غير أن بعض الدلائل تدل على أنها كانت تلفظ : nēv فى بعض اللهجات ، كما نجدها فى : (نيسابور) ، ثم (نَيْسابور) . فمعنى : « نَيْرُوز » هو : النهار الجديد ، أى أول السنة .

والصَّنْج : أى صفيحة مدوَّرة من الصُّفْر ، يضرب بها على أخرى مثلها للطرب ، هى : « چنگ » ، فحافظوا فيها على الـ (نگ) ، على خلاف : « الفرسخ » ، واستبدلوا الچيم بالصاد ، وهذا كثير .

ومنه الصَّوْلَجان[1] : وهى فى الفارسية الحديثة : « چوگان » بالضمة المجهولة .

---

(١) فى المعرب للجواليقى ٢١٣ أن الصولجان هو : المحجن . وفى تهذيب اللغة ١٠/٥٦٣ : « الصولجان : عصا يعطف طرفها ، يضرب بها الكرة على الدواب . فأما العصا التى اعوجّ طرفها خلقة فى شجرتها فهى : محجن » .

والفِرْدَوْس : لانعرف أصلها الفارسي ، غير أن اليونانية ، كانت استعارتها قبل الهجرة ، بما يقرب من ألف سنة . وهى هناك : paradeisos[١] .

والفيل : هو : « بيل » ، و pīlā فى الآرامية .

والجاموس : مشتق من : « گاو » أى : البقر . وهو فى الفارسية : « گاوميش » بالكسرة المجهولة ، أى (ē)[٢] وكذلك gāwmēšā فى السريانية . والمقطع الثانى من (جاموس) العربية ، يقارب المقطع الثانى من (مجوس) .

والمسك : « مِشْك » فى الفارسية ، وكذلك : muškā فى الآرامية . فهذا من إبدال الشين بالسين ، الذى صار أخيرا فى بعض الكلمات المعربة قديما ، كما بينا ذلك فى الباب الأول . ومثله كثير بين الكلمات الفارسية الداخلة فى العربية[٣] . و (مشك) أصلها هندى ، فدخلت الفارسية ، ثم الآرامية والعربية . وقد حدث مثل هذا مراراً .

والدِّيباج : أصلها فى الفهلوية : dēpāk ، فصارت الكاف هنا جيما ، بخلاف (الرزق) ؛ فقد وجدنا فيها الكاف الفارسية صارت قافا . وهذا يدل على أن كلمة : (رزق) أقدم بكثير من كلمة : (ديباج) ؛ فإن الكاف الفارسية السابقة لها حركة ، صارت گافا فى الأول ، ثم صارت هاء أو حذفت ؛ فـ : dēpāk صارت فى الفارسية الحديثة : « دِيباه » و « دِيبَا » بالكسرة المجهولة .

والإِسْتَبْرق : مشتقة من : « استَبْر » أى : الشديد والثخين ، بإلحاق : (ak) وهى كثيرة جدا فى الأوصاف الفارسية ؛ فأصل المعنى : نسيجة ثخينة ، ثم أطلقت على غليظ الديباج .

---

(١) فى الأصل : paradisos وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : (ō) تحريف .

(٣) فى الأصل : « فى العبرية » وهو تحريف .

والإبْرَيْسَم[١] : أصلها : « أُبريشم » بالكسرة المجهولة . وأبدلت الشين بالسين ، كما سبق .

والنَّمط : فى الفهلوية : namat ، فأبدلت التاء بالطاء ، كإبدال الكاف بالقاف فى بعض ماذكرناه .

وكذلك طيْلسان[٢] : وهى فى الفارسية : « تالشان » . وإبدال الفتحة الممدودة والكسرة ، يكون فى بعض الكلمات الأخرى أيضا .

والسراج : أصلها : « چراغ » بالغين بدل الگاف العتيقة ، وهى فى الآرامية : šrāgā ؛ فيدل ذلك على أن لفظ الجيم الفارسية ، كان قريبا من الشين فى هذه الكلمة . وربما كان سبب ذلك ، تحركها بالكسرة ، فصارت سينا فى العربية ، كسائر الشينات ، فى الكلمات المعربة قديما .

والخندق : أصلها : «khandak» أى : محفور ، وهى : « كنده » فى الفارسية الحديثة ، بالكاف بدل الكاف والهاء ، اللتين[٣] تقابلهما فى الفارسية الحديثة : الخاء ؛ فذلك من اختلاف اللهجات وهو كثير فى الفارسية . ونجد الخاء فى بعض الكلمات المتعلقة بـ (كنده) منها : « خان » أى : الفندق ، و « خانه » أى : البيت .

أما الكلمات الفارسية ، التى توجد فى الآرامية أيضا ، فيمكننا أن نقول : إما أن الآرامية توسطت بين الفارسية والعربية ، فدخلت الكلمة اللغة الآرامية أولا ، ثم عربت مع سائر الألفاظ الفارسية المعربة ، أو أن الكلمة دخلت كلتا اللغتين مباشرة ، مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فلابد من تحقيق ذلك فى كل كلمة وكلمة . وهذا صعب بل محال فى كثير من الحالات .

---

(١) هو : الحرير . انظر : الألفاظ الفارسية المعربة ٦

(٢) هو : كساء مدوّر أخضر لا أسفل له ، لحمته أوسداه من صوف ، يلبسه الخواص من العلماء والمشايخ . وهو من لباس العجم . انظر الألفاظ الفارسية المعربة ١١٣

(٣) فى الأصل : « اللتان » وهو خطأ .

[الدخيل من الحبشية]

وأهم الكلمات الحبشية الموجودة فى العربية ، هى العائدة إلى أشياء دينية ؛ كحوارِيُّون ، ونافَق ، ومنافقون ، وفطَر ، ومنبر ، ومحراب ، ومصحف ، وبرهان . وهى مع بعض الألفاظ النادرة ، التى جاءت فى القرآن الكريم وفى الحديث ، تشهد بالمناسبات الصحيحة بين المسلمين وبلاد الحبش قبل الهجرة .

وبعض الكلمات الأخرى ، التى يمكن اشتقاقها من كلمات حبشية ، ربما كانت فى الحقيقة يمانية ؛ فإنه للقرابة بين الحبشية واللهجات اليمانية ، يجوز أن نفترض كثيرا من المفردات الحبشية ، للغة العربية الجنوبية أيضا ؛ فمن ذلك : خُوخة ، ومِشْكاة ، وسِكّة فى معنى : الطريق الكبير ، ومائدة ، وبغل . وقد عُرِّبت فى بعض الأوقات كلمات عربية جنوبية ، لاتوجد فى الحبشية ؛ منها : تاريخ[١] .

فحَوَارِيُّون : جمع : ḥawwāreyā أى : الرسول ، من : ḥōra أى : سار ومشى .

ونافَق : مأخوذة من : nāfaḳa أى : شكّ وداهن . ومنها تشتق : manāfeḳ أى : تابع لطائفة مخالفة للعامة .

وفَطَرَ : كذلك فى الحبشية لفظا ومعنى .

ومِنْبر : أصلها : manbar أى : المقعد .

ومحراب : ربما كان أصلها : meḥrām أى : المعبد ، فأبدلت الميم الثانية باء ، للتخالف[٢] بينهما .

ومُصْحَف : وتروى الميم بالحركات الثلاث[٣] ، أصلها : maṣḥaf أى :

---

(١) هذا يخالف ماسيذكره المؤلف بعد ذلك ، من أن هذه الكلمة معربة من الحبشية !

(٢) فى الأصل : « تخالف » !

(٣) فى القاموس المحيط (صحف) ٣/١٦١ : « والمصحف مثلثة الميم » .

الكتاب ، مشتقا من : ṣaḥafa أى : كتب .

وبُرْهان : مشتقة من مادة : (بَرَهَ) ، وهى تنوب فى الحبشية عن : (بَهَرَ) فى معنى : النور والضوء . فأصل معنى : (برهان) هو النور والتنوير .

وخُوخة : أى : الكُوَّة تؤدى النور إلى البيت ، من : ẖōẖat فى هذا المعنى بعينه .

ومِشْكاة : من : maskōt أصلها : maškōt ومعناها : الكُوَّة أيضا . ورسم المقطع الثانى بالواو فى القرآن الكريم ، يدل على أن حركته لم تكن فتحة ممدودة فى الأصل ، بل كانت : (ō) .

وسِكَّة : معربة من : sakkwat .

ومائدة : من : mā ͗ ed .

وبغل : من : bakl ، فأصبحت القاف رخوة ، تشبيها لها باللام .

وتاريخ : مشتقة من : warẖ أى : القمر ؛ فأصلها : « توريخ » ، وقد تجىء كذلك ومعناها : الحساب بالشهور .

وكل هذا يحتاج إلى ملاحظة ؛ فإنا إذا وجدنا كلمة عربية ، تساوى كلمة غير سامية ، فارسية مثلا ، فلابد من كونها دخيلة فى إحدى اللغتين ، فأخذتها العربية عن الفارسية أو بالعكس ، أو تكون دخيلة فى كلتيهما فأخذتاها من لغة ثالثة . وإذا ساوت كلمة عربية كلمة سامية ، حبشية أو آرامية أو غير ذلك ، فالأقرب إلى الاحتمال أن الكلمة سامية أصلية ، أو خاصة بفرقة من اللغات السامية ، فورثتها كلتا اللغتين الأختين من أمهما ؛ فلأى سبب يجوز أن نقول إن الكلمات المذكورة ، التى تشارك العربية فيها الحبشية ، ليست بأصلية فى كلتا اللغتين ، بل هى حبشية الأصل ، واللغة العربية استعارتها ؟

فالجواب أنا نستنتج ذلك من تحقيق لفظ الكلمة ومعناها ، وكيفية استعمالها

فى اللغتين ، ومن العلاقات بينها وبين سائر ألفاظها . وأهم الحجج : وجود اشتقاق ظاهرة بيّن للكلمة ، فى إحدى اللغتين ، مع عدمه فى الأخرى ؛ فـ : (حواريون) مع كون بنائها غير مألوف فى العربية ، فلا يمكن اشتقاقها من : (حار) ؛ لأن ماهو أقرب إلى معنى : (الحواريون) من معانى هذه المادة ، وهو الرجوع ، أبعد عنه بكثير من معناها فى الحبشية ، وهو : السير والمشى ، كما قلنا .

ولا علاقة فى العربية بين النفاق ، وبين سائر معانى مادة : (نفق) . وهى فى الحبشية تدل على التقسيم والتصنيف ؛ فالمنافق هو المقسَّم القلب قِبَلَ الإيمان ، فظاهره يخالف باطنه .

وفَطَرَ : لم تَرِدْ معنى الخلق فى العربية ، قبل مجيئها فى القرآن الكريم . وأصل معناها [فى] العربية هو : شَقَّ . وهى فى الحبشية مألوفة فى معنى : الخلْق .

و : nabara فى الحبشية ، هى الكلمة المعتادة للتعبير عن القعود . ولا اشتقاق للمنبر فى العربية ، ولا للمحراب .

وأما مصحف وصحيفة ، وغير ذلك مما اشتق من مادة : (صحف) ؛ فيدل معناه على كونه دخيلا ، فإن العرب لما أخذوا الكتابة من جيرانهم الذين سبقوهم إلى التمدن ، يحتمل أن يكونوا قد أخذوا منهم الأسماء الدالة على التمدن ، فكان ينتظر إذن أن تكون المصحف آرامية ، كما أن الخط العربى آرامى الأصل ، غير أنا نجد فى الآرامية كلمة تقابل : (مصحف) ، فنُظِر إلى اليمن وبلاد الحبش ؛ لأن الكتابة كانت معروفة مستعملة هناك أيضا . وكان بعض العرب يكتب بالحروف اليمانية ، قبل أن يألفوا الحروف الآرامية .

وبرهان : منفردة فى العربية ، ليس لها فيها قرابة ، إلا ما اشتق منها كبرهن . وكذلك : نخوخة ، ومشكاة ، وسكة ، ومائدة ، وتاريخ . وأما مشكاة فذكر اللغويون القدماء أنفسهم أنها حبشية[1].

---

(١) انظر مثلا : المعرب للجواليقى ٣٠٣

[الدخيل من الآرامية]

والكلمات الآرامية المعربة كثيرة ، لاتكاد أن تحصى . وتختلف منابعها ، فبينها يهودية ينبغى أن تكون قد أخذت [من] لهجة من اللهجات اليهودية الآرامية . ومنها نصرانية ، يحتمل أن يكون منبعها لهجة النصارى المستعملة فى بلاد سوريا وفلسطين ، وهى غير اللغة السريانية المشهورة ، التى مابين النهرين إلى شمال سوريا فقط . وبين الكلمات الآرامية المعربة ، مايدل معناه على صدوره عن إحدى الطوائف الصغيرة ، المتفرقة فى العراق ، خصوصا المندائية[1] .

والتفريق بين هذه المصادر ، وتعيين الصحيح منها صعب . وقد يوفقنا إلى ذلك لفظ الكلمة نفسها ؛ مثال ذلك : « قسط » ، فهى فى السريانية : ḳuštā بالتاء ، وفى المندائية : kuštā بالكاف ، فلا يحتمل أن تكونا هما مصدرها ، فلا يبقى إلا الآرامية اليهودية ؛ فالكلمة فيها : ḳuštā وهى كذلك فى الآرامية النصرانية المستعملة فى سوريا وفلسطين قديما . غير أن هذه الملاحظة لا تفيدنا شيئا ؛ لأننا بيّنّا من قبل أن هاتين اللهجتين ، أكثر تأثيرا فى العربية ولايمكننا أن نميز بينهما بلفظ الكلمة .

فاللهجات الآرامية المذكورة غير السريانية ، هى التى اقتبست منها اللغة العربية ، فى الدور الأول من تأثير الآرامية فيها ، وهو زمان الجاهلية وأوائل الإسلام ، وتختلف فى أثنائه أزمان تعريب الكلمات الآرامية اختلافا عظيما ، وقد ذكرنا نبذة من ذلك فيما سبق . والدور الثانى هو أول زمان الدولة العباسية ؛ إذ كان السريانيون معلمى المسلمين فى العلوم الفلسفية والطبيعية والطب وغير ذلك . وكانت اللهجة الآرامية المؤثرة فى العربية حينئذ ، اللغة السريانية المشهورة ، وكان تأثيرها بالكتب أكثر منه بالمشافهة ، ثم بعد ما ابتدأ الناقلون بالرجوع إلى الكتب اليونانية نفسها ونقلها إلى العربية ، بدل استخدام التراجم السريانية ، زال نفوذ اللغة السريانية تماما .

---

(١) وتسمى أيضا : « المنداعية » . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٦

وإليكم أمثلة قليلة من فيض وافر ، وسنقتصر فى انتخابها على الدور الأول من الدورين المذكورين ؛ فمنها النباتات الكثيرة ، التى لا تنبت فى جزيرة العرب ، كالرمّان والزيت . ومنها : الخمر ، والكبريت ، والمرجان ، والبِلَّوْر ، والسم .

ومنها : كثير من أجزاء البيت والآلات ، كالباب ، والقفل ، والزجاج ، والكيس ، والسكين ، والسيف ، والخاتم .

ومنها : بعض مايتعلق بإدارة المما لك ، كالسلطان ، والأمّة ، والعالم ، والمدينة ، والسوق ، والقِسْط . ومنها : السبيل ، والساعة .

ومنها : أكثر مايرجع إلى الكتابة والقراءة والتدريس ، بناء على كون العرب أخذوا الخط نفسه من الأقوام الآراميين . ومن ذلك : كَتَبَ ، وكتاب ، وقرأ ، والنقطة والصورة ، والتفسير ، والتلميذ .

ومنها : كثير من الألفاظ الدينية ، كرحمن ، وقيُّوم ، وسَكِينة ، وفُرقان ، ومَلاك ، وصلى ، وصام ، وتاب ، وزكا ، وزكاة ، وكفر ، وعبد ، وصَلَبَ ، وصليب ، وزنديق ، ورِجْز ، ودجال .

وقصر الوقت لا يسمح لنا بتفسير الأمثلة المذكورة ، كلمة بعد كلمة ، فنكتفى ببعض الملاحظات المهمة ؛ منها : أن الحاء الآرامية تنوب عنها الخاء فى بعض بعض هذه الكلمات ؛ كالخمر ، والخاتم ، وهما فى السريانية : ḥāṯmā , ḥamrā . غير أن الحاء تلفظ خاء فى بعض اللهجات السريانية والآرامية على العموم ؛ فيلزم الافتراض بأن العربية اقتبست هذه الكلمات من واحدة من تلك اللهجات[١] .

والشين الآرامية كثيرا ماتنوب عنها السين العربية ؛ نحو : (سلطان) ، من :

---

(١) من المعروف أن الخاء السامية القديمة ، تحولت إلى حاء فى كل من الآرامية والعبرية . وينطبق هذا المبدأ على هاتين الكلمتين أيضا ، مما يدل على أصالتهما فى العربية . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٣١ - ١٣٢

šultānā و (قسط) من : kuštā و (سُوق) من : šūkā و (سبيل) من : šbīlā
و (ساعة) من : šaʿtā و (فَسَّر) من : paššar , pšar و (سَكِينة) من : škīntā .
وقد ذكرنا سبب ذلك قبل ، غير أن فيه احتمالا ثانيا ، وهو أن العرب عند تعريب الكلمة ، لم يستعيروها حرفا بحرف ، بل استبدلوها بالكلمة المقابلة لها فى العربية ، من جهة الاشتقاق وهذا ليس ببعيد .

ونشاهد مثله فى أيامنا حادثا بين العربية الدارجة فى الشام ، وبين اللهجة الآرامية المستعملة فى بعض ضياع فى جبل (قلمون) ، وخصوصا فى : (معلولة) . مثال ذلك أن : « جَرَّب » أصبحت : ġarreb فى هذه اللهجة ؛ وذلك أن الـ (g) الآرامية العتيقة ، صارت غينا فى لهجة (معلولة) ؛ فلذلك وقت ما استعاروا كلمة : « جَرَّب » ، استبدلوا الجيم بالغين . فكذلك يحتمل مثلا أن العرب ، وقت ماعربوا كلمة šultānā أو škīntā استبدلوا الشين بالسين ؛ لأن مادتى : (شلط) و (شكن) الآراميتين ، يقابلهما فى العربية : (سلط) و (سكن) . ومثال ذلك من بين الكلمات الحبشية المعربة : « طاغوت » ، أصلها : tāʿōt الحبشية ؛ ولذلك أصبح الحرف الثانى فى العربية غينا ، وهو عين فى الحبشية .

وأما التمييز بين الألفاظ المعربة من الآرامية ، وبين الألفاظ العربية الأصلية المقابلة لكلمات آرامية مقاربة لها فى الأصل ؛ فقصته كقصة مثله فى الكلمات المأخوذة من الحبشية ، فلا نعود إلى مابيناه هناك ، ونكتفى ببعض الأمثلة المهمة ؛ منها تلميذ ، وتاب ، وزكا ، من حيث إن لفظها يدل على استحالة كونها عربية أصلية ؛ وذلك أن « تلميذ » مادتها السامية : (لمد) بالدال لا الذال ؛ فهى فى الأكدية : lamādu وفى العبرية : lāmad أى : تعلّم . ولو كانت لام هذا الفعل ذالا فى الأصل ، لكان من اللازم أن تكون زايا فى الأكدية والعبرية ؛ لأن الذال الأصلية انقلبت زايا فى هاتين اللغتين . وأما الذال فى lāmad العبرية ، وفى : talmīdā الآرامية أيضا ، فقد

أبدلت من الدال ، بحيث إن كل الحروف الشديدة إلا المطبقة[١] منها ، أصبحت رخوة فى العبرية والآرامية ، إذا سبقها حركة . وإذا سكن الحرف السابق لها ، بقيت على حالها شديدة ؛ فلذلك نجد فى العبرية مثلا : limdī أى : تعلمى ، بالدال .

فنرى أن العربية استعارت الكلمة محتفظة فى ذلك بلفظها عند الآراميين ، غير راجعة إلى مادتها الأصلية ، كما رأينا ذلك فى كثير من الكلمات التى أحد حروفها الشين ؛ فيدل ذلك على انفراد كلمة : « التلميذ » عن غيرها فى الآرامية وفى العربية ، وعدم كلمات أخرى مشتقة من مادتها . والأمر كذلك فى الحقيقة ؛ فمادة (لمد) وإن وجدت فى العربية ، إلا أنها نادرة جدا ، ولا علاقة بين معناها ومعنى « التلميذ » ؛ فإنا نجد : « لمده » تعنى : تواضع له بالذل . وليس فى الآرامية : (lmd) فى معنى التعلم ، إلا فى بعض مايحتمل أن تكون العبرية أثرت فيه ، ولاتوجد فى السريانية أصلا .

والذى يؤكد ماقلناه من كون انفراد « تلميذ » فى اللغتين ، سبب احتفاظ العرب بالذال فيها ، أننا نراهم عند تعريبهم الكلمات الآرامية ، أرجعوا الحروف الرخوة إلى أصلها الشديد فى أكثر الأوقات ؛ مثال ذلك من الكلمات المذكورة : (خاتم) من ḥāṯmā ومادتها : (ḥtm) فمضارعها : neḥtum بالتاء ، أو (سكينة) من : šḵīnṯā مادتها : (škn) فمضارعها فى الآرامية اليهودية : yiškan .

وأما « تاب » فمادتها الأصلية : (ثوب) ؛ فهى فى العبرية : šūḇ ، لأن الثاء السامية صارت شينا فى العبرية ، ومعناها الأصلى : الرجوع ، ونجد : « ثاب » بالثاء ، فى هذا المعنى نفسه ، فى العربية . وأصبحت الثاء تاء فى الآرامية ، فنستدل على وجود التاء فى : « تاب » بدل الثاء ، على كونها أخذت من الآرامية .

---

(١) هى التى تسمى بحروف (بجد كپت) وهى كلها حروف شديدة . ولا يبقى من الشديد فى هذه اللغات إلا الطاء والقاف ، وهى التى سماها المؤلف : الحروف المطبقة ، وهى لاتخضع للقاعدة المذكورة .

و « زكا » أصل فائها ذال ؛ فهى فى الأكدية : zakū وفى العبرية : zāḵā ؛ لأن الذال السامية ، صارت زايا فى هاتين اللغتين . وأما الآرامية فكان من المنتظر أن تكون فيها : dḵī أو : dḵā ؛ لأن الذال السامية أصبحت فيها دالا . والكلمة فى الحقيقة موجودة على هذا اللفظ فى معنى : (نَظُف) ، غير أن اليهود لفظوا بها بالزاى فى معنى برىء من الذنب وعَدَل ، واشتقوا منها : zāḵūṯā فى معنى : العدل ثم العمل الصالح ، فعربت الكلمتان فى بعض هذه المعانى . وأما سبب لفظها بالزاى عند اليهود ، فربما كان من تأثير اللغة الأكدية فى الآرامية ؛ فإنا نجد : zakū الأكدية ، قد خصصت بالمعنى الحُكْمِى والقضائى ؛ فالتفعيل منها ، أى : zakkū أطلق على التبرئة والإطلاق فى القضاء ؛ والشرع البابلى وما يتعلق به أثر تأثيرا نافذا فى أقوام الشرق القديمة ، وخصوصا الآراميين ، فيدل لفظ الكلمات المشروحة ، على كونها آرامية الأصل .

ويوجد مايدل بناؤه أو معناه هذه الدلالة . أما البناء ؛ ففى مثل : « الرحمن » و « القيوم » و « المدينة » . وأما المعنى ؛ ففى مثل : « السَّكِينة » و « الفُرقان » و « الزِّنديق » و « الرِّجز » و « الدجال » . فرحمن ، وإن أشبهت الصفات العربية ، فى وزن : فَعْلان ، فهى تخالفها فى أنه يداخل معناها شىء من الاسمية والعَلَمية ؛ كما جاء فى القرآن الكريم : ﴿ الرحمن على العرش استوى[1] ﴾ ، وهذا نفس معنى الألف والنون اللاحقين فى الآرامية .

و « قيوم » آرامية البناء تماما ، فهى فى الآرامية : ḳayyām غير أن الفتحة الممدودة تلفظ : (ō) فى بعض اللهجات الآرامية . وتدل قراءة ابن مسعود : « القيَّام »[2] ، على اللفظ الأصلى بالفتحة .

و « المدينة » فى العربية ، فعيلة من (مَدَنَ) ، فجمعها : « مُدُن » ، وهى فى

---

(١) سورة طه ٥/٢٠

(٢) انظر : كتاب المصاحف للسجستانى ٥٩

الأصل : مُفْعِلة من : دان يدين ، أى : حَكَم . ومعناها : الإيالة التابعة لمحكمة واحدة ، ونجدها فى الآرامية على هذا المعنى .

و « سَكِينة » وهى : škīntā أصلها مصدر ، أى : السكون والنزول فى محل ؛ فخصت عند اليهود بسكون الحضرة الإلهية ، وتنزّلها فى العالم وفى نفس الإنسان .

و « الفُرقان » وهى : purḳānā مشتقة من praḳ أى : أنقذ وحرّر ، و : purḳānā عند النصارى : التخليص والفداء عن الذنوب وجزائها ؛ فالطوائف الموسومة بـ : gnostiques (لأنهم كانوا يعتقدون أن وسيلة التخليص هى العلم الإلهى المنزّل) أطلقوا : purḳānā على الوحى .

و « الزنديق » (أصلها : zaddīḳā) : بالنون عوضا عن التشديد ، وذكرنا هذا . والزاى المجهورة فى : zaddīḳā أبدلت من الصاد المهموسة فى : ṣaddīḳā تشبيها لها بالدال المجهورة ، وكانت هذه الكلمة عند المانوية (Manichéens) لقب المختارين المدخلين فى معرفة أسرار دينهم ، وأطلقها العرب على المانوية كلهم ، وعلى أصحاب بعض الطوائف المقاربة للمانوية .

و « الرِّجز » هى : ruġzā أى : الغضب ، وإبدال الضمة بالكسرة من إبدال الحركتين المذكور آنفا . وقرأها ابن محيصن : « رُجز »[1] على الأصل الآرامى .

و «دَجّال » هى : daggālā أى : الكذاب .

ففى كل هذه الحالات ، وفى كثير غيرها ، عرّبت كلمات آرامية ، لا علاقة بينها وبين كلمات عربية أصلية ؛ فإنا وإن وجدنا مثلا مادة : (رَجَزَ) فى العربية ، فمعناها يخالف معنى : ruġzā الآرامية ، ومعنى : (رِجْز) المعرّبة مخالفة تامة ؛ فإنه من المعروف أن (رَجَزَ) أى : أنشد الأرجوزة . وفى بعض الحالات الأخرى ، كانت كلمة

(١) انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٤٥

عربية مرادفة للآرامية موجودة ، فاستعملوها لتأدية معنى جديد ، تفيده تلك الكلمة الآرامية ، مع المعنى الأصلى . مثال ذلك : أن (سلام) كلمة عربية أصلية قديمة ، ومعناها : الصِّحَّة والصُّلح ، ثم بعدما رأوا للكلمة الآرامية المرادفة : šlāmā معنى مجازيا دينيا ، أطلقوا (السلام) عليه أيضا . ومثله كثير وخصوصا فى باب الديانة ؛ من ذلك : العلم ، والجهل ، والعبد ، والشهيد .

وهذا نوع مهم من أنواع استعارة الكلمات ، وهو استعارة المعنى دون اللفظ . وقد يكون لهذا نظير بين الحبشية والعربية أيضا . ومثاله : (الصومعة) ، فهى كلمة أصلية ، معناها : البرج والبناء العالى ، ثم اقتبسوا معنى ثانيا من ṣōmāᶜt الحبشية ، أى : مسكن الراهب .

وكذا (الشيطان) ، كان العرب جنساً[1] من الجن ، ثم خصوا الكلمة بإبليس ، تابعين فى ذلك اسمه الحبشى ، وهو : šayṭān .

وبعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم تدخل فى اللغة العربية مباشرة ، بل بتوسط لغة أخرى ؛ من ذلك : « الزنديق » ، فإن العرب أخذوا هذه الكلمة من العجم الذين أخذوها من الآراميين ؛ وذلك لأن المانوية فى أوائل الإسلام ، لم تكن شائعة إلا عند العجم .

ومنها ما دخل العربية بواسطة الحبشية ؛ من ذلك : « قُدُّوس » ، فأصلها الآرامى : ḳaddīš واستبدله الحبشيون بـ ḳeddūs ، تبعا لكثرة بناء : فَعُّول عندهم . ومن ذلك : « تابوت » أصلها الآرامى : tēḇūṯā وهى فى الحبشية : tābōt . و « جهنم » من : gēhinnam الآرامية ، و gahannam الحبشية .

وكل هذا نادر ، وضده كثير ، وهو دخول كلمات أجنبية فى اللغة العربية بتوسط الآرامية . وقد ذكرنا أنها توسطت بين الفارسية والعربية ، فى بعض الحالات .

---

(١) فى الأصل : « جنسان » وهو خطأ .

وأهم من ذلك توسطها بين العبرية والأكدية واليونانية من الجهة الواحدة ، وبين العربية من الأخرى . أما العبرية فمثال الكلمات الآرامية ، التى أصلها عبرى : mal᾽akā فى : mal᾽āk وهو : الملاك ، ونجد : « سَكِينة » و « أُمّة » فى العبرية أيضا ، وهما هناك : škīnā و ᾽ummā، غير أنه من المشكوك فيه ، هل دخلتا الآرامية وأصلهما عبرى ، أو العكس . ومثل هذا كثير فى الكلمات اليهودية .

وفى بعضها يظهر أن العبرية نفسها أثرت فى العربية أيضا مع الآرامية . مثال ذلك : (توراة) ، فهى فى الآرامية : ōraytā᾽ وفى العبرية : tōrā ، فيظهر أن أولها أُخذ من العبرية ، وآخرها من الآرامية . ويوافق رسمها فى القرآن بالياء لفظها الآرامى .

وفى بعض الكلمات المشتركة بين العبرية والآرامية ، يجوز كونها دخيلة فى كليتهما ؛ منها : الزيت ، فهو : zaytā فى الآرامية : و zayit فى العبرية . والكبريت ، وهو : kebrītā فى الآرامية ، و goprīt فى العبرية . غير أنه لاشك فى أن العرب استعارت الكلمتين من الآرامية لا العبرية . وكثيرا ما يصعب استنتاج أصل الكلمات التى تحولت من لغة إلى لغة ، وطريق تحوّلاتها ، مثال ذلك : « البِلّور » ، فنجد هذه الكلمة فى لغات متعددة ، حتى الهندية ، ولا يظهر أصلها وطريق شيوعها .

[الدخيل من الأكدية]

والكلمات الأكدية الموجودة فى اللغة الآرامية ، ثم العربية ، مهمة جدا ، نجد بينها بعض مايوجد عند العرب ، من أقدم عناصر الحضارة الشرقية . منها : الدّين ، أى القضاء والحكم ، والسَّبت ، وسَطَرَ ، أى : كتب ، والتلميذ ، والترجمان ، والتاجر ، والمسكين ، والجسر ، والنّجار ، والآجُرّ ، والفخّار ، والجصّ ، والنِّفط ، والأتُّون ، والتَّنّين[1] ، والكانون ، والكُور ، أى : مجمرة الحداد ، والقُفّة ، والأرجوان ، والتل .

(١) فى الأصل : « والتنون » وهو تحريف .

وبينها سومرية[١] ؛ ومنها : الهيكل ، والكرسى ، والآسى ، أى : الطبيب ، والكُرّ ، أى مكيال مستعمل فى العراق .

[الدخيل من اليونانية واللاتينية]

والكلمات اليونانية تعددت فى العربية ، فى الزمان المتأخر . ومن أقدمها : إبليس ، والجنس ، والزَّوْج ، والقِرطاس ، والإزميل ، والفندق ، واللص . وبينها لاتينية دخلت فى اللغة اليونانية ، ثم الآرامية ، ثم العربية . ومنها : الصراط ، والمِيل ، والقصر ، والقنطرة ، والقنطار ، والدينار . وبعض الكلمات اليونانية واللاتينية ، وصلت إلى العربية عن طريق اللغة الحبشية أو الفارسية . مثال ذلك : « الإنجيل » وقرأها الحسن البصرى وغيره : « أَنْجيل »[٢] وهى فى الحبشية : angil› وأصلها اليونانى : euangelion . و « القلم » وهو فى الحبشية : kạlam وفى اليونانية : kalamos . و « الدِّرهم » مأخوذ من الفارسية ، وهو هناك كذلك . والأصل يونانى ، أى : drachmē .

هذا ما كان مرادى أن أبينه لكم تلخيصا . فقيسوا بالقليل المذكور ، الكثير الذى لم يمكنى ذكره .

* * *

(١) فى الأصل : « شوميرية »

(٢) انظر : المحتسب لابن جنى ١٥٢/١

فهرس الموضوعات

ص

